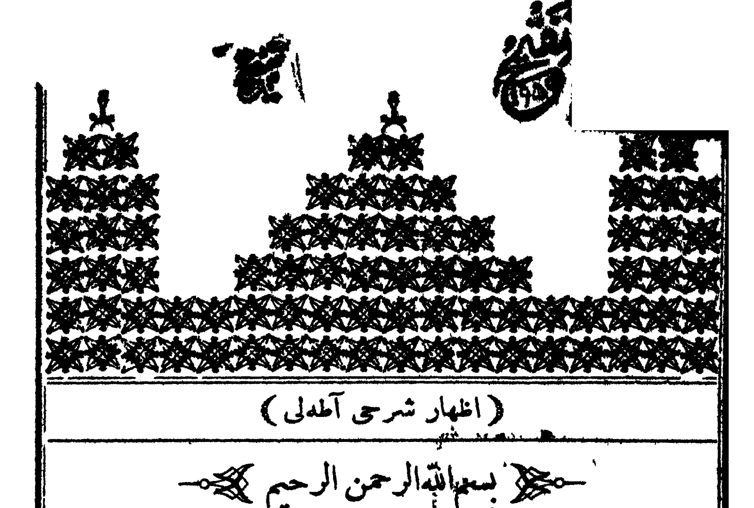
اظهار شرحی آطه‌لی

استانبول

معارف نظارت جلیله‌سنك رخصتیه
(مکتب صنایع مطبعه‌سنده) طبع اولنمشدر

١٣٠٧





(اظهار شرحی آطه‌لی)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى * وفضلها على سائر الاصوات بنظم بديع حروف المبانى * وبفضله رفع الخلافة من الامة عامة * وبتكوينه كان الافعال تامة * ولا يسع ظروف الكنايات تعريف موصولات نعمائه * ولا يتأتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه * والصلوة والسلام على من أوتى جوامع الكلم من بين المرسلين * محمد الذى اعرب عن حجج الدين للعالمين * وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه * والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه * اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام * واصرف جوارحنا عما منع فى الاسلام * وابدل مغفرتك عما جئنا به غلطا * واجعنا مع الموحدين لا القائلين شططا * اما بعد فيقول العبد الفقير * الى لطف ربه القدير * الشيخ مصطفى بن حمزة * اسكنهما الله بفضله

(فى الجنة)

فى الجنة * ان كتاب اظهار الاسرار * للفاضل صاحب امعان الانظار * بديع الفضل فى الاعصار * ما رأت مثله الابصار * خلف السلف الاخيار * سند الخلف الاحبار * مولانا الشيخ محمد المحقق الحقانى * والنحرير الحبر المدقق الربانى * الشهير المعروف بالبركى * الفائز بالنوال الوفى * اسكنه الله فى جنة مفتحة الازهار * واركنه فى كنة تجرى من تحتها الانهار * لما كان مشتملا على مسائل دقيقة * وتحقيقات عميقة * واعتبارات لطيفة * ورموز خفية * ومرتبا بالتراتيب البديعة * ومنكبا فى الاساليب البريعة * ومقصورا على محض الفوائد * ومحذوفا ماهو كالزوائد * مع غاية الاقتصار * ونهاية الاختصار * ولهذا طار كالامطار فى الاقطار * وصار كالامثال فى الاعصار * ونال فى الآفاق حظ من الاشتهار * اشتهار الشمس فى نصف النهار * وكان اظهار اسراره والتعمق فى الاغوار * قداوقد فى افئدة الطالبين النار * سألنى بعض الاخوان * واخص الخلان * ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه * ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه * ويبين ما له وما عليه وما فيه * مشتملا على نكت دقيقة * ورموز خفية * موجزا غاية الايجاز بلا اخلال * تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال * فقلت لهم انى قد وهن العظم منى * ووهنت الطبيعة والقوى * وفاحت القطيعة والجوى * وحبت ولازبنى عدة العلل * ووجبت وقاربنى علة الاجل * مع انكدار اوانى وانتشار جنانى من نائبات وحول * واين الصفاء هيهات ايفاع الامل * وقد صدر منى الوعد بغزلة الصدق اثناء هذا الكلام * انى ان وهبلى

ربي ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام * ثم لما وهب لى
ربي ولدا سميا لفخر الانام * اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام *
فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس * لوصل الى ضرب اخماس
باسداس * فلاح لى ان ليس فيه فلاح * سوى اسعاف حاجتهم وانجاح *
فنظرت الى ماعندى من البضاعة فوجدتها مزجاة * وتأملت ضعف
استطاعتى فوجدتها غير مرجاة * غيرانى الهمت بان الضرورات *
تبيح المحظورات * فشرعت فيه معترفا بان شروع مثلى فى مثل هذا
من الفضاعة * كما ان كتابة الاشل من الضياعة * ولكن تضرعت
الى من هو عليه هين يسير * ومامن ممكن عليه بعسير * وتوكلت
على الحى الذى لايموت * وكل حى غيره يموت * ومن يتوكل على الله
فهو حسبه * ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه * ثم لما وهب لى شقيقه
عبدالله لوعده الكريم * بقوله تعالى « لئن شكرتم لازيدنكم » بفضله العظيم *
لزمنا الاقدام * على وجه الاهتمام * فلما تيسر الاتمام * بعون
الملك الغفار * سميته بنتايج الافكار * سائلا منه تعالى ان ينفع به
هذين الولدين وسائر الطلاب * ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب *
ثم اقتضت الحكمة الالهية * انتقالهما الى دار الآخرة * انا لله وانا اليه
راجعون * لايسئل عما يفعل وهم يسئلون * جعل الله بفضله جنة المأوى
لهما مأوى * وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا
فى العقبى * والمرجو من اخوان الصفاء * ان لاينسوهما من الدعاء *
لانهما كالعلة الغائية لهذا * لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا *
لئن ادركت فى نظمى فتورا * ووهنا فى بيان للمعانى * فلاتنسب لنقصى

ان رقصى * على مقدار تنشيط الزمان * ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد * وعليه الاجماع فى الدفتر العتيق والجديد * صيانة لتأليفه عن الاقطعية والاجذمية * على مانطقت به المقالة القاسمية * على قائلها الصلوات الاحديه * والتسليمات الابدية * قال (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد) له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا * وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ماخلق له * والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا * والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا وغيره * والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى واعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود * والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح واخص من وجه منه * والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب الوجود * كذا فى الامعان شرح المصنف رح للمقصود * ولامه للجنس او الاستغراق وايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند كما فى التوكل على الله والكرم فى العرب فيكون جميع افراده متصفا بالمسند اما فى الاستغراق فظاهر واما فى الجنس فلان المسند اليه هو الماهية فى نفسها لا فى ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية

كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف
بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف
بالزوجية * وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع الى الله تعالى في الحقيقة
والمصنف رح اختار الثاني في الامعان لظهوره في اداء المرام ولان
معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف
معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة اوفى وبمقام الثناء
احرى * فان قلت في اى معنيي الجنس او الاستغراق يكون بعض
افراد الآخر خارجا عن التخصيص الذى يفيده تعريف المسند اليه
بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حد المخصص على وجه اكمل *
قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز * واعلم ان الحامد
في بدأ تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد
لغة وعرفا ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان
جعله جزءً من شكر عرفي بان صرف سائر ماانعم عليه الى ماانعم له
كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين ﴿لله﴾ اللام للاستحقاق
لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات
والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة
للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما
وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره
مولانا نور الدين صاحب الهوادي وهو المختار عند المصنف رح حيث
قال في الامعان ان اللام للاختصاص * والله علم للذات واجب الوجود
واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل

علما معهما وحذف الف لاه فى الخط لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا كل مافى اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره فى الامعان ﴿رب العالمين﴾ اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا * والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع * وهو كل ماسواه من الجواهر والاعراض * وانما جمع ليشمل ماتحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع ﴿والصلوة﴾ هى فى اللغة الدعاء او التعظيم * تنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس بالفصول * فمنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت فى عرف الشروع من احدى المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه * والمراد هنا المعنى المتنوع على الانواع الثلثة * ولامها كلام الحمد فى تحمل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادى ومراده والله تعالى اعلم القصر ادعائى او الاستغراق العرفى اذ جنس الصلوة او جميعها غير مختص بنبينا عليه الصلوة والسلام * ولذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده فى ضمن بعض الافراد * والظاهر ان مراده انه للعهد الذهنى * ويحتمل ان يكون مراده ما اراده مولانا المزبور * فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل ﴿على محمد﴾ ودعاؤه تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه الصلوة والسلام واحسانه تعالى عليه

السلام وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة والاحسان منه تعالى *وبماذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلثة لالفظية فلايلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها فى اطلاق واحد اذلا اشتراك لفظا فضلا عن العموم * فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء* قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى «ان الله وملائكته يصلون على النبي ياايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما»*ومحمد فى الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى فى حقه عليه الصلوة والسلام «انك لعلى خلق عظيم وماارسلناك الا رحمة للعالمين» ﴿وآله﴾ اى اتباعه صحابة اوغيرهم فلذا ترك عطفها اولتركه عليه السلام فى تعليم كيفية الصلوة عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى ﴿اجمعين﴾ تاكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق ﴿وبعد﴾ اى بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية * والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة له مع ساقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة ﴿فهذه﴾ الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى المخففة ﴿رسالة﴾ وهى الوساطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار والاحكام *ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة

﴿المشتملة﴾

المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة
كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين لما فيهما من
ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له *فعلى الاول يكون هذه اشارة
الى الالفاظ والعبارات التى تتلى بعدا والتى بين الدفتين *وعلى الثانى يكون
اشارة الى المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن او فيه وفى الالفاظ او فيهما
وفى الكتابة ولو عكس لاحتيج الاحذف المضاف فى المبتداء او فى الخبر
فافهم ﴿فى﴾ بيان احوال ﴿مايحتاج اليه كل معرب﴾ او فى تحصيل ادراكاتها
والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب
على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه
اشد ﴿اشد الاحتياج وهو﴾ اى مايحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج
﴿ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل﴾ اذ مالم يعلم العامل وكيفية عمله
وشرائطه فى اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة
واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث
والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل
لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلثة على
سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه ﴿اى الاعراب﴾ انما فسره به للتنبيه
على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث وانما
لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين فى الحروف
الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها
المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة ﴿فوجب ترتيبها﴾ اى جعل
الرسالة ثابتة ﴿على ثلثة ابواب﴾ فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا جعل

على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلثة ابواب اوقصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين * قال الفاضل العصام اختلفوا فى حقيقته فقيل انه حذف متعلق ماهو اجنبى عن العامل المذكور * واورد عليه انه حينئذ هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين * ودفع بانه لا يبعد فى تسميه قسم منه شائع فى كلامهم باسم خاص * وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين لا بد من قصده فيتخالفان * ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد فى ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها وليكن التسمية باسم خاص لهذا التميز * وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم حينئذ جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه فى ضمن عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه من غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه (قوله قد لا يقصد ثبوته اى تحققه فى نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ماذهب اليه بعض المحققين من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ماذهب اليه صاحب الكشاف ان امكانه شرط لا تحققه * واما على مااختاره فى شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه

(للتلخيص)

للتلخيص من ان تحققه شرط فلا يرد حتى يحتاج الى الدفع * ولكن يرد ان الموضوع له فى الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه * واما فى التضمين فالمعنى المذكور والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد فى اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به فى شرح الفرائد والعلامة التفتازانى فى التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم وقوله من غير استعماله فيه فلا يلزم ما لزم فى الكناية وقوله ومن غير تقدير لفظ آخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور ﴿الباب الاول﴾ الذى عهد جزءً من الرسالة لفظا او تقديرا كائن ﴿فى﴾ بيان احوال ﴿العامل﴾ ومسوق له وجعل المعانى ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكأنه شئ يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه بجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعانى باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها * وقيل يصح هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعانى محلا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد لا يكون مستقرا فى محله ومتجاوزا عنه فى حالة واحدة او فى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكأنه شئ يحيط بها * ويجوز ايراد اللام بدل فى لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد السند او التعليل على ما قيل حتى قيل ان فى هنا ايضا للتعليل كما فى قوله تعالى ﴿فذلكن الذى

لتنني فيه » فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة حينئذ الى ماذكر من التوسع فى تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه متأثر * ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه فعل و بعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا معرفا لها ولكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها عاملا كلا او بعضا فى اثنائه ويعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال ﴿ اعلم ﴾ خطاب عام ﴿ اولا ﴾ اى قبل الشروع فى المقصود * فى الصحاح والقاموس اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيقة عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه فى الاول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام ﴿ ان الكلمة ﴾ لامها للجنس من حيث وجوده فى ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ماهو رأى البعض والتعريف تبعى فعلى هذا فى الضمير استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام فى اوائل شرحه للكافية * وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة * ولا تنافى بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده ضمن الفرد * وانما التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب * وقال الشيخ الرضى واشتقاق

بعيد (وهى) الواو اعتراضية (اللفظ) هو فى الاصل بمعنى الرمى
وفى العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه
المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف التلفظ
على لفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو كون المراد مما
فى التعريف لغويا لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به كما
لا يخفى كذا فى الامتحان * خرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود
والاشارات والنصب * عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية
ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع) ولان اسم المفعول
ادل على المقصود وهو البقاء فى الحال المتبادر منه بخلاف الماضى فانه
يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل فى الصفة الافراد * والوضع المطلق
تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثانى ولو بغيره للعالم به *
والوضع اللفظى نوعان شخصى هو تعيين لفظه معين بنفسه اى بمادته
وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعى هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية
لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصى * والاستعمال ذكر اللفظ
الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره فى الامتحان * عدل
عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الياء يأباه * وليشمل
التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اى بالتعيين
زائد على المشهور ولابد منه متعلق يفهم قوله هيئة افرادية كما
فى الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله
او تركيبية كما فى المركبات كلامية اوغيرها وخرج بهذا القيد المهملات
كالديز والميز ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا

كالميشوم المحرف عن المشئوم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى
بل قصده به يتوهم انه مجعول له * وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلق
في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكور فيحتاج اليه
المستعمل لا الواضع * واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا * نعم
قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز
استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال
لا وضع * ولو قيل نسميه وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان
الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية (لمعنى) هو في
الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد
بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل فيه او اسم مفعول وفي الاصل معني كمرمي
ثم خفف ونقل * قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى
لكن لا نظير لتخفيفه * وخرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب
لا بازاء المعنى * ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا في مفهومه تصريح
بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه
انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع وعليها التزامية ايضا بل
دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها لذكره في مفهومه كما سبق *
وللمصنف رح في هذا المقام تحقيق مذكور في الامتحان ومن اراد
التفصيل فليرجع اليه * لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك
الدلالة لانه لكل مقام مقال (مفرد) صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على
جزئه * فان قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس
الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان

يرتكب فيه تجوزكما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز فى التعريف
قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد
بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لوكان حصول
الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتى على الافراد
بل على المعنوية وذا غير معتبر فى المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية
واحد لان القتل لا يقع عل الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل
فالقتل حقيقة كما حققه المصنف رح فيما علقه على الامتحان فى بحث
المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية اوغيرها ومثل قائمة وبصرى
مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا *
فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة
كل منها كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض
تعريفها جمعا * قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف رح كالحركات
لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية
له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة
ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفى
هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ﴿ثلثة فعل﴾ سمى باسم
مدلوله التضمنى وهو الحدث * قدمه على الاسم على عكس ما فى الكافية
لان الكلام فى العامل وهو اصل فى العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم
كما سيصرح به ﴿وهو﴾ اى الفعل * ولما كان فصله من الاسم بالدلالة
على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهى الاقتران باحد
الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيداً اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا

احتيج الى التأويلات التى ذكرت فى الامتحان او مفيداً اقتران المعنى فوجب حينئذ ان يراد به المعنى التضمنى الذى هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال ﴿ مادل ﴾ وماعبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير فى دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامى ﴿ بهيئته وضعا ﴾ اى دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا ﴿ على احد الازمنة الثلثة ﴾ اى الماضى والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له بوضع نوعى كما وضع مادته للحدث بوضع شخصى ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليها لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا كما يخرج الاسم لان منه مالا يدل على الزمان اصلا كرجل وضرب ومنه مايدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغدا والآن وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة * فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال بالاتفاق يشعر كون هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا * قلت معنى قولهم انه حقيقة فى الحال انه حقيقة فى المعنى الكائن فى الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان بحيث الاستعمال لدلالة هيئة كل منها فى الاصل عليه وضعا ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان

كما لا يخفى على من له الاذعان * فان قيل ان المضارع لكونه دالا
على الزمانين يخرج بقوله «على احد الازمنة» فينتقض التعريف به جمعا*
قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع والاشتراك انما نشاء
فى الاستعمال * ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال
على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن
مشتركا اصلا بل كان فى احدهما حقيقة وفى الآخر مجازا فلا اشكال
اصلا * ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع
المبتدئ بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات
وانفع فى نفسه لافادته التمييز الذاتى ولذا قدم قال ﴿ومن خواصه﴾
خبر مقدم على المبتداء وهو دخول قد اى بعض خواص الفعل لا كلها
دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية * وهذا مبنى على ان يكون الواو
لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتداء
التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع
كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر فى الدار * وان من للتبعيض
والا فلا دليل على بعضية المجموع التى هى المقصودة بل على بعضية
كل منها على تقدير كون من للتبعيض وحده وهى ليست بمرادة
لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل
عليه ايضا فى اللفظ وان حصلت بالمشاهدة * وانما قلنا ان دخول
المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكرهنا كتاء التأنيث الساكنة
والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التأكيد * وهى جمع خاصة
وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره * وهى اما شاملة بجميع

افراده اوغير شـاملة وماذكر هنا من القسم الثانى والحد لايكون الاشاملا ﴿دخول قد﴾الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذيصدق تعريف الخاصة عليها كمايصدق عليه والايجاز مطلوب* والخاصة المنطقية لاتصدق عليهما لاشتراط الحمل فيهاذكره فى الامتحان* وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلى اوتقليله او توقعه اوتقريب الحدث الماضى الى الحال وشىء منها لايتحقق الافى الفعل * فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذلم يخبر به الواضع ولوعرف الاختصاص به لزم الدور *قلت ذلك معلوم بالاستقراء لامن الاختصاص فلادورهم فافهم ﴿والسين﴾ اى سين الاستقبال بقرينة سوف ﴿وسوف﴾ ويسميان حرفى ٢ تنفيس لكنه فى الثانى زائد* وجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلى بالاستقبال المعلوم بالاستقراء ﴿وان﴾ لانه لتعليق الشىء بالحدث الفعلى ﴿ولم ولما﴾ لانهما لنفى الحدث الفعلى ﴿ولام الامر﴾ لانه لطلب الحدث الفعلى ﴿ولاءالنهى﴾ لانه لطلب تركه * ولا يتصور كل منها الافى الفعل ثم انه امابالاضافة بتنكير المضاف والايلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه اوبتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رأى الرضى اوالوصف اوالبيـان بتأويل الدال على النهى كذا فى الامتحان * قال السيدالسند فى حاشيته على الكشاف ان امثالها اذا اريدبها انفسها قدتزاد فى آخرها الهمزة كماتزاد اذا جعلت اسماء وقد لاتزاد فاحفظه ﴿ وكله عامل على ماسيجىء ﴾ فى بحث العامل القياسي ﴿ واسم ﴾ مأخوذ من السمو وهو العلو * سمى به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسنداليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما

٢ (قوله) التنفيس

(وهو)

﴿ وهوما ﴾ اى كلمة بقرينة جعله قسما منها ﴿ دل على معنى ﴾ وضعا اذالمتبادر من الدلالة التى وصف بها الكلمة ماتكون الكلمة كلمة باعتبارها وهى الدلالة الوضعية اواكتفى بماذكره فى تعريف الفعل * ولما كان كون المعنى فى نفسه اوفى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غيرظاهر من ظاهر قولهم فى نفسه عدل عنه الى قوله ﴿ مستقل بالفهم ﴾ اى بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق * وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجىء ﴿ غير مقترن ﴾ وضعا تركه اكتفاء بماذكره فى تعريف الفعل ﴿ فيه ﴾ اى فى الفهم عما دل عليه ﴿ باحد الازمنة الثلثة ﴾ والظاهر المناسب لماسبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة * بل الاظهر الانسب ان يقول مادل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة * لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب به يعنى ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح فى عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان فى الواقع * فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع فى احد الازمنة فيقترن به فى الواقع لكونه غير مقترن فى الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده * فلا يخرج مثل ضارب فى قولنا زيد ضارب امس او فى الماضى زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل * ودخل به ماخرج عن حد الفعل مثل رجل

وزمان وامس ورويد (ومن خواصه) تذكر ماذكر في الفعل (دخول التنوين) وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتأكيد والمراد به ماسوى الترنم والغالى * فانهما غير مختصين بالاسم ولم يستثنهما كما استثنى البيضاوى لانهما لكونهما في غاية الندرة لايرادان عند الاطلاق صرح به في الامتحان * اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اى لتضرره واصالته في الاعراب الذى لايوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابق المستقل وهو لايوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجئ وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى لايوجد الا في الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلته في الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا في الجمع المؤنث السالم الذى لايوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء * هذا على رأى ابن الحاجب * وانكر الزمخشرى تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الامتحان (وحرف الجر) لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المأول به فلا يدخل الا اياهما * ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص * وكونهما جزءاً من حروف المبانى وحرف الجر كلمة لايدفع هذا كما لايخفى لوجود الافضاء في كل منها * ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كما يجئ * والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض

فلا يتم التقريب * والمختار عند المصنف رح فى وجه الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح به فى الامتحان ﴿ولام التعريف﴾ وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار * وقد نبه فى الامتحان على انه لايكون قرينة للمبتدى * ثم ان فى هذا اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن * لاماذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام * ولاماذهب اليه الخليل من انه كلاهما * وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لايوجد الا فى الاسم * ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامى مجازى له * والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله ﴿وكونه مبتداء وفاعلا﴾ وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل فى المسند اليه المبتداء او الفاعل والبواقى فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثانى التأخير * ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص حينئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور * ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ فحينئذ لا يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه باعتبار خصوصه النوعى * فالمعنى كون الشئ مبتداء وفاعلا * وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم

مصدره الى شیٔ و المسند اليه مبتداء او فاعلا لايكون الاذاتا فلو كان مسندا
اليه بان كان مبتداء او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد
لايراد منه الذات و المفهوم معا فى حالة واحدة * والحرف لايصلح ان
يكون مسندا و مسندا اليه كما يجئ * فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة
(ومضافا) اى كون الشئ مضافا * وجه الاختصاص كون الاضافة
المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يسدعيان استقلال المعنى
و مطابقيته بشهادة الاستقراء * وهما لا يوجدان معا الا فى الاسم * و اللفظية
فرع المعنوية فتختص بما تختص هى به (و بعضه عامل كاسم الفاعل)
سيجئ فى بحث العامل القياسى (و بعضه غير عامل كانا و انت و الذى *
وحرف وهو) فى اللغة بمعنى الطرف و الجانب ثم نقل الى ما كان فى طرف
الكلام غير جزء منه و لا مستقل بنفسه و فى الاصطلاح (مادل على معنى
غير مستقل بالفهم) و لا مقصود بالملاحظة (بل آلة) و تابع (لفهم)
حال (غيره) و هو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا
ومعنى اسم مثلا معنى من فى قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص
ملحوظ من حيث هو حالة بين السير و البصرة و آلة لمعرفة حالهما و لذا
لايصلح ان يحكم عليه و به و اذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى
مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه و به و معنى لفظ الابتداء * تقول ابتداء
سيرى من البصرة وقع فى يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن
معنى الاسم و الفعل من غير قصد ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا و معنى
الحرف ضمنا فيحصل الدلالة * وهذا هو المراد بقولهم على معنى فى غيره
لكن لما لم يكن هذا ظاهراً من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا

(واظهاراً)

واظهاراً للمراد * وخرج به عن التعريف الاسم والفعل * فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل فى التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد فى دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف قدس سره *وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمنى غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمنى غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم مالزم فى المطابقية * قلت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر * ولكن لاقرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح فى الامتحان وصرح فيما علقه عليه بان مجرد ورود الاعتراض لايكون قرينة ﴿وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد * ثم﴾ اعلم اى بعدما علمت الكلمة واقسامها ومايتعلق بها ان مفهوم ﴿العامل﴾ الذى هو المقصود فثم للتراخى الزمانى اوالرتبى * اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ماصدق عليه وبالثانى المفهوم *وماقيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهى عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما عرفت ﴿هوما﴾ اى شئ لفظا اوغيره ﴿اوجب بواسطة﴾ بالتنوين زيادة على قول الجمهور *ولابد منها والاينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة ﴿كون﴾ بالنصب ﴿اخر الكلمة﴾ فعلا اواسما حقيقيا اوحكميا معربة اومبنية ﴿على وجه مخصوص من الاعراب﴾ بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض ٣ بياء المتكلم فى مثل غلامى فانه يوجب

٣ التعريف بياء (نسخة)

بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به * فان قيل المراد بالواسطة المعانى الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب على ماسيبينه فيخرج ياء المتكلم بها * فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة * قلت كون المراد بها ماذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم * لكن لزوم بذكره الدور لذكره العامل فى تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور * وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا يقصد به تحصيل الصورة * ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به فى الامتحان * وتفصيل الفرق بين الاسمى واللفظى مذكور فيه ايضا وفقك الله تعالى بمطالعته ﴿ والمراد بالواسطة مقتضى ﴾ بالكسر ﴿ الاعراب ﴾ فيخرج بها عن التعريف مالا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلى من الحرف الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلى فيلزم كون ذكرها فيما سيأتى استطرادا مع كونه من مقاصد الفن * ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصاب كذا اعترض فى الامتحان على تعريف البيضاوى لحرف الجر * ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها فى التقسيم كما يجئ * وهذا مفهوم من كلامه ايضا فى بحث المجرورات فى الامتحان ﴿ وهو ﴾ اى مقتضى الاعراب

(فى الاسماء) حال من المبتداء *والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو اظهر (تواردا المعانى المختلفة عليها) اى كل وحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الآحاد الى الآحاد فالمقتضى فى التحقيق هو المعانى كما يشعر به قوله فانها الى آخره وقوله وهى تقتضى الى آخره لاتواردها لكن اضافه اليها اشارة الى ان اقتضائها له بسبب تواردها عليها (فانها) اى المعانى المختلفة (امور خفية تستدعى علائم) اى كل امر منها يستدعى علامة على حدة (ظاهرة) لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حالا فى آخر الكلمة فتقديرية وان فى نفسها فمحلية كما يجئ فى الباب الثالث (لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون آخر زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية) اى بواسطة الفاعلية الواردة (على زيد و) بواسطة ورود (المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما) تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى (واوجب غلام ايضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا اليه لغلام) بسبب تعلقه به (فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الاسماء) بسبب تعلقه بها (وهى) اى المعانى الخفية (تقتضى نصب علائم هى الاعراب) فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعانى وعلائمها انما هو اعتبار النحويين* واما فى التحقيق الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة وجعلها النحويون كأنها هى الموجدة على ماهو رأى الرضى *وقال الفاضل العصام بل الالة هو اللسان * وجعل

العامل آلة مبنى على التنزيل ايضا * اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاء عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام * والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى وهو ليس بمراد هنا * كما لا يخفى على من تتبع كلامه (وفى الافعال) اى مقتضى الاعراب فيها (المشابهة التامة للاسم) اى اسم الفاعل كما سيجئ التصريح به (وهى فى المضارع فقط) لا فى سائر الافعال * وانما لم يقل وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى بيان ثانيا لتحسين المقابلة بالاسماء * وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او للتنبيه على تنوع المضارع كالجحد المطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر الى الافراد (فانه مشابه لاسم الفاعل) ولو صورة كما فى صورة دخول اللام عليه فانه حينئذ فعل معنى كما سيجئ (لفظا ومعنى واستعمالا اما) الشبه (الاول) وهو الشبه لفظا (فلموازنته) اى المضارع (له) اى الاسم الفاعل (فى الحركات) اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا (والسكنات) فى عددهما وترتيبهما * وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة * قال المصنف رح واما التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد هنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذ جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى الكل الافرادى فى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره (نحو ضارب ويضرب ومدخرج ويدخرج) مثل بمثالين من الاصليين (واما الثانى) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما) اى المضارع

واسم الفاعل ﴿الشيوع﴾ والانتشار بين المعانى والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم الشائع فى كلامهم اليه * اذلا عموم حقيقة فى كل منهما * والحمل على الشيوع بعيد * والتصريح به اولا ﴿والخصوص فان الاسم﴾ اى اسم الفاعل ﴿عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع﴾ بين الافراد ﴿وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص﴾ وانما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل فى المعنى والتحقيق على ماهو رأى الجمهور كما سيجئ * وانما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد * ثم ان فى اختيار اللام اشارة الى ان الاختلاف الجارى فى حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جار فى الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب سيبويه كما فى حرف التعريف ﴿نحو ضارب﴾ فانه يحتمل زيدا او عمرا وغيرهما ﴿والضارب﴾ فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف تعريف او اسما موصولا * فانه معرفة يجب ان تكون صلته معلومة عند المخاطب ﴿كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال﴾ قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد فى الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا تشتد الحاجة الى حرف الحال ﴿يحتمل الحال

والاستقبال ﴾ قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثانى ﴿نحو يضرب وعند دخولها﴾ اى دخول احدهما ﴿عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن﴾ حالية اومقالية وهى حرف الاستقبال فى المضارع وامس فى الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما ﴿الى الحال﴾ لاقتضاء مفهومهما الوقوع ﴿واما الثالث﴾ وهو الشبه استعمالا ﴿فلوقوع كل منهما صفة لنكرة﴾ بحسب الظاهر * واما فى التحقيق فجزء اول منها ﴿نحو جاءنى رجل ضارب اويضرب﴾ فانها فى الاول مركبة وفى الثانى جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة لظهور المراد اوعلى التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ﴿ ولدخوله لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب اوليضرب فهذه المشابهة﴾ اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا ﴿تقتضى تطفل المضارع﴾ اى تبعيته ﴿للاسم فيما﴾ اى فى شئ ﴿هو﴾ اى الاسم ﴿اصل فيه وهو﴾ اى ذلك الشئ ﴿الاعراب﴾ والمراد به هنا استعداد الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا اوتقديرا ويقابله البناء لاثر العامل كما لايخفى كما يقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل * ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما * والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم الجنس * ونظر المصنف رح ادق وبالقبول احق لانها لوكانت كما اعتبروا لم يكن مشابهته لكل منهما تامة كما اعترفوا فى بيان وجه اشتراط احدا زمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضى لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها

وضعفت فی کلا الجانبين ولانه حينئذ لايظهر من هذا الشبه اثر
فی اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل * والمقصود من هذا التشبيه الجمع
بين الشيئين فی امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز
فی مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم ﴿فاعرابه ليس بالاصالة
فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة
المشابهة لاسم الفاعل * ثم﴾ اعلم اى بعد ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق
به ان ﴿العامل﴾ المراد به مايعم الاصلی وما يلحق به لذكره فی الاقسام
ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد ﴿على
ضربين لفظی ومعنوی فاللفظی مايكون للسان فيه حظ﴾ ولا يكون
معنی يعرف بالقلب ﴿وهو﴾ ای اللفظی ﴿على ضربين سماعی وقياسی
فالسماعی﴾ فی الاصطلاح ﴿هو الذی يتوقف اعماله بخصوصه
على السماع﴾ والمراد به اللغوی فلا دور * ولا يمكن ان يذكر فی عمله قاعدة
كلية موضوعها غير محصور * وليس المراد به مايتبادر من ظاهره
بحسب اللغة من سماعية صيغته * اذ قد يكون صيغته سماعية قياسيا
بذكر القاعدة الكلية فی عمله كالصفة المشبهة كما سيجئ * وانما قدمه
على القياسی عكس ما فی المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود
معرفتها ليجری الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد
القياسی فانها اكثر من ان تحصی ولان من اقسام القياسی مايتوقف
معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر
وبعض اسماء الافعال والمضاف معنی والاسم التام بالاضافة ولان
الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج فی العمل فی بعض المعمولات الى حرف الجر

وهو من تمـام العامل لالمعمول كما سيجئ * فلابد من معرفته قبلها*
فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذلابدله من متعلق على ما
سيجئ كما تحتاج اليه فلابد من معرفتها قبله * قلت ان الفعل من حيث
الماهية معلوم مماسبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذى يتعلم عادة
قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا
ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد * واما تقديم
سائر السماعى فللاطراد لحرف الجر ﴿ هو ﴾ اى السماعى ﴿ ايضا ﴾
اى كاللفظى ﴿ على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى المضارع والعامل
فى الاسم ايضا ﴾ اى كالسماعى ﴿ على قسمين عامل فى اسم واحد والعامل
فى اسمين اعنى المبتداء والخبر فى الاصل ﴾ اى قبل دخول العـامل
﴿ ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبرا له ﴾ اى يسمى الاول اسما
والثانى خبرا له ﴿ والعامل فى اسم واحد ﴾ قدمه لكون معموله واحدا
ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على القياسى
للاطراد له ﴿ حروف تجره ﴾ اى اسما واحدا سماعا ليناسب عملها اللفظى
عملها المعنوى فى الاصلى وللحمل عليه فى غيره ﴿ تسمى حروف الجر
وحروف الاضافة ﴾ لوجودهما فى مفهومها وهو ماوضع لافضاء الفعل
او معناه الى الاسم او المأول به او حمل عليه ﴿ وهى عشرون الباء ﴾ هو
﴿ للالصاق ﴾ اى لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى نحو به
داء او امسكت الحبل بيدى او مجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى
بمكان يقرب منه زيد* ومنه القسم ولذا لم يذكر بانه وهو يستلزم المصاحبة
بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لايلزم ان يكون السرج

ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان * ولما كان الالصاق اصلا وغالبا كماذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر معانيه لان مقصوده الاصلى بيان العامل لا بيان معانيه * قدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف الجر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر ولذا لايكسر فى المضمر الافى ياء المتكلم ﴿ ومن ﴾ هى ﴿ للابتداء ﴾ فى المكان بلا خلاف وفى الازمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى «من اول يوم» * قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ اليه منه * وفيه انه لا يتمشى فى نحو من التفضيلية ذكره فى الامتحان * واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو فى تقدير ترقى الفضل منه اليه* اقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد * ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقى راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل فى الاصول اكتفى بذكره * وقد عرفت ان مقصوده بيان العامل لا استيفاء المعانى * قدمها لتناسب معناها فى الجملة ﴿ والى ﴾ هى ﴿ للانتهاء ﴾ فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو «ثم اتموا الصيام الى الليل» بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك اى منته ميله وشوقه اليك * ولم يذكر كونه بمعنى مع كقوله تعالى « ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم » * لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره فى الامتحان * ولو سلم فلقلته * قدمها على عن لمقابلتها لمن * ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع

ولانها لاتدخل الا على المظهر * فلا تستحق التقديم على ماقدم عليها
﴿ وعن ﴾ هى ﴿ للبعد ﴾ ولم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكر
الدمامينى فى شرح التسهيل ﴿ والمجاوزة ﴾ اى لتعدية شئ عن شئ
الى شئ آخر * وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله
الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد * والاول عام لها ولما كان
بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين
كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار * وماذكروا من عمومها
للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة
كما صرح به الفاضل العصام * قدمها لمناسبتها لمن * اذ قد يجوز استعمالهما
فى محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه عن الغيمة اى بعده عنها بالارواء
ويجوز بمن بمعنى سقاه من جهة الغيمة * قال مولانا السرورى يقال
خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد ﴿ وعلى ﴾ هى
﴿ للاستعلاء ﴾ اى استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح
او مجازا كعليه دين كأن ثقله يحمل عليه * قدمها على اللام مع كونها
من البسائط لمناسبتها لعن فى انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يمينى ومن
عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله « اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله
اعجبنى رضاها * اى عنى ﴿ واللام ﴾ هى ﴿ للتعليل ﴾ اى لبيان علة شئ ذهنا
كضربت للتأديب او خارجا كخرجت لمخافتك * ولم يذكر كونها للعاقبة
كقوله تعالى « ليكون لهم عدوا وحزنا » ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب
لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره فى الامتحان * ﴿ او للتخصيص ﴾
اى لبيان اختصاص شئ وارتباطه للمجرور * اما باعتبار الملكية

نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس
او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن * فقيل
الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص
كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه
يفيد اختصاصه بالمسند كما فى التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام
التكرار او بيان الفرق * وفى تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على
انهما الاصل والغالب فيها * قدمها على فى لبساطتها * ﴿ وفى ﴾ هى
﴿ للظرف ﴾ اى لظرفية مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز او مجازا
كالنجاة فى الصدق ومنه قوله تعالى «ولاصلبنكم فى جذوع النخل» *
فان التحقيق انها فيه للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب
فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف * وقيل انها فيه بمعنى على * قال
بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء
يصلح لفى وعلى منه قوله تعالى «حتى اذا كنتم فى الفلك» وقوله تعالى
«فاذا استويت انت ومن معك على الفلك» قدمها على الكاف مع
بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة فى المرفوع نحو ما انا كانت
ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف فى ﴿ والكاف ﴾
هو ﴿ للتشبيه ﴾ نحو زيد كالاسد * قدمه على حتى لبساطته ولان حتى
لا يدخل على المضمر اصلا ﴿ وحتى ﴾ هو ﴿ للغاية ﴾ نحو اكلت السمكة
حتى رأسها و نحو نمت البارحة حتى الصباح ولكون عاملا اصليا قدمه
على رب ﴿ ورب ﴾ هو ﴿ للتقليل ﴾ اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته *

و يستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح و الذم نحو رب تال يلعنه القرآن* قدمه على واو القسم و تائه لان الواو بدل من الباء و التاء من الواو و لوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر و التاء بلفظة الله و لذا لم يكسر ابدا ﴿ و واو القسم و تاؤه ﴾ و لم يذكر بائه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى و انه داخل في الالصاق* قدمها على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما ﴿ وحاشا ﴾ هو ﴿ للاستثناء ﴾ اي لاستثناء ما بعده عما قبله * و معناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اي هو منزه عن ضرب عمرو* و هو فعل في الاقل كما يشير* قدمه على مذ و منذ لانه و ان شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما ﴿ و مذ ﴾ قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ و جمعه على امناذ لخفته و لانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير منقول عن العرب ﴿ و منذ ﴾ هما ﴿ للابتداء ﴾ اي لابتداء زمان الفعل حال كونهما ﴿ في الزمان الماضي ﴾ يعني انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان الماضي لا جميعه * كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيته مذ سنة كذا او لم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذا السنة و امتد الى الآن * و اما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر و لو باعتبار البعض بان مضى البعض فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوي كما اذ قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا و كنت

(في)

فى ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا الشهر او اليوم الحاضران * لانهما لم ينقضيا بعدو لم يمتد زمان الفعل الى ماو رائهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له (وقد يكونان اسمين) بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتداء و ما بعدهما خبرا فهذا البيان استطرادى * قدمهما على خلاو عدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلاو عدا (وخلا) قدمه لتقدم الخاء (وعدا) هما (للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر) يجئ التفصيل فى بحث المستثنى * قدمها على لولا لان كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها فى الاستعمال (ولولا) هى (لامتناع شئ لوجود غيره) فانها يجربها (اذا اتصل بها ضمير) كما ورد فى بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو * فسيبويه تصرف فى العامل لئلا يلزم التأويل فى الفاظ كثيرة بجعل لولا حرف جر يعنى نزله منزلته لانه فى المآل واقع موقع لام التعليل * فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك * والاخفش تصرف فى الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل بجعله مستعاراً للمرفوع كما فى قولهم ما انا كانت * والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتداء حذف خبره وجوبا * ولكثرتها بالنسبة الى كى قدمها عليه لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية (وكى) فانه يجربه (اذا دخل على ما الاستفهامية) هو (للتعليل) نحو كيمه فعلت اى لاى غرض فعلت * ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما فى لم وعم * قال الدمامينى فى شرح التسهيل ان فيه ثلثة اقوال * احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين * والثانى انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش * والثالث

انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين
(ولعل) وهو (للترجى) فانه يجر به (فى لغة عقيل) ولذا اخره بضم العين
مصغرا اذكره الدماميني كقوله «فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل
ابى المغوار منك قريب» (ولابد) اى لافراق حاصل (لهذه الحروف)
اى حروف الجر (من متعلق) بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر لابدا
لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف * قال الرضى يجب صرف منله
عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف * وكل مصدر يتعدى
بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن
ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما فى قوله تعالى «لا تثريب
عليكم» اى حاصل عليكم * وحكى ابو على عن البغداديين جواز تعلق
الظرف بالمنفى المبنى وفيه نظر لوجوب اعراب الشبيه بالمضاف بلا خلاف*
وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها
بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو (فعل اوشبهه) وهو ما دل على الحدث
من الاسماء المتصلة بالفعل (او معناه) والمراد به ما سيذكره من انه كل الفظ
يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف * وسيجئ تحقيقه *،
(الا الزائد) بالجر او النصب استثناء من هذه الحروف (منها نحو كفى بالله)
مثال للفاعل (وبحسبك درهم) مثال للمبتداء (و) الا (رب وحاشا وخلا
وعدا ولولا ولعل) فان لها بدا من المتعلق (فانها) اى هذه المستثنيات
(لا تتعلق) اصلا (بشئ) من الفعل وشبهه ومعناه اى لا توصل ذلك
الشئ الى مايليها بل يتعدى ذلك الشئ بنفسه اليه * ففائدة الزائد اما
التأكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك * وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية

العامل وحمل الزائد فى العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك فى الصورة والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التأويل (ورب) اما على الزائد للاشتراك فى عدم الافضاء او على غيره للاشتراك فى افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك فى افادة التأكيد * ذهب الى هذا الرمانى وابن طاهر وتبعهما المصنف رح * وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة * ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه * وايضا قد يستوفى معموله كما فى رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان اراد وبه المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقديرا ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز فى الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت واخوه اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما (فمجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما) من كونه فاعلا او مبتداء كامر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى «ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة» ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول فى الثانى ومبتداء فى الاول او مفعول كما فى مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام (ومجرور حروف الاستثناء) وهى حاشا وخلا وعدا (كالمستثنى بالا على ما سيجئ) فى بحث المستثنى فى وجوب النصب ولو محلا فى كلام موجب تام وفى جواز النصب واختيار البدل ولو محلا فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر فى بحثه * ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشئ كرب وتبعه المص رح

واستصوبه ابن هشام وقال لانها لاتوصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد فى العمل للاشتراك فى عدم التعدية * وقال الدمامينى كون معنى التعدية ماذكره ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفائه عنه * واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حرف الجر منعا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها * وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر ﴿ ومجرور لولا ولعل مبتداء ﴾ مرفوع المحل ﴿ ومابعده ﴾ لفظا كما فى الثانى او تقديرا كما فى الاول ﴿ خبره ﴾ فهما غير متعلقين بشئ ومحمولان فى العمل اما على الزائد او على غيره لماسبق ﴿ نحو لولاك ﴾ موجود ﴿ لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ماعدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه ﴾ اى ماعداهذه ﴿ ان كان الجار فى او ما ﴾ كان ﴿ بمعناه ﴾ كالباء ﴿ نحو صليت فى المسجد او بالمسجد ﴾ هذا على رأى ابن الحاجب * واما على رأى الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير فى ﴿ او ﴾ على انه ﴿ مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لاما او مابمعناه ﴾ ككيمه ﴿ نحو ضربت زيدا للتأديب وكيمه عصيت ﴾ هذا كالمفعول فيه فى الاختلاف ﴿ او ﴾ على انه ﴿ مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور ﴾ اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار * ففى العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى هو العامل * فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من قبيل المعمول كما

حققه فى الامتحان (فيكون) اى مجموع الجار والمجرور على ماهو المناسب للسياق فعلى هذا يكون فى قوله (مرفوع المحل) تسامح وتجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فحينئذ لاتسامح ولاتجوز فيه (على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديم ماعدا هذا) اى مايكون نائب الفاعل من الجار والمجرور (على متعلق نحو بزيد مررت) لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لايدخل فيه الاجانب * واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجئ فى بحث المرفوع * وقال العلامة التفتازانى فى شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر فى قوله تعالى «اولئك كان عنه مسؤلا» ان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه (وقد يحذف المتعلق فان كان) المتعلق (المحذوف فعلا) اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما (عاما) لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود والمستقر (متضمنا فى الجار والمجرور) اى مفهوما معناه منهما عرفا (يسميان) اى الجار والمجرور فى الاصطلاح (ظرفا مستقرا) فيه لاستقرار معنى العامل وعمله واعرابه وضميره فيهما اما الاول فظاهر * واما البواقى فبانتقال كل منها منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع ركنا وقد لا (نحو زيد فى الدار اى حصل) او حاصل (وان لم يكن كذلك) اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما (او لم يحذف متعلقه) اى الجار ولو عاما (يسميان ظرفا لغوا) اى فضلة مستغنى عنه ابدا فى الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلثة منه اليهما *

ولا لهما اعراب فى انفسهما * واما الاعراب المحلى فللمجرور فقط لما سبق (نحو زيد فى الدار اى اكل) او آكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها فكالمذكور * والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور * وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقراً (ومررت بزيد) ووجد زيد فى الدار (وقد يحذف الجار وهو) اى حذف الجار (على نوعين قياسى) اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذا وجد فى جزئى من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه (وسماعى) اى غير مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزء بخصوصه (فالقياسى فى ثلثة مواضع) الموضع (الاول المفعول فيه فان حذف فى) لا ما بمعناه اذ لا يقدر الا الشايع لتبادره وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا (منه قياس) اى قياسى (ان كان) المفعول فيه (ظرف زمان مبهما كان او محدودا) اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر * واما انتصابه بشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزءً من مفهومهما فبالحمل عليه والثانى محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية (نحو سرت حينا) او زمانا (وصمت شهر) او يوما الاول للاول والثانى للثانى (او) كان (ظرف مكان مبهما) للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما لا صفة الابهام (وهو) اى مدلوله او اسم (ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه) بل خارج عنه فهو مبهم فى ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج * ومنهم من فسر بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود * وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل

غير ومثل في عدم التعرف بالاضافة * ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف منه في * ويجب ان يستثني منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف رح مسلكهما واختار ماهو المرضى عند ابن الحاجب على ماذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لابد منه كما ذكره الرضى (كالجهات الست وهى اما وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) نحو جلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره (وكعند) نحو جلست عندك * فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب او ما في حمايته كداره وممكنته * اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك (ولدى) بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكون السين) بمعنى بين * قال في مختار الصحاح كل موضوع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين وازاء وحذاء وتلقاء) والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة وتعطيبقها بالممثل ظاهر (وكالمقادير الممسوحة) اى المعلومة بالمساحة * اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او محدودا (نحو فرسخ) فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهى امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضا مقدار

من المسافة يعرف بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ (وبريد) وهو ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدارا باثني عشر ميلا (الاجانبا) يعني يحذف في قياسا من المكان المبهم الا جانبا (وجهة ووجها) كلها بمعنى (ووسط بفتح السين) وهو محدود على التفسير الثاني لانه اسم لعين مما بين طرفي الشيء ومبهم على تفسير المصنف رح لكنه مخرج عن حكمه (وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت و) الا (كل اسم مكان) هو في العرف ظرف مشتق بزيادة الميم في اوله (لايكون) ملتبسا (بمعنى الاستقرار) بان لايكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة (نحو المقتل والمضرب) فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلايظهر كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشيء مستقراً لآخر * فلابد من في للتنصيص على الظرفية (وكذا) اى كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا (ان كان بمعناه) اى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان) فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص على ظرفيتهما له (فان هذه المستثنيات لايجوز حذف في منها) مع كون كل منها مبهما * اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شيء خارج عن المسمى * واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه * وذلك

معلوم بالاستقراء * وقد عرفت سره في اسم المكان * ولعل سره في مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل في الظرفية * بل الظرفية انما حصلت بالاضافة الى المحدود * ويرشدك اليه قوله جانب الدار * ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود * ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلابد من في للتنصيص على الظرفية ﴿لا يقال اكلت جانب الدار﴾ وجهة البيت ووجه الخان ووسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه ﴿او مضرب زيد او مقامه بل﴾ يقال اكلت ﴿في جانب الدار او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير﴾ وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان ﴿بمعنى الاستقرار﴾ كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا ﴿يجوز حذف في﴾ منه لانه لكونه متضمنا لمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا لحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر في ﴿نحو قمت مقامه وقعدت مكانه﴾ الاول للاول والثاني للثاني ﴿وان كان ظرف مكان محدوداً وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه﴾ غير خارج عنه ﴿نحو دار﴾ وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت ﴿فلا يجوز حذف في﴾ منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم اصالتهما ﴿فلا يقال

صليت دارابل) يقال صليت (فى دارالاما) اى من مكان محدود وقع (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذف فى منه على الحذف والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة مابعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمى انه مفعول به وليس كذلك لمجئ استعماله بنى على ان مصدرها على فعول وهو فى الاغلب مصدر اللازم كالخروج* وماقيل ان الفعل لايطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لايتم الا بنحو الدار* فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا* ولا يعد بذلك متعديا عرفا (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلدو) الموضع (الثانى المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياسا (اذا كان فعلا) اى حدثا لاعينا كجثتك للسمن (لفاعل الفعل المعلل) به اى اتحد فاعلهما (ومقارناله) اى للفعل المعلل (فى الوجود) بان يتحد زمان وجودهما كما فى مثال المن او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب جبنا* ثم ان المراد بالوجود اعم مما فى الواقع او فى قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد *فالمقارنة ليست مما لا بد منه لوجودها فى قصده * وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر (نحو ضربت زيدا تأديباله) اى ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتا *قيل التأديب عين الضرب فيكف يحصل به *واجاب عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب ومايليق بالشخص

(والضرب)

والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والنصحية وغير ذلك (بخلاف اكرمتك لاكرامك) لعدم الاتحاد في الفاعل (وجئتك اليوم لوعدى) بذلك (امس) لعدم المقارنة في الوجود (وفى هذين الموضعين) اى المفعول فيه والمفعول له المذكورين (اذا حذف الجار ينتصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه) يعنى لا يبقى مجرور الا قياسا ولا شذوذا (بالاتفاق) ثم ان الرفع على تقدير النيابة وقوعى فى الاول وفرضى فى الثانى لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب الفاعل (والثالث) من المواضع الثلثة (ان) بالسكون (وان) بالتشديد وفتح الهمزة فيهما (فالجار يحذف منهما قياسا) لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التى بعدهما فى تقدير الاسم (نحو قوله تعالى «عبس وتولى ان جاءه الاعمى» اى لان جاءه الاعمى) وقوله تعالى «وان المساجد لله فلا تدعوا» اى لان المساجد لله (والسماعى فيما عدا هذه الثلثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه ثم) اى بعد بيان مواضع حذف الجار (القياس بعد الحذف) قياسيا اوسماعيا (فى غير الاولين) من السماعى والثالث من القياسى اذ فى الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر (ان توصل متعلقه الى المجرور) ان (يظهر الاعراب المحلى) فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر فى الثالث لمانع آخر منه * ثم ان كون القياس فيه ذلك ماذهب اليه سيبويه لانه الغالب فى حذف الجار فينبغى ان يحمل عليه ما ابهم حاله * وذهب الخليل والكسائى الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا * وقس عليه مالم يظهر فيه لمانع آخر من بعض

السماعى ﴿ وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية ويسمى ﴾ اى ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلى فيه ﴿ حذفا وايصالا ﴾ وجه التسمية ظاهر * مثال النصب من السماعى ﴿ نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه و ﴾ مثال الرفع منه ﴿ نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه ﴾ حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من ثالث القياسى مر ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك ضارب ﴿ وقد يبقى ﴾ اى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض ﴿ مجرورا على الشذوذ ﴾ وان كان الكثير الموافق للقياس النصب او الرفع * وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله قسما * والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به * ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل ﴿ نحو الله ﴾ بالجر ﴿ لافعلن اى والله ولا يجوز تعلق الجارين ﴾ ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين ﴿ بمعنى واحد بدون العطف ﴾ والابدال * اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة * وهذا من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه * ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى ﴿ بفعل واحد ﴾ اصطلاحى بقرينة المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه * والمراد به الدال على الحدث فيعمهما لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل فى مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغنى عن الآخر حينئذ ﴿ فلا يقال مررت بزيد بعمرو ﴾ بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد فى كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو

﴿ نظرت ﴾

نظرت الى الفلك الى قمره (ولا) يقال (ضربت يوم الجمعة يوم السبب)
بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر * الاول مثال لكون الجارين
ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح * والثانى لكونهما محذوفين
ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتى من المثالين * قيل لانه يلزم
فى الاول لصوق مرور واحد فى حالة واحدة بشيئين وفى الثانى وجود
ضرب واحد فى حالة واحدة فى زمانين وهما ممتنعان * وفيه انه ان اريد
بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذى هو
مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى (بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد
واكلت من ثمره من تفاحه) فان الجارين فى كل منهما وان كانا بمعنى واحد
الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثانى بالمقيد بالوقوع
فى مدخول الاول فى الاول وبكونه مبدأ وناشئا من الاول فى الثانى
فكان الاول متعلقا بفعله عام والثانى بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف
المثالين الاولين فان الثانى فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد
متعلقهما وذا يجوز لما مر * هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف
والبيضاوى والعلامة التفتازانى ومن تبعهم فى تفسير قوله تعالى « كلما
رزقوا منها من ثمرة الآية » وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد
معنى الجارين لان معنى الاول فى الاول ظرفية الزمان ومعنى الثانى
ظرفية المكان ومعنى الاول فى الثانى عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثانى
خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام
قاصر عن افادة هذا المرام فى هذا المقام * لان المفهوم من هذا الكلام
كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفى لانه لا يجوز اكلت

من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة * اذ لا يمكن التخصيص بالثانى بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس * ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا (والعامل فى اسمين) يعنى المبتداء والخبر فى الاصل (على قسمين ايضا) اى كالعامل فى اسم (قسم) منهما (منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس) اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية احرف) ولقد احسن فى اختيار جمع القلة (ستة منها تسمى حروفا) والاحسن الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ماشابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا اوباعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة (مشبهة) لفظا (بالفعل) الماضى (لكونها على ثلثه احرف فصاعدا) اى لكونها منقسمة الى الثلاثى كان وان وليت والرباعى كلعل وكأن والخماسى كلكن (و) ا (فتح اواخرها) اى لبنائها على الفتح (و) معنى واستعمالا بالفعل مطلقا ا (وجود معنى الفعل) وهو الحدث (فى كل منها) مثل التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى وللازمتها الاسماء وبالمتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين * ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها * وهو عمل فرعى له * تنبيها على فرعيتها له فى العمل * وزيفه الرضى بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما * والجواب انه لما شابه لا لنفى الجنس لان فى التأكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها فى العمل

(لعدم)

لعدم عملها الفرعى *وايضا لماشابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس بهاالاالمشبهة بليس *ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون مايشبه به الثانية ناقصا غير متصرف *على انه يلزم حينئذ مزية الفرع اعنى لاعلى الاصل اعنى ان وجل ماعليها *هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام *وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية فى العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له * وقال الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل انه لماثبت لهاشبه بالمتعدى اقتبست اولا ماهو من خواصه من عمل النصب وثانيا ماهو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع (ان و ان) همـا (للتحقيق) اى لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى الثانى كما سيجئ (وكأن) حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو (للتشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كأن زيدا الاسد اومشتقا نحو كأنك قائم اوتقوم * وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ولايجوز تشبيه الشئ بنفسه * اجيب بان التقدير كأنك شخص قائم اويقوم * فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب* والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء * وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلايصح التشبيه وان كان غيره فلايصح جعل ضميره له * وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه

ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجود هنا * والمصنف رح كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور او حملا له على التوسع (ولكن) ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو (للاستدراك) اى لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء * ومن ثمه قدر اداة الاستثناء فى المنقطع بلكن * فاذا قلت جاءنى زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضى * وفى القاموس استدرك الشى بالشئ حاول ادراكه به * فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك مافاته فى الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام * وفسره الفاضل الهندى بطلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهمه * ورده الفاضل العصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراك مافاته لا من يطلب ادراك غيره مافاته * وهى تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب اولفظا ايضا كجاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ (وليت) هو (للتمنى) اى لانشائه وهو طلب مالا طمع فيه اومافيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لى مالا فاحج به (ولعل) هو (للترجى) اى لانشائه هو ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلى اموت الساعة كذا قاله الرضى ورضى به المصنف رح على ماهو الظاهر واكتفى

بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثانی بناء على ماقيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجی او الاشفاق * قال المحقق الحقانی العلامة التفتازانی فی شرح الكشاف ان هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهی * وقال الرضی ان لعل اذا وقعت فی كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل فی الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية * وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة فی القرآن قد تكون للاطماع وبينه بما حاصله ماذكره العلامة الثانی المحقق التفتازانی انها للاطماع فی محل التحقيق * والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف فی اطماع الكرماء اوليكون على دأب كلام العظماء اولينبه العباد على ان لا يتكلوا على العبادة * وقيل انها للتحقيق كان ورده الرضی بانه منقوض بقوله تعالى «لعله يتذكر او يخشى» فان فرعون لم يتذكر * واجاب عنه الفاضل العصام بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشی وان لم يتذكر * ثم ان العلامة التفتازانی قال لما كان مابعد لعل الاطماعية قطعی الحصول وماقبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون مابعدها بمنزلة الغرض لماقبلها زعم ابن الانباری وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد يكون بمعنى كی حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجی سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون اولا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعنی صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا فی بيان معناها الحقيق على الترجی والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد

معنى العلية والغرضية مماوقع عليه الاتفاق * الا ترى انك تقول دخلت على المريض كى اعوده واخذت الماء كى اشربه ولا يصلح لعل* وقال الرضى القائل بالتعليل قطرب وابوعلى وردهما بانه منقوض بقوله تعالى « ومايدريك لعل الساعة قريب » اذ لامعنى فيه للتعليل * واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب فى النظر فالمعنى اى شئ يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها فى نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم * وقيل قد يجئ للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم (ولا يتقدم معمولها) اى هذه الحرف (عليها) لئلا يبطل الصدارة فى غيران * واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية ومدخولها صلتها وشئ من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير * وقيل لضعفها فى العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ملايم لماذكره الرضى والفاضل العصام فى وجه العمل فافهم (ولها صدر الكلام) وجوبا اى الكلام الذى دخلت هى عليه مقصودا لذاته كان زيدا قائم اولا كقال زيد ان عمرا قائم * ليعلم من ٢ اول الوهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تأكيدى ام تشبيهى ام غيرهما * واما قول الفاضل العصام فى وجه وجوب صدارة ان ان الجملة فى المآل فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه (غيران) المفتوحة * ولما لم يفد هذه الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذى هو المقصود افاده بقوله (فلا تقع فى الصدر) اى فى صدر الكلام (اصلا) اى لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار فى حكم الصدر ولا بالنظر

٢ اول وهلة (نسخه)

الی کلام جعلت معه جزءً منه کما فی مثل عندی انك قائم لالتباسها بالمکسورة لامکان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل علی سبق اللسان لان الصدر موضع المکسورة *والمذکور بعدها یجوز ان یکون خبرا آخر او ظرفا لخبرها ﴿وتلحقها﴾ ای لحروف المذکورة ﴿ما﴾ الکافة ﴿فتلغی عن العمل﴾ ای یبطل عملها ﴿وتدخل﴾ ح ﴿علی الافعال﴾ ولا تختص بالاسماء کما تختص بها بدونها اذ لا یلزم ح کون مدخولها صالحا للمعمولیة ﴿نحو انما ضرب زید﴾ نحو انما زید ضارب ﴿فان﴾ المکسورة ﴿لاتغیر معنی الجملة﴾ الی المفرد بل تؤکده ﴿وان﴾ المفتوحة ﴿مع جملتها﴾ ای اسمها وخبرها والتسمیة بها باعتبار الکون قال الفاضل العصام والاضافة لیست لادنی ملابسة بل حقیقة عرفیة ﴿فی حکم المصدر﴾ فیؤخذ من خبرها مصدر مضاف الی الاسم *اما فی الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبنی ان زیدا قائم ای قیامه * واما فی الجامد فبالحاق الیاء المصدریة نحو اعجبنی ان زیدا انسان ای انسانیته کذا فی الرضی * وقال الفاضل العصام هذا لیس بوفی فانه قد لا یمکن الاخذ من الخبر بل یؤخذ من صفته مصدر ان یضاف احدهما الی الآخر وهو الی الاسم کما فی قوله تعالی «ذلك بانهم قوم لا یفقهون» ای بانتفاء فقاهتهم وقد یؤخذ من جزائه مصدر مضاف الی المضاف الی الاسم مثل بلغنی ان زیدا ان تعطه یشکرك ابوه ای شکر ابیه ایاك علی تقدیر اعطائك ایاه وقد یؤخذ من جزئه مصدر کذلك مثل بلغنی ان زیدا ابوه قائم ای قیام ابیه ﴿ومن ثمه﴾ ای ومن اجل عدم تغییر المکسورة وتغییر المفتوحه ﴿وجب الکسر فی موضع الجمل﴾ الاولی اما جمع المفرد او افراد الجمع علی طبق قوله ﴿والفتح فی موضع المفرد فکسرت﴾ ان ای مادتها*

هذا خبر فى موقع الامر وهو ابلغ منه كما تقرر فى محله قاله الفاضل العصام
﴿ فى الابتداء ﴾ اى حال كونها فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون
استينافا نحو قوله تعالى «ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا» * وجه الكسر
هنا ظاهر ﴿ نحو ان زيدا قائم * وفى جواب القسم ﴾ لانه جملة مستقلة
لامحالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها لام فانهم يجوزون
الفتح فيه ح لتأويلهم بالمفرد * واستبعده الرضى بانه لايقع المفرد الصريح
جوابا للقسم فكيف يأول به ﴿ نحو والله ان زيدا قائم * وفى الصلة ﴾
لانها لاتكون الا جملة كما يجئ ﴿ نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان
مفاتحه لتنوء بالعصبة * وفى الخبر عن اسم عين ﴾ لانها لو فتحت لايصح الحمل
بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو مأمولى انك قائم كما تكسر
نحو العلم انه حسن ﴿ نحو زيد انه قائم * وفى جملة دخلت ﴾ فيها ﴿ على
خبرها ﴾ اى ان ﴿ لام الابتداء ﴾ لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسور
فيكون موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجئ
﴿ نحو علمت ان زيدا لقائم * و ﴾ حال كونها ﴿ بعد القول العرى
عن الظن ﴾ لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف
فى مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى
بالقياس الى معناها باقية على حالها * ولذا لاتدخل فى قوله مفعولة
لان مفعوليتها انما هى باعتبار معناها * وانما قال العرى عن الظن اذ لو
لم يعر عنه لكان فى حكم افعال القلوب فتفتح تعد ﴿ نحو قل ان الله واحد *
وبعد حتى الابتدائية ﴾ اى التى يبدأ بها الكلام * قيد بها لان العاطفة
انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة

﴿ او ﴾

او حكما فتفتح بعدهما (نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله) وجه الكسر هنا ظاهر (وبعد حروف التصديق) مثل نعم وبلى وغيرهما (نحو نعم ان زيدا قائم) لمن قال زيد قائم اوازيد قائم (وبعد حروف الافتتاح) اى حروف يبتدأ بها الكلام وهى الا واما وقد تقلب همزتها هاء وعينا وقد تحذف الالف فى الاحوال الثلاث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر حرفى الافتتاح (نحو الا ان زيدا قائم * وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون) لوجوب كون مابعد هذه الحروف جملة * (وفتحت) ان حال كونها (فاعلة) مع جملتها والنائبة اما داخلة فيها لكونها فى حكمها لا للجرى على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او فى مفعولة نظرا الى اصلها (نحو بلغنى انك قائم * ومفعولة) معها (نحو علمت ان زيدا قائم) اى قيامه * (ومبتدأة نحو عندى انك قائم * ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس) لوجوب كون كل منها مفردا ومايضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة * (و) حال كونها (بعد لو) قدمها لبساطتها (لانه) اى مابعدها (فاعل) لمحذوف لا مبتداء كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم (نحو لو انك قائم لكان كذا) كذا فى الجامى والصواب قمت بالخطاب لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا لو مشتقاً ليكون كالعوض عن المحذوف * واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا فى الامتحان وغيره فى بحث حروف الشرط * والجواب بان الخبر فى الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع

الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذالخبر فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى (اى لو ثبت قيامك * وبعد لولا) الامتناعية والتعميم للتحضيضية لايساعده قوله (لانه) اى مابعدها (مبتداء) لافاعل كما زعم الكسائى والفراء اى لولا وجد ذهابك* فان مابعدها فاعل لامبتداء للزومها الفعل (نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك* موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية) اى المنسوبة الى التوقيت بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها (لانه) اى مابعدها (فاعل لاختصاص ما المصدرية) توقيتية اولا ولذا اظهر * وانما قيد بها ولا لانها لولم يرد بها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لا يخفى (بالفعل) لفظا اوتقديرا عند سيبويه وتعم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية * قال الرضى وهو الحق (نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ماثبت ان زيدا قائم) هذا على وفق ماقاله الرضى ان صلتها ماض مثبت او منفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال فى الاغلب (بمعنى مدة ثبوت قيام زيد) اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها *(وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك قائم) للزوم كون مابعدها مفردا (وبعد حتى العاطفة للمفرد) على المفرد * هذا بيان للواقع لانها لاتكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول ومولانا السيد عبدالله فى شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها *او احتراز عن العاطفة للجملة على مايشعر بوقوعها كلام السكاكى فى بحث

العطف وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور * والمختار على ما
قيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذى ذكر فى محله لا يتحقق
فى الجمل على انه لو تم الثانى لكان مابعدها مما يجوز فيه الامران فافهم
(نحو عرفت امورك حتى انك صالح * وبعد مذ ومنذ) الاسمين لدخول
الحرفين فى حرف الجر لانهما حينئذ يكونان مبتدائين وان مع جملتها خبرا
عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون الا مفردا
فتأمل (نحو ما رأيته مذ انك قائم * وحيث جاز التقديران) اى تقدير
كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا * والمراد بالجواز
ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل
العصام (جاز الامران) اى الكسر والفتح (ك) ان (التى وقعت بعد
فاء الجزاء) او اذا المفاجأة (نحو من يكرمنى فانى اكرمه) او اذا انى اكرمه
(فان كسرت) وهو الارجح لما مر (فالمعنى فانا اكرمه) لما عرفت ان
المكسورة لا تغير (وان فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت) فان مع جملتها
مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضى * وقال الفاضل العصام فيه
ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه * ثم قال وههنا بحث
وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة
ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت
به * وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون
المحذوف مبتدأ غير اسم عين * ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف
قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ
جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك انى ضربتك بل يقال

ان ضربتني ضربتك * ﴿ وتخفف المكسورة ﴾ بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ﴿ فيلزم ﴾ حين الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولاالتباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لايحصل في التقديري والمحلي * واما في اللفظي فلاطراد ﴿ اللام ﴾ عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفي كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح « وان مالك كانت كرام المعادن » وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام * ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتداء على ماهو مذهب الكوفيين كما سيجيء نحو قوله « شلت يمينك ان قتلت لمسلما » ولعدم التعليق بها في باب علمت كما في المثال الآتي فافهم ﴿ في خبرها ﴾ لفظا او معنى اي المكسورة المخففة * ولايجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ﴿ ويجوز الغاؤها ﴾ اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ماهو اصل ولذا لم يصرح به ﴿ ودخولها ﴾ مبتداء خبره ﴿ على فعل من افعال المبتداء ﴾ والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية من اصلها الذي هو الدخول عليهما بان تدخل على مايقتضيهما * والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لانه لاتدخل على الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر

﴿ باختيار ﴾

باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او شذوذه كالمعدوم كذا فى الامتحان (نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين) ويجور دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة كما فى التسيهل لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا لقائم صرح به الدماميني فى شرحه وكذا المفعول الثاني لباب علمت * ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت على اول مفعوليه ولما دخلت هنا على ثانيهما او نصب او لهما العدم المانع لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار كذا فى الرضى * (وتخفف المفتوحة فتعمل) اى المفتوحة المخففة (فى ضمير شان مقدر) وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازاً ولم يوجد عملها فى ظاهر فقدر فى مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف (ويلزم) حينئذ (ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق) حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى «وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين» وماسيأتى من قوله تعالى «وان عسى ان يكون» غير ذلك * ولا يحتاج فى الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة * وجه اللزوم المناسبة فى التحقيق وهى وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التى كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقق بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن (نحو علمت ان زيد قائم) اى انه (وتدخل) اى يجوز دخولها (على الفعل مطلقا)

من افعال المبتداء او لامتصرفا او لا شرطا او دعاء او لا * اى يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول فى المفتوحة بمعناه فى المكسورة فافهم ﴿ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء﴾ اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة ﴿حرف النفى﴾ لا وما ولن ولم ولما وان ﴿نحو علمت ان لاتقوم﴾ بالرفع اى انه وتبينت ان ماتقوم وقوله تعالى « ايحسب الانسان ان لن يقدر » وقوله تعالى « ايحسب ان لم يره » وظننت ان لماتقم وعلمت ان ان تقوم ﴿او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون﴾ ﴿او سوف﴾ كقوله « واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ماقدرا ﴿ او قد نحو علمت ان قدتقوم ﴾ ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة * فان هذه الحروف لاتقع بينها وبين فعلها لانها معه بتأويل المصدر والفصل بما ينافيه الا بلا ولانها لضعفها لاتقوى على العمل بالفصل الابها فانها لكثرة دورانها تدخل فى مواضع لايدخلها اخواتها نحو جئت بلامال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان مابعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عنى به الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق حينئذ ماكان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لايخلو عن كونه خلاف الظاهر فى الجملة فافهم ﴿ ولوكان ﴾ اى الفعل الداخلة هى عليه ﴿ غير متصرف اوشرطا اودعاء لايحتاج الى احد هذه الحروف ﴾ بل يجوز لعدم الالتباس حينئذ

﴿ بالناصبة ﴾

بالناصبة لانها مع مدخولها فى حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لايأولان بالمصدر (نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم) مثال غير المتصرف (وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب) مثال الشرط (وقوله تعالى والخامسة ان) فى قرآءة نافع (غضب الله عليها) مثال الدعاء* (وتخفف كأن فتلغى) اى يبطل عملها (على) الاستعمال (الافصح) لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر (نحو) قوله (كان ثدياه حقان) وصدره «وصدر مشرق النحر» على مافى الرضى* ووجه مشرق النحر على مافى شرح التسهيل * ونحر مشرق اللون على مافى شرح لب الالباب * ولو اعملت على غير الافصح لقيل ثدييه *ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشان لعدم الداعى اليه كما كان فى المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره * وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة فى العمل فى اسم مقدر الا انه لايلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على مايستفاد من كلامه وصرح به الرضى مثل قوله تعالى «كأن لم تغن بالامس» ومثل «كأن قد وردت الاظعان» (وتخفف لكن فيجب الغاؤها) لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت هى عليه (نحو ماجاءنى زيد ولكن عمرو حاضر) الواو لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض (ويجوز حينئذ) اى حين التخفيف والالغاء (دخولهما) اى المخففتين (على الفعل) لانتفاء المانع عنه وهو العمل (نحو كأن) قد (قام زيد) لانه مما لا بد منه كما ذكرنا (و) نحو (ماقام زيد

ولكن قعد* والسابع) من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها (الا) الواقع (في المستثنى المنقطع) لانه في المتصل ليس بعامل على الصحيح بل العامل الفعل اوشبهه اومعناه على رأى البصريين (وهو الذى لم يخرج) على بناء المجهول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم الازيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول او لا (لكونها بمعنى لكن) فتعمل عملها باتفاق المتأخرين (فيقدر له الخبر) في الاغلب (نحو جاءني القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ) وقد يظهر* (والثامن) من الثمانية (لا) الكائن (لنفي الجنس) اى لنفي الحكم عنه* ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة (وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة) لامتناع تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية (مضافة او مشبهة بها) لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به كما سيجئ (غير مفصولة عنها) اى لا لانها لضعفها لاتؤثر مع الفصل* مثال المضافة (نحو لا غلام رجل جالس عندنا) ظرف للخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس عن جنس غلام رجل* وانما لم يجعله خبرا بجعله مستقرا ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا* ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو لا عشرين درهما لك* (والقسم الثاني) وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه (حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي) لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او لنفي الاستقبال (والدخول) اى دخولهما (على المبتداء والخبر) قال الفاضل العصام

ومن قال من وجوه مشابهة مادخول الباء فى خبره كما فى خبر ليس يرده
ماقالوا ان دخول الباء فى الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهته
بليس ﴿ وشرط عملها ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما بان ﴾ زائدة
عند البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والافنفى
النفى اثبات * وفى هذا اختيار لمانقله الفاضل العصام عن الاندلسى انه
قال ينبغى ان يراعى فى عمل لا الشروط المعتبرة فى عمل مابل هى فى لا
اولى منها فى ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث
لم يذكروها فى عمل لا كما فى الرضى اوعلى ان عدم ذكرها فى عمل لا
لانفهامها دلالة والتصريح اولى * وماقاله الفاضل الجامى نقلا عن الغير
ان ان لا تزاد مع لا فى استعمالهم فليس بوجه وجيه * لان الشرط عدمها
فلا يقتضى الوجود فى الاستعمال بل يكفى الامكان * على ان عدم الوجدان
لايستلزم عدم الوجود ولذا مرضه ﴿ ولا بخبرهما ﴾ مطلقا خلافا
للبعض فيه وللآخر فى الظرف قياسا على ان ﴿ ولا بغيرهما ﴾ اى
ان والخبر كمعمول الخبر ﴿ وان لا ينتقض النفى ﴾ اى نفى الخبر لا نفى البدل
مثل مازيد شيئا الا شئ * اذ انتقاضه لا يضر عملهما لوجوده قبله وامكان
التبعية للمحل ﴿ بالا ﴾ قيد بها لانه لو انتقض بغير بمعناها لا يبطل عملهما
بل يعملان فيه نحو مازيد غير قائم بمعنى الا قائما ولا رجل غير حاضر قاله
الفاضل العصام * ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب
الظاهر فافهم * ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها مثلها فى ابطال العمل
واقول تركه لندوره ﴿ وشرط فى لا معهما ﴾ اى مع عدم الفصل وعدم
الانتقاض ﴿ كون اسمها نكرة ﴾ لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل

الا فى النكرة التى هى اضعف من المعرفة بخلاف مافانها تعمل فى المعرفة ايضا ولانها فى الاغلب لنفى الجنس * وقد عرفت انها لاتعمل الا فيها فحمت لا هذه عليها فى عدم العمل الا فيها * وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا لنفى الجنس نص فيه لايحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة * واما عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة ﴿ نحو مازيد قائما ولا رجل حاضرا * وان لم يوجد احد الشروط ﴾ المذكورة ﴿ لم تعملا ﴾ اى ما ولا لضعفهما فى العمل لا مع الفصل بان ﴿ نحو ماان زيد قائم و ﴾ لا بخبرهما نحو ﴿ ماقائم زيد و ﴾ لا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو مازيدا عمرو ضاب * ولا مع انتقاض النفى الذى هو العمدة فى المشابهة نحو ﴿ مازيد الا قائم ﴾ ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ﴿ ولا يتقدم معمولهما عليهما ﴾ لما مر * ﴿ والعامل فى الفعل المضارع ﴾ من السماعى ﴿ على نوعين ناصب وجازم ﴾ اذلا جار فى الفعل * والرافع معنوى كما يجئ ﴿ فالناصب اربعة احرف ﴾ بالاستقراء ﴿ ان ﴾ لمناسبتها لان فى المادة لاسيما عند التخفيف وفى كون الجملة معها فى تأويل المصدر * وهى اصل فى هذا النوع * واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها فى الاستقبال * هى ﴿ للمصدرية ﴾ احتراز عن الزائدة * فانها لاتعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى « ومالهم ان لايعذبهم الله » اى لايعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى « اذاوحينا الى امك مايوحى ان اقذفيه » * وعن المخففة ﴿ ولن ﴾ اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف فى احدهما نونا و فى الآخر ميما ولا ان عند الخليل كايش فى اى شئ وحرف برأسه

(عند)

عند سيبويه وهو الظاهر اذلاوجه لرده الى اصله* ولورد فالظاهر
ماخطر بالبال ان اصله لاالحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن*
كذا قاله الفاضل العصام هى (للنفى المؤكد فى الاستقبال) لا المؤبد
كما زعم المعتزلة كقوله تعالى «فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى» لان حتى
للانتهاء وهو يناقض التأبيد *قال الفاضل العصام ولايكون الفعل معها
دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لامن حروف النفى * ويجوز تقديم
معمول معمولها عليها * (وكى) هى (للسببية) اى سببية ماقبلها
لما بعدها بحسب الخارج اوسببية مابعدها لما قبلها بحسب الذهن
اوسببية كل منهما للآخر بالاعتبارين نحو اسلمت كى ادخل الجنة *
وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله «كى لتقضينى رقية ماوعدتنى»
فاللام بدل * وان تأخرت كما فى قوله تعالى «لكيلا تأسوا على مافاتكم»
فكى بدل وقيل تأكيد فى الصورتين *وقد يذكر بعدها ان نحو كى
ان تقوم فقيل هى زائدة وقيل بدل منها *ويدل هذا على ان كى يجعل
المضارع مصدرا *وقديدخل عليه مافيقال كيما يضر بالرفع فقيل
ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة والمعنى لمضرته * ولا يتقدم معمولها
عليها ذكره الفاضل العصام * واجازه الكسائى على مافى الرضى *
(واذن) عند سيبويه * والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها * وكتبها
بالنون مطلقا مبنى على مانقل عن المازنى انه لايصح الوقف عليها
بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنفين رحمهم الله *ومانقل
عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية
واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فبنى على مانقل

عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون * واخرها عن كى على عكس ما فى الكافية لطول بحثها ولاشتراط عملها بشروط بخلاف كى * هى (للشرط والجزاء) فى الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو جزاء لفعله كما انه جواب لقوله (وشرط عمله) وجوبا او جوازا مراداً به الامكان العام (ان يكون فعله) المدخول عليه (مستقبلا) لا حالا اذا الغالب فى اذن معنى الشرط والجزاء * والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى * وقيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى « فعلتها اذا وانا من الضالين » وقد يكونان فى الماضى كقوله تعالى « ان كنت قلته فقد علمته » * فظهر ما فى قول من قال لكونها جوابا وجزاءً وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال (غير معتمد) اصلا او كاملا (على ما قبله) اى فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو اذن والله او رحمك الله او يازيد اكرمك فلا لكثرة دورها * ولا يصح هذا فى اخواته (وان اريد به الحال او اعتمد) فعله (على ما قبله) اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا لقسم جزاءً لشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء فى هذه الثلثة او فصل بغير ما ذكر (لم يعمل) اما على التقدير الاول فلعدم كونه على حالها الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه * واما على الثانى فلضعفه وبطلان تقويته بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل فى السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله فى السابق حقيقة بالاولوية * فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان ما ذكره

ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه *واما
على الثالث فلضعفه ووجود المانع (نحو اذن اظنك) بالرفع (كاذبا
لمن قال قلت هذا القول) مثال لما اريد به الحال (ونحو انا اذن
اكرمك) بالرفع (لمن قال جئتك) مثال لما اعتمد ونحو والله اذن
اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع ونحو ان تأتني اذن
اكرمك بالجزم *قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل مابعد اذن
جزاءله فى كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن
لايرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه * واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا
كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تأتني اتك فاذن او واذن اكرمك
فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة
والغاؤها بناء على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل*والحاصل
ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لاجوازه (ويجوز اضمار ان)
قد خص (خاصة) او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز
الاضمار لما مر انه اصل فى هذا النوع (فينتصب المضارع به) اى بان المضمر
بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب ليرشد
من اول الامر الى انه قصد تحولهما من العطف الى السببية لان تغيير اللفظ
يدل على تغيير المعنى وان يكون قبلهما ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا
وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفى المثال اشارة الى هذين الشرطين*
وهو امام (نحو زرني فاكرمك) اى ليكن منك زيارة فاكرام مني
رعاية لكون الفاء عاطفة فى الاصل هذا على ماهو المشهور *وقال الرضى
التقدير زرني فاكرامي ثابت بحذف الخبر وجوبا لان مابعد الفاء جواب

وهو لايكون الاجملة والفاء السببية لاتكون لعطف المفرد على المفرد
بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة * وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم
فيه حذف ان التى بسببها يتهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء
حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل * واما قولهم « تسمع
بالمعيدى خير من ان تراه » فشاذ هذا * وكأن الجمهور حكموا بكونه
جوابا مع كونه فى تقدير المفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى قولنا زرنى
فاكرمك ان تزرنى اكرمك كما لايخفى * وقال الفاضل العصام اعلم
ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى ينجزم بعد سقوط الفاء فتقول
فى زرنى فاكرمك زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على
المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن اونهى نحو لاتشتمنى فاضربك
اى لايكن منك شتم فضرب منى * ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفرلى فافوز ولاتؤاخذنى فاهلك * والحق الكسائى بالامر الدعاء
على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم الفعل بمعنى الامر
نحو عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو * ووافقه
ابن جنى فى مثل نزال لانه فى حكم الامر فى الاطراد ولم يرض به الجمهور
لما سيجئ او نفى وهو فى حكم الانشاء فى استدعائه جوابا نحو ماتأتينا
فتحدثنا اى مايكون منك اتيان فتحديث منا * ويلحق به ماجرى مجراه نحو
قلما تأتينى فتكرمنى ولولا للتحضيض لاستلزامه نفى فعل نحو « لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا » او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت
مال فانفاق منى بالنصب او عرض نحو الاتنزل بنا فتصيب خيرا اى الايكون
منك نزول فاصابة خير منى واستفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اى

هل يكون منك ماء فشرب مني * ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لاضبط المواضع التي تضمر فيها ان * اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ماهو دأبه في هذه الرسالة * (والجازم خمسة عشر كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما) هما (لنفي الماضي) بعد قلبهما المضارع اليه * لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفي المتوقع كثيرا دون الاولى (ولام الامر) احتراز عن لام الجر والابتداء (ولاء النهي) هما (للطلب) اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاءهما * وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى مدخوله (واحد عشر منها تجزم) لفظا او تقديرا (فعلين ان كانا مضارعين) وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا في احدهما (تسمى كلم المجازات) اي الجزاء على ما في القاموس فالمعنى كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام (وهي ان) هي (للشرط) سمي به لانه شرط لتحقق الثاني (والجزاء) مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل ٢ فانه لاقتضائه اياهما وجعلهما كشيء واحد المقتضيين طولا في الكلام اعمل الجزم تخفيفا * وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه في الابهام (وحيثما) لايجزم به بلا ما وهي كافة عن اضافة لتصير مبهمة فتناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن

٢ قوله (اعمل)

تضمنها معناها (واين) يجزم به بما وبدونها * وهى ليست بكافة بل مزيدة
لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بالطريق الاولى (وانى) كل
من هذ الثلثة (للمكان واذ ما) قال السيرافى ماعلمت احدا من النحاة
اثبته الا سيبويه واصحابه * وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هى
فعلى كما ان مهما فعلى * وقال المبرد هى اذ الظرفية كفها الحقاق ما
عن طلب الاضافة وهيأها للشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى المستقبل
وجازمة ذكره الفاضل العصام * والمصنف رح اختار مذهب المبرد
حيث قال للزمان (واذاما) لايجزم بلاما الاعلى قلة لقلة مناسبتها
لان فى الاحتمال * اذهو للقطع المنافى للابهام * الا انه لما احتمل فى الامر
المقطوع ان يقع على خلاف مايتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها
معنى ان والجزم بها وقوى معما الكافة عن الاضافة كما فى حيث
(ومتى) مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام * كل
من هذه الثلثة (للزمان ومهما) بمعنى ما الامتى ولذا لم يذكره معه * قال
بعض الكمل اصله ما الحق بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب
الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين * وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما
الشرطية * وقال الفاضل العصام « وكأن الميزانيين زعموا انه مثل كلما
ومتى حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلهما » (وما) فى التسهيل انه
قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله « وماتك ياابن عبدالله فينا * فلا ظلما نخاف
ولا افتقارا » * (ومن واى) اى مع ما وبدونها لما مر (ويجوز اضماران
خاصة) لاصالتها فى هذا النوع (فينجزم المضارع بها) اى بان المضمرة
بعد الامر لفظا بدون الفاء (نحو زرنى اكرمك) اى ان تزرنى اكرمك *

فان المطلوب بزرنى الزيارة وفائدتها الاكرام * وهى تصلح للسببية له وقصد اداؤها وفيقدر ان مع الفعل المأخوذ من زرنى فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم الفعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف فى الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلابد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ماذكر فى ان المضمر غير النفى فانه خبر لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط * ولما فرغ من السماعى اراد ان يشرع فى القياسى فقال ﴿والعامل القياسى ما﴾ لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل ﴿يمكن ان يذكر فى﴾ بيان ﴿عمله قاعدة كلية﴾ اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى ﴿موضوعها غير محصور﴾ افراده فى عدد بخلاف السماعى كما عرفت ﴿ولا يضره﴾ اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل ﴿كون صيغته سماعية﴾ كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما فى افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم والفصل كما فى فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما فى الفعل اللازم ومثل الالغاء كما فى فعال القلوب ومثل التعليق كما فى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى الافعال الناقصة ومثل عدمه كما فى الافعال التامة وغير ذلك * ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع *

وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغى ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا* بل قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما ستقف (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعى فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا (وهو تسعة الاول الفعل) مطلقا (فكل فعل) لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب او لا (يرفع) معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء (وينصب معمولات كثيرة) مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتميز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به (ويجوز تقديم منصوبه عليه) لقوته فى العمل* وما يجئ من عدم ٣ جواز التقديم فكالاستثناء منه (وهو على نوعين لازم ومتعد) لفعلا (للازم) قدمه لكون مفهومه وجوديا (ما) فعل (يتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) اى بلا مدلول مفعول به صريح (نحو قعد زيد ولا ينصب) اللازم (المفعول به بغير حرف الجر) لعدم الاقتضاء بدونه (فمنه) اى اللازم (افعال المدح والذم) لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما* وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامى* ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد* ولما كان هذه الافعال

٣ جواز تقديم بعضه على بعض (نسخه)

غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعى قال فنه اشارة الى هذا الفرق وتصريحا للرد ﴿ وهى ﴾ اى افعال المدح والذم مبتداء خبره ﴿ نعم ﴾ وماعطف عليه الكائنة ﴿ للمدح ﴾ اى لانشائه * وقيل فى مثله حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء * ورد بان الخبر المجموع * وقال المصنف رح وايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتداء وجعلوا العامل ماذكر * ويمكن ان يجعل نعم مبتداء ثانيا بتقدير منها خبرا وللمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول ﴿ وبئس ﴾ الكائنة ﴿ للذم ﴾ وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما ﴿ وشرطهما ﴾ من حيث العمل ﴿ ان يكون الفاعل ﴾ اى فاعلهما ﴿ معرفا باللام ﴾ للعهد الذهنى فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع فى النفس * وقيل للجنس * وقيل للاستغراق * ورده الرضى بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد * وقال الفاضل العصام ان ذلك مشترك بين الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او فى ضمن فرد مازيد * والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او فى ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه متحد معه لامغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب او المثالب وباعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو * واختار المصنف رح هذا الان كلام من لامى الجنس

والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام (او مضافا اليه) اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة * ولو اريد هذا فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا لان هذا فى حكم المعرف باللام (او مضمرا مميزا) بفتح الياء اى مفسرا (بنكرة) منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص * ثم العامل فى التمييز المضمر لانعم لانه لابهامه فى حكم اسم نكرة تم بالتنوين (ويذكر بعد ذلك) اى الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ماهو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره فى موضع الضمير (المخصوص) بالمدح والذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ماهو الغالب * وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم * وبما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل * فلا حاجة الى ماذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص (مطابقا) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والجنس (للفاعل) المعهود الذى هو الموصوف بما ذكر * ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف * فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر * لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق * لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم * وهو المطابقة * وعلته الاتحاد *

لاالوصف المذكور بخلاف ماسبق كمااشرنااليه*ولقداحسن فى العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم (وهو) اى المخصوص (مبتداء وماقبله خبره) مقدما عليه اوخبر محذوف هو هو مثلا مستأنف عماقيل من هوفعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة (نحو نعم الرجل زيد) مثال لماكان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له فى الافراد (ونعم غلاما الرجل الزيدان) مثال لما كان مضافا اليه بلاواسطة والمخصوص مطابق له فى التثنية* ومثال المضاف اليه بهانعم فرس غلام الرجل هذا * قيل العائد اللام اما باعتبار العهدية اولاشتمال مدخولها على المبتداء * ورده المصنف رح بانه لايتمشى فى المضمر المميز الذى هو مبهم غيرعائدالى شئ *واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الاانه مع تميزه كان فى حكم اللام فيكون رابطا * وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص (ونعم رجلا زيد) مثال لماكان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له فى الافراد*وهذاالضمير لايكون الامفردامذكرا ولوكان التميز على خلافهما كالمخصوص كمامر مثالهما لان الابهام فى المفردالمذكر اكثر ممايدل على العددو التأنيث وابهام الفاعل مقصود فى الباب (وقد يحذف المخصوص اذا علم) بالقرينة كقوله تعالى «انا وجدناه صابرا نعم العبد» اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره (وقد يتقدم) اى المخصوص (على الفعل) بناءعلى ان الاصل فى المبتداء التقديم* وتأخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير* وهذايؤيد كونه مبتداء كمالايخفى ولذا اختاره المصنف رح (نحو الزيدون نعم الرجال

وساء) عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار
قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا *هو (مثل بئس) فى افادة الذم
والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا » اى
مثلهم (وحبذا) يقال حب كظرف اى صار حبيبا * الكائنة (للمدح
وفاعله ذا) من اسماء الاشار التى هى من المبهمات *لما عرفت ان الغرض
فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا* وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع
بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة
وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته (ولا يتغير) حبذا بان يتغير
فاعله اوذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذى
هو احدها لجريه مجرى الامثال كذا ذكره المصنف رح *قال بعض الكمل
لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذى هو المقصود فى الباب لدلالة غيره
على معنى زائد يقصر به الابهام * فلا يقال حبذان الزيدان ولا حب اولاء
الزيدون ولا حبا هند بل حبذا فى الكل (و) يذكر (بعده) اى
حبذا او فاعله اوذا (المخصوص) بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس
على ماذكره المصنف رح او بعدية مطلقة * فلا يجوز تقديمه على حبذا
رأسا على ماذكره الفاضل العصام (واعرابه) اى مخصوص حبذا
(كاعراب مخصوص نعم) فى ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا
كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما زعم ان شدة امتزاج حب مع ذا
جعلتهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتداء *وجه الرد
فوت الغرض كما فى ازعم السابق (نحو حبذا زيد و) الفعل (المتعدى ما)
فعل (لا يتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ماوقع عليه الفعل) وهو

(مدلول)

مدلول المفعول به الصريح * خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما
لايتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لايخفى * عدل
عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضى بانه يدخل فيه
مثل قرب وبعد مما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه
من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله
على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه
وفي مفهوم مثل ما ذكر لم تعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي متعلقا
اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب
فيه ﴿وهو﴾ اى المتعدى ﴿على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة﴾ لو منويا
كقوله تعالى «هذا الذى بعث الله رسولا» اى بعثه ﴿وبدونها﴾ لو منسيا
فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اى يفعل
الاكل والشرب ﴿والثانى متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام
القسم الاول﴾ منها ﴿ما كان مفعوله الثانى مباينا للاول﴾ اى لا يصدق
احدهما على الآخر ﴿نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما﴾
معا ﴿وحذف احدهما﴾ فقط ﴿مع قرينة﴾ لو منويا نحو سأل زيد عمرا
درهما فاعطى ﴿وبدونها﴾ لو منسيا نحو فلان يعطى ﴿والقسم الثانى﴾
منها ﴿افعال القلوب﴾ اى افعال مشهورة بهذا اللقب ﴿وهى افعال﴾
اصطلاحية ﴿دالة على فعل﴾ المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا
اما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير * ولو قال على
احوال القلوب كما فى الامتحان لكان اظهر ﴿قلبى﴾ خرج به غيره

﴿داخلة على المبتداء والخبر ناصبة اياهما﴾ مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجئ دفعا للتحكم ﴿على المفعولية﴾ فخرج الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم ﴿نحو علمت ورأيت ووجدت﴾ هذه الثلثة للعلم ﴿وزعمت﴾ مشترك بين الظن والعلم ﴿وظننت وخلت وحسبت﴾ هذه الثلثة للظن ﴿وهب﴾ على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا ﴿بمعنى احسب﴾ زيدا منطلقا على وزن اعلم اواضرب هو ﴿غير متصرف﴾ لايستعمل منه ماض ولا مستقبل ﴿ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة﴾ لو منويا اذ هو لايعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود * واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى «هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون» * وقال بعضهم لايجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة حينئذ اذ من المعلوم ان الانسان لايخلو عن علم وظن * ورده المص رح بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم فيفيدان نفس العلم باى شئ تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله الانسان لايخلو عن علم غير مسلم اذ قد ينفي العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات ﴿ومع قرينة كثر حذفهما معا﴾ نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقا ﴿وقل حذف احدهما فقط﴾ نحو قوله تعالى «ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم» على قرآءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اى لايحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر؎ كأن لم يكن بين اذا كان بعده * تلاق ولكن لا اخال

التلاقيا» فان المفعول الثانى محذوف فيه اى كائنا * ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد * اذ المفعول به فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المأول بشئ فى حكمه من كل وجه ﴿ومن خصائصها﴾ جمع خصيصة بمعنى الخاصة ﴿جواز الالغاء﴾ والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال عملها لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية ﴿والاعمال﴾ لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها ﴿اذا توسطت بين معموليها﴾ فى الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر * واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كاست بمكرم احسب زيدا او بين معمولى ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءنى زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا فى الامتحان * وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا العدم شيوعها كالجائز * وقال الفاضل العصام ان الالغاء فى القسم الاخير غير واجب على المذهب البصرى بل يجوز على ما فى التسهيل * واحترز به ايضا على ما فسرناه عن مثل زيد ظنى قائم غالب او زيد قائم ظنى غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه ﴿نحو زيد علمت منطلق﴾ لكن الاعمال اولى حينئذ لان لها حينئذ نوع تقدم لفظى ولها تأخر رتبى لكونها [illegible] ﴿او تأخرت عنهما﴾ ﴿نحو زيد منطلق علمت﴾ والالغاء حينئذ اولى لعدم التقدم اللفظى

رأسا * قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لمامر * وما قال الرضي ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف يرده انه لايصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب انتهى * يعنى ان ماذكره الشيخ من التوجيه غير متمش فى مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ماذكره * واقول ان ماذكره الشيخ من التوجيه فى هذا المثال لاينافى توجيها آخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم فى ظنى الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما فى احد الموضعين والى الآخر فى الآخر ﴿ ومنها ﴾ اى ومن خصائصها ﴿ جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى ﴾ تكلما وخطابا وغيبة ﴿ نحو علمتنى ﴾ وعلمتك وعلمه ﴿ قائما ﴾ ولايقال ضربتنى بل ضربت نفسى لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحا وتنبيها على ماعسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان * وقال بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر * واما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف رح فى الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه ﴿ وحمل عدم وفقد فى هذا الجواز على وجد ﴾

حل النقيض او النظير * فانهما نظيره فى عدم التأثير فى المفهوم نحو عدمتنى وفقدتنى ﴿ ومنها ﴾ اى من خصائصها ﴿ جواز دخول ان ﴾ المفتوحة ﴿ على مفعوليها ﴾ فى الجملة ﴿ نحو علمت ان زيدا قائم ﴾ قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثانى قليل * والسر فيه ان مآلهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التى تعلق بها العلم مفصلة فى الاول فهى احق بالتصديق ومجملة فى الثانى * فهى ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال حينئذ مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثانى كما لا يخفى * ولما خفى هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا ﴿ واما التعليق بكلمة الاستفهام ﴾ الداخلة على الجملة او الجزء الثانى حرفا او اسما ﴿ او ﴾ كلمة ﴿ النفى ﴾ الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثانى وهى ما ولا وان ﴿ او لام الابتداء او ﴾ لام ﴿ القسم او ان المكسورة اذا دخل فى خبرها لام الابتداء ﴾ انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا * وجه التعليق بالمذكورات انها تقع فى صدر الجملة وضعا فتقتضى بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضى تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهى عاملة معنى * والعمل المعنوى كثير فلا نضيع حقوقهما من كل وجه ﴿ اى ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى ﴾ تفسير للتعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم

بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح * فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة
في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى
حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين * احدهما ان الالغاء
جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة * والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين الذى صرح به الرضى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط ﴿فيم﴾ خبر للتعليق ﴿هذه الافعال﴾
افعال القلوب ﴿نحو علمت ازيد عندك ام عمرو﴾ اختار هذا المثال لانه
اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ماقاله البعض
انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جواب نعم اولا فلا يقال علمت ازيد
قائم اوهل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال
فكأنه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة
وجواب هذا الاستفهام نعم اولا وشيء منهما ليس بجملة بخلاف جواب
ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى اوعمرو عندى فلا بد من وقوع ما
يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا مردود
بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة
للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة
الاستفهام * ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء
الثاني نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى لفظي
الجزئين وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم
البعض متمسكا بان الاستفهام يسرى في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني

لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسرى فيها مع انه لايبطل العمل
في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ماهو قائما كذا ذكره
الفاضل العصام (ورأيت مازيد منطلق) وظننت لازيد في الدار
ولاعمرو وحسبت ان زيدا ذاهب (ووجدت لزيد منطلق) وقوله لقد
علمت ليأتين منيتي (وعلمت ان زيدا القائم و) يعم (كل فعل قلبي غيرها)
اى هذه الافعال (نحو شككت) ازيد قائم (ونسيت) هل زيد حاضر
(وتبينت) ابن جلوسك (و) يعم (كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت)
مازيد جاهل (وسألت) هل هو حاضر (ومنه) اى الفعل الذى
يطلب به العلم (افعال الحواس الخمس) الظاهرة (كلمست) اهو لين ام
خشن (وابصرت) مازيد اسود (وسمعت) ان صوته كريه (وشممت)
اهو طيب (وذقت) اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته
في هذا الحكم (والقسم الثالث) من اقسام المتعدى الى مفعولين (افعال
ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتداء والخبر) ونصبهما
على المفعولية (و) في مجرد (عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما
فقط بلا قرينة) لو منويا (و) في مجرد (قلة حذف احدهما فقط بها)
لا في خصائصها * وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها لعدم اختصاصها
بافعال القلوب لامدخل لها في وجه الالحاق (نحو صير وجعل) بمعنى
الاعتقاد الباطل كقوله تعالى « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اى اعتقدوهم اناثا و بمعنى صير كقوله تعالى « فجعلناه هباء منثورا » واما اذا
كان بمعنى خلق فلايكون من هذا القسم ومثال ماحذف احد مفعوليه
بجعله زيد اوجعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه

﴿وترك﴾ بمعنى صير نحو قوله تعالى «وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم ﴿واتخذ﴾ كقوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا * والفى بمعنى وجد كقوله * والفى قولها كذبا ومينا
وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا ككنت اعده فقيرا فبان غنيا وحجا وارى
مجهول ارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا * وهذه
الثلثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون * وفيه تنبيه على ان افعال القلوب
غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى هكذا استفيد
مما ذكره المصنف رح في بعض تعليقاته فافهم ﴿و﴾ الضرب ﴿الثالث﴾
من المتعدى ﴿متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم وارى﴾ وانبأ ونبأ واخبر
وخبر وحدث فالاولان هما اصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر
واما البواقى فتعديتها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام * وكثيرا ما تستعمل
متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى « انبؤنى باسماء هؤلاء »
﴿وهذه﴾ اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل ﴿مفعولها الاول﴾ وهو
بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى او الثالث اليه مع
تأخيره كما علمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا ﴿ك﴾ اول
﴿مفعول باب اعطيت﴾ في كونه مباينا للثانى وفي جواز الاقتصار عليه نحو ا
علمت زيدا كاعطيته وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما
وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفى واللام فلا يجوز
اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم ﴿والاخيران﴾
اى الثانى والثالث ﴿كمفعولى باب علمت﴾ في كون احدهما عين الآخر
وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما

وقلة حذف احدهما معها وفي جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما (نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ثم) اي بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى ثلثة اضرب الى غير ذلك (اعلم) ان للفعل انقساما آخر وهو (انه لا بد لكل فعل من مرفوع) لما مر (فان تم به كلاما) اي ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه (ولم يحتج الى غيره) لافادته فائدة تامة بدونه (يسمى) الفعل في الاصطلاح (فعلا تاما) لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى (و) يسمى (مرفوعه فاعلا) لقيام معنى الفعل به فكأنه مؤثر معنى فيه وموجد اياه او لوجود التأثير في اكثره (و) يسمى (منصوبه ان كان متعديا) لان اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر (مفعولا) اي مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه (كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول منصوب) بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه (يسمى فعلا ناقصا) لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيدلها وشيء منهما لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالي

لا وضعي حتى يلزم كونه حرفا (و) يسمى (مرفوعه اسماله ومنصوبه خبراله) اشعارا بانحطاطهما عن حكمي الفاعل والمفعول (ولا يدخل) اى الفعل الناقص (الا على المبتداو الخبر في الاصل) لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المعتدى في اقتضاء معناه شيئين (وهو) اى الفعل الناقص (على قسمين) القسم (الاول مايدل على معنى المقاربة) اى القرب من الحال (وهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان) وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار (وصار) للانتقال امامن صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اومن حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثانى (و) كذا (آل ورجع حال واستحال) كقوله ان العداوة تستحيل مودة (وتحول وارتد) مثل قوله تعالى فارتد بصيرا * وزادهذه الستة ابن مالك ايضا وفي هذا وماسيأتى من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى وقال الفاضل العصام ان صار ومايلحق به قدتكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر (وجاء) قال في الامتحان بمعنى كان (وقعد اذا كن) اى المذكورات من آل الى قعد (بمعنى صار) ولكونها ملحقة بصار قدمها على السائر وآخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى لا يتجاوز ان الموضعين اللذين استعملهما العرب فيهما ٢ هما قولهم ماجاءت

(شیخ) ٣ ٥ ٢

حاجتك وقعدت كأنها خربة فكأن ابن الحاجب اختاره* وقال الفراء
يتجاوز انهما لمجئ قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكأن المصنف رح
اختاره (واصبح) قدمه لدلالته على اول النهار (وامسى) قدمه
لدلالته على ضد مايدل عليه الاول (واضحى) ولو قدمه على ماقبله
لكان له وجه* لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب
بمابعده لدلالته على جزء من اوائل النهارى الذى يدل عليه مابعده
(و) هو (ظل) ولذا قدمه على مابعده (و) هو (بات) قدمه لكونه
من الاصول بخلاف مابعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى صار بلا دلالة
عليها (وآض وعاد) يقال آض او عاد زيد من سفره اى رجع (وغدا)
يقال غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال
(وراح) يقال راح زيد اى مشى فى وقت الراوح وهو مابعد الزوال
الى الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة
اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح فى الامتحان فينبغى
ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال آخر الاخيرين
لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما طرفى النهار وآخر الاولين
ليكونا فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله على ما
هو المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من البسائط اراد الشروع
فى الماويات فقال (ومازال) من زال يزال فان مامضارعه يزول تام
فلا يقال لازول اميرا (ومافتئ بفتح التاء وكسرها) وبالهمزة وقيل
بالياء (ومابرح) فى الاصل بمعنى زال عن مكانه (ومافتأ) من الافعال

﴿ وماونى ﴾ بالياء من ونى فى الامرين بالكسر اى ضعف يقال فلان لاينى يفعله اى لايزال يفعله ﴿ ومارام ﴾ من رام يريم اى برح قال الدماميني نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لايكادان ان يعرفهما من النحاة الامن عنى باستقراء الغرائب ﴿ كلها ﴾ اى كل واحد من المذكورات من مافتئ الى مارام * بمعنى مازال الاان مافتئ يختص بالجحد على مافى مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذقبله * فمعنى مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلايضر انتفاؤه فى اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزمه النفى فى كونه ناقصا ﴿ ومادام ﴾ لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان مافيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالسا ﴿ وليس ﴾ لنفى مضمون الجملة حالا او مطلقا آخره مع اصالته وبساطته لعدم كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة وعدم التصرف ﴿ وقد يتضمن الفعل التام معنى صار ﴾ اى يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى ولذا لم يقل وقديكون بمعنى صار ﴿ فيصير ﴾ ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن ﴿ ناقصا ﴾ محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا اوخبرا بعدخبر او وصفا لهذا الخبر فى المآل للتأكيد والمبالغة كما فى قوله تعالى « تلك عشرة كاملة » كما يشير اليه فى تفسير المثال وقديكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالى « فتمثل لها بشرا سويا » حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اى

﴿ صار ﴾

صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الاخرين مع صحة المعنى فى كل منها وليس المراد بهذا التضمين الذى سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوى الافهام* وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا فى الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ومفعولا له كما صرح به البيضاوى فى قوله تعالى «وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا» (نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة) مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى (وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك) مثل عدل زيد اميرا اى صار اميرا عادلا (ويجوز تقديم اخبارها) اى هذه الافعال الناقصة (على انفسها الا) تقديم خبر (ما) اى فعل ناقص (فى اوله) لفظ (ما) من ما زال الى ما دام اما اذا دخل ما وان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما او ان قائما كان زيد واما فى هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينهما لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل (فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد) ولا نحو اجلس جالسا ما دام زيد لانها اما نافية لهـا صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية وسيجئ ان معمول المصدر لا يتقدم عليه (وكذا) لا يجوز التقديم (ان بدل ما بان النافية) فانها كما فى اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما بما على ما صرح به الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه فى بحث ما اضمر عامله على شريطة

التفسير فى الامتحان واما كلامه فى بحث الافعال الناقصة من ان العمدة
فى اقتضاء ماله صدر الكلام خاصية فيها لا مجرد كونها للنفى الا يرى
ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضى الصدارة وان كانت للنفى فيدل
على انه جرى فى هذه الرسالة على غير الاصح ﴿ واما ان بدل بلم ﴾ لم يذكر
لما لانفهام حكمه بالمقايسة على لم ﴿ ولن فيجوز نحو قائما لم يزل ﴾ او لما يزل
او لن يزال ﴿ زيد ﴾ اما فى لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل حتى يغيران
معناه الى الماضى صارا كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفى نفى
فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما فى لن فللحمل على سوف الذى لا يمنع
تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا فى الرضى وبقى
لا مهملا قال الدماميني ينبغى ان يكون بمنزلة ماعند ابن قاسم لما مر
من الدليل وقال الرضى لا صدارة له لانه لكثرته فى الكلام حتى انه يقع
بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان يخرج صار مبتذلا
منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم فى
بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتداء ﴿ والقسم الثانى ﴾
من القسمين ﴿ ما ﴾ اى فعل ناقص ﴿ يدل على معنى القرب ﴾ من الحال خرج
به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا
كما فى عسى او مجزوما كما فى كاد او مشروعا كما فى صاحبه فخارج
عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب
﴿ ويسمى افعال المقاربة ﴾ لدلالتها عليها ﴿ ولا تكون اخبارها ﴾
اى خبر كل منها ﴿ الا فعلا مضارعا ﴾ لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك
لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا

فى صاحبه وهى تقتضى كون خبرها مايدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه مايدل على الرجاء والاستقبال وذلك لايكون الامضارعا (نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان) الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتأكيدا للرجاء الذى فيه زمانا واستعمالا (غالبا نحو عسى) حال (زيد ان يخرج) اى ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على مااختاره المتأخرون فكأنه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة فى القرب مالايخفى * وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية وان لم تبق حينئذ لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذى كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة *ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى حينئذ تامة وارتضاه الرضى لان فيه اجمالا وتفصيلا (وقد يحذف ان) من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه (وقد تكون تامة بان مع المضارع) بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذى كان خبرا منصوبا فى الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له (نحو عسى ان يخرج زيد) ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما فى علمت ان زيدا قائم * ولما كان فى هذا نوع

تكلف اقتصر فى هذه الرسالة على الاول وان بين الثانى ايضا فى الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز فى هذا الباب كما سيجئ (وكاد) فى الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا (وخبره غالبا مضارع بلا ان) لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء قال الفاضل الجامى لدلالة ان على الاستقبال المنافى للحال ورده المصنف رح بان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد (نحو كاد زيد يخرج وقد يكون معان) تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج (وكرب) بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدمامينى بمعنى قرب فى الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت من الغروب (وهو مثل كاد فى وجهيه) اى فى كون خبره بلا ان وبها (وهلهل) بمعنى قارب فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد فى وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة فى القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان (وطفق) بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع فى الاصل يقال طفق فى الفعل اذا شرع فيه (واخذ) بفتح العين فى الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اى شرع (وانشأ) بالهمزتين فى الاصل بمعنى اوجد (واقبل) يقال اقبل عليه (وهب) على وزن رد * قال الدمامينى هى غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر * هببت الوم القلب فى طاعة الهوى * فلج كانى كنت باللوم اغريه (وجعل) فى الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى «وجعل

الظلمات والنور (وعلق) بكسر اللام قال الدماميني وهى ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر « اراك علقت تظلم من اجرنا * وظلم الجار اذلال المجير » ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمينه معناه فصار ناقصا (واخبارها) اى خبر كل منها (الفعل المضارع بلا ان) لمثل ما مر (واوشك) فى الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب (وهو يستعمل استعمال عسى) يعنى يستعمل بان تاما او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل فى الطمع (و) استعمال (كاد) اى يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل فى الجزم (ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف (و) القياسى (الثانى) من التسعه (اسم الفاعل) قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا فى الفاعل ومجيئه من المتعدى واللازم بخلاف اسم المفعول* ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال مبينة فى كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادى كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوى مخالفا لابن الحاجب فقال (فهو يعمل عمل فعله المعلوم) لازما او متعديا لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل لموافقته لاسم

الفاعل فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها (فهو يعمل عمل فعله المجهول) لاشتقاقه منه (وشرط عملهما فى الفاعل) اصلا او نائبا (المنفصل) بارزا او مضمرا لان المتصل مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتبارى محض لايظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتبارى محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود مايقويهما فيه ولا على عدم مايبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوى وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فمختص بالفعل (والمفعول به) الصريح لانه معمول قوى حتى لايعمل فيه من الافعال الا المتعدى فلا يعملان فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما فى غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى « ما انت بنعمة ربك بمجنون » كالجيم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما فى الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملا بسا بمعناه دائما واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء واما المفعول معه فصاحب لمعمول فيكون فى حكمه (ان لايكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيريب) لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير (ولا موصوفين نحو جاءنى ضارب شديد) اذ بالصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لايكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هنا على الاول لكان اولى كما لايخفى لكن اخره لئلا يفصل عن قوله (وان وصفا

بعد العمل لم يضر عملهما السابق) لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم
هذا ايضا لطال الفصل (نحو جاءنى رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا
باللام) اى لام التعريف صورة (لايشترط لعملهما غير ماذكر)
من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة
الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها فى صورة حرف التعريف
(نحو الضارب) اى الذى ضرب (غلامه عمرا امس عندنا وان كانا
مجردين منها يشترط (معه) الاعتماد على المبتداء) ولو بعد الناسخ نحو
كان زيد ضاربا عمرا (او الموصوف) نحو جاء رجل ضارب عمرا
(او ذى الحال نحو جاءنى زيد راكبا غلامه او الاستفهام) حرفا او اسما
(نحو اقائم الزيدان) وهل ضارب زيدا اخواه وما صانع البكران
(او النفى) حرفا كما او اسما كغير او فعلا كليس (نحو ماقائم الزيدان)
وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تأكيد
المناسبة للفعل فاقتضاؤهما ما اقتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتداء
لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر
فى المآل والاستفهام والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل
فالواقع بعدهما كالواقع موقعه (ويشترط) مع الشروط المذكورة
(فى نصبهما المفعول به) اذا كان اسم الفاعل من المتعدى ولو الى واحد
واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة (الدلالة على الحال)
تحقيقا كزيد ضارب عمرا اوحكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
فى ذلك الزمان الماضى او الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى
«وكلبهم باسط ذراعيه» (او الاستقبال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا

وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل في المعمول القوى
﴿ وتثنيتهما وجمعهما ﴾ صحيحا او مكسرا ﴿ كمفردهما ﴾ في العمل
والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد واما
المكسر فمحمول على مفرد لكونه فرعه ﴿ وكذا ﴾ اى كالمذكور من
اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتهما وجمعهما
كمفردهما فيهما ﴿ ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال ﴾
وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر ﴿ و ﴾ لكن ﴿ لا يشترط
في عمل هذه الثلثة ﴾ في المفعول به ﴿ معنى الحال والاستقبال ﴾ لان الغرض
من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث
الفعلى قصدا بخلا فها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية
انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب
فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات
من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية
تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب
عنه المصنف رح بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير
فلاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة
في الحدث فقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على
معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام
كالفعل على ماهو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعدته عنها لا الزيادة
﴿ والرابع ﴾ من التسعة ﴿ الصفة المشبهة ﴾ باسم الفاعل من حيث انها
تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على

﴿ اسم ﴾

اسم التفضيل لكونها عاملة فى الفاعل الظاهر بخلافه فانه لايعمل فيه فى غير مسئله الكحل واذاتحقق المشابهة به ﴿ فهى تعمل عمل فعلها ﴾ كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لافعلها ذكره فى الامتحان ﴿ بالشروط المعتبرة فى اسم الفاعل ﴾ من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ماسبق ومن معنى الحال والاستقبال ﴿غير معنى الحال والاستقبال فانه ﴾ اى معنى الحال والاستقبال ﴿ لايشترط فى عملها ﴾ اى فى نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان﴿ نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل ﴾ قدمه على المصدر مع كونه عاملا فى الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لماسبق فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة فى وضعه وبه يحصل القوة فى العمل ولذا قدم عليه ماسبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولايخفى ان ترتيب المصنف رح انسب بمرامه ﴿ وهو ﴾ لضعفه ﴿ لاينصب المفعول به ﴾ القوى ﴿ بالاتفاق ﴾ واما مثل قوله تعالى « وهو اعلم من يضل » فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ﴿ ولا يرفع الفاعل الظاهر ﴾ لقوته باستقلاله ﴿ الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون ﴾ اسم التفضيل فى المعنى وفى نفس الامر ﴿ وصفا ﴾ حقيقيا ﴿ لمتعلق ﴾ بكسر اللام وهو الكحل فى المثال ﴿ ما ﴾ اى شئ وهو رجلا فى المثال ﴿ جرى ﴾ اسم التفضيل فى اللفظ ﴿ عليه ﴾ اى على ذلك الشئ بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان فى مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات

ماجريا عليه بخلافه *فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال
كون ذلك المتعلق ﴿مفضلا باعتبار التعلق﴾ اى تعلقه بماجرى عليه
﴿على نفسه﴾ اى نفس المتعلق ﴿باعتبار غيره﴾ اى باعتبار تعلقه بغير
ماجرى عليه وهو زيد فى المثال بان يكون او حال كونه اوتفضيلا
﴿منفيا﴾ يعنى ان المتعلق لابد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه
و بين غيره الذى يذكر بعدمن التفضيلية ليكون مطلقا و واحدا بالذات
و مختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عماهو اصل فيه وهو
التغاير بحسب الذات بين المفضل و المفضل عليه فيستعد للخروج عن
المعنى التفضيلى ثم يخرج عنه بالكلية بالنفى لتوجهه الى القيد فينتفى الزيادة
و يبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن فى المثال فيفهم الزيادة
فى المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه لولم يعمل
حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية ومابعده على الابتداء يلزم
الفصل بينه و بين معموله باجنبى و هو المبتداء و لو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا
﴿نحو مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد﴾ معناه مارأيت
رجلا حسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد بل حسن الكحل فى عين
زيد فوق حسنه فى عين غيره على ماهو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه
مفروضا فى عين غير زيد ومفضل مفروضا فى عينه ولولا النفى لكان
الامر على العكس كما لايخفى ﴿ويعمل فى غيرهما﴾ اى فى غير المفعول
به و الفاعل الظاهر من المستكن فانه لاعتباريته لايكاد يأبى عن عمل عامل
هو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف و المفعول المطلق و المفعول له
وغير ذلك لمامر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به

﴿ ايضا ﴾

ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب اى اكسوه الثياب انتهى * واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه فى العامل القياسى كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه (والسادس) من التسعة (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق * هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف (وشرط عمله فى الفاعل والمفعول به) الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضى الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة فى وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما فى غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر (ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا) قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفى فى العمل فيهما فلا يقال اعجبنى ضريبك زيدا وضرب شديد زيد عمرا (ولا مقترنا) بدال (الحال) لانه لا يأول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال فى الماضى للحال فلا يقال ضربك زيدا الآن (ولا معرفا باللام) لعدم جريان التأويل المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم (عند الاكثر) قيد للكل واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المأول بشئ لا يلزمه ان يكون فى حكمه من كل وجه *ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع فحينئذ لا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضى

عندالرضى كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهروا كثر استعمالا فحينئذ يحتاج الى ماذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما فيماذكرنا من الامثلة * ومثال عمل المعرف كقول الشاعر « لقد علمت اولى المغيرة انني * كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا » فان مسمعا مفعول عنده * واماعندغير فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة وعميدهم ٢ قال بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخيف على الحذف والايصال اى صلت وحلت على مسمع * وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبدالقاهر نقلا عن الفارسى * فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتأكيد او مفعوله محذوفا للضرورة اى اوجدت الكرة والحملة او حلت على الاعداء * قوله اوبدلا اى بدل البعض من الكل * قوله وهو اولى المغيرة اى علمت انا مسمعا منها عاجزا عن المقاومة لى على حذف المفعول الثانى بقرينة العرف او عرفت انا حالهم حال مسمع منهم من العجز عنها * قوله اى مقدم تلك الطائفة اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة * قوله وعميدهم عطف تفسيرله واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم * فعلى هذا يكون قوله انني بالكسر استئنافا كأنه قيل ماعملت معه بعد العلم به فاجاب انى كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم بالطريق الاولى * ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض * وفيه مامر وان يكون مفعولا لفعل مقدر وهو اعنى فالتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص اعنى مسمعا او لمصدر آخر ٣ منويا تقديره

(منه) ٢ قال

(منه) ٣ منون

عن الضرب ضرب مسمعا اى هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه التأكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال لانكار مايدعيه ﴿ ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيدا ﴾ حال كونها ﴿ مع الفعل او بدونه ﴾ اى بدون الفعل ﴿ والفعل مرادا غير لازم الحذف ﴾ بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حينئذ يكون العمل له لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة اوضربة اوضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر فى شرح لب الالباب واختاره المصنف رح * وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى * ورده المصنف رح بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع ﴿ وان كان ﴾ الفعل ﴿ لازم الحذف فيعمل المصدر ﴾ عند سيبويه لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل بل ﴿ لقيامه مقام الفعل ﴾ حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند السيرافى لانه لولاه لم ينتصب المصد فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول ﴿ نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب ﴾ لان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه لان الواضع نظر فى وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ماقام * به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى ذكره البتة ﴿ ولا يجوز هذا ﴾ الحذف ﴿ فى غير المصدر ﴾ من الفعل والصفة لكون النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعه فيحتاج الى ذكر البتة ﴿ ولا يضمر فيه ﴾ اى لا يستتر فى المصدر فاعله كما فى لفعل والصيفة فلا يرد مثل ضربى زيدا او ذلك لما ذكر فى الحذف * وقيل لو اضمر فى مفرده

لاضمر فی مثناه و جمعه قیاسا علی الواحد فیلزم اجتماع التثنیتین و الجمعین وهما راجعان الی الفاعل فیهما بخلافه فان له فی نفسه تثنیة و جمعا* ورده المصنف رح فی الامتحان بما لامزید علیه ﴿ ولا یتقدم معموله ﴾ ولو ظرفا ﴿علیه﴾ عند الجمهور وقدروا عاملا مقدما فی مثل قوله تعالی «ولا تأخذکم بهما رأفة» و «فلما بلغ معه السعی» وذلك لانه مقدر بان مع الفعل و معمول الصلة لا یقدم علی الموصول و کذا ما فی حکمهما لکن المرضی عند الرضی و القاضی البیضاوی و المصنف رح علی ماسیجیٔ فی بحث المفعول فیه جواز تقدمه لو ظرفا اذقد مر ان المأول بشیٔ لایلزمه ان یکون فی حکمه من کل وجه مع ان الظرف کالحمیم للعامل لما مر فیدخل فیما لا یدخل فیه الاجانب و قدمر انه معمول ضعیف یکفیه رائحة الفعل حتی یعمل فیه حرف النفی نحو قوله تعالی «ما انت بنعمة ربك بمجنون» ﴿و﴾ القیاسی ﴿ السابع الاسم المضاف ﴾ مطلقا قدمه علی الاسم التام لان تمامه قد یکون بالاضافة فیتوقف تمام معرفته علیه ﴿وهو یعمل الجر﴾ لانه اما بتقدیر حرف الجر او محمول علی ما بتقدیره لکونه فرعه ﴿وشرطه﴾ ای شرط کونه مضافا ﴿ان یکون اسما مجردا عن تنوینه﴾ ولو مقدرا بمعنی انه لو وجد فیه تنوین لجرد عنه لاجل الاضافة نحو کم رجل و حواج بیت الله لمنافاته الاتصال الذی یقتضیه الاضافة لکونه علامة التمام ﴿ونائبه﴾ وهو نون التثنیة و الجمع و ظاهره مخالف لما ذکره فی الامتحان فی بحث المثنی ان حذفها فی الاضافة لشبهها بالتنوین لا لقیامها مقامه لانه یقتضی عدم وجودها الا بعد الترکیب بالعامل کتنوین المفرد و لیس کذلك بل صیغتهما موضوعة قبله کما حققه

فيه فى بحث المعرب * ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق ﴿لاجل الاضافة﴾ متعلق بالكون او التجريد فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة فى التلفظ فالظاهر سبقها فى الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغى ان يزيد او محمولا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها * وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجئ * ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد فى المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير التنوين كذا فى الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق ومن اراد فليرجع اليه ﴿وان لا يكون مساويا للمضاف اليه فى العموم والخصوص﴾ بالترادف كليث واسد اولا كانسان وناطق ﴿ولا اخص منه مطلقا﴾ كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة ﴿وهى﴾ اى الاضافة مطلقة وليس فى كلامه مايشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما فى عبارة البيضاوى وابن الحاجب ﴿على نوعين معنوية﴾ مفيدة شيئا فى المعنى كما فى اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا * وعسكها البيضاوى لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام ﴿ولفظية﴾ مفيدة شيئا فى اللفظ فقط ولذا سميت بها ﴿فالمعنوية﴾ علامتها ﴿ان يكون المضاف﴾ فيها ﴿غير صفة﴾ اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

﴿مضافة الى معمولها﴾ الذى تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها اومفعولها سواء لم يكن صفة اصلا ﴿نحو غلام زيد﴾ اوكان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله ﴿وضارب عمرو امس﴾ واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن اوغدا وعمرو حسن الوجه ﴿وشرطها﴾ اى المعنوية ﴿تجريد المضاف﴾ اذا كان معرفة ﴿عن التعريف﴾ لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان اذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا من يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم * واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما * واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اوالمراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كانت نكرة فى نفسه اومعرفة مجردة ﴿وهى﴾ اى المعنوية ﴿اما بمعنى من﴾ البيانية وذا كثير * قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان العامل الحقيقى هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده ﴿ان كان المضاف اليه جنسا﴾ لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه فى هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال ﴿شاملا للمضاف وغيره﴾ كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه ﴿نحو خاتم فضة﴾ فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها ﴿وبمعنى اللام فى غيره﴾ اى الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب ﴿وهو الاكثر﴾

﴿سواء﴾

سواءكان مباينا له (نحو غلام زيد ورأس عمرى) اواخص منه مطلقا
كيوم الاحد اواعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك *لم يذكر
مابمعنى فى كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام
وتسهيلا للضبط * ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى
الاستعمال بل يكفى صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم
مما بمعنى اللام ولا نحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات
البعيدة كذا فى الامتحان (وتفيد) اى المعنوية (تعريفا) للمضاف (ان كان
المضاف اليه معرفة) لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا
فى المعرفة دون النكرة ثم استعملت فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه
مثلا اذاقيل جاءنى غلام لزيد فمعنا مخصوص لزيد ومنسوب اليه من
غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذاقيل غلام زيد فمعناه ذالك مع كونه
مشاراً اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك امابكونه اكبر غلمانه اواشهرها
اومعلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة* هذا اصل وضعها* ثم استعملت
بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقول الشاعر «ولقد امر
على اللئيم يسبنى» ذكره فى الامتحان (والمضاف غير غير ومثل وشبه)
ونحوها (فانها لاتتعرف بالاضافة) الى المعرفة لتوغلها فى الابهام
وانعدام العهد فيها فى الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه*
فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة لكونها
للعهد اوالاستغراق * ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب اوبان
يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت * لكن جعل لندوره فى حكم العدم*
وقيل لاتتعرف اصلا (نحو غلام زيد) وتفيد (تخصيصا) للمضاف

(ان كان) المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) قيل لان التخصيص
تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت
الشركاء فيه * ورده المصنف رحمه الله بان التخصيص فيه لم يحصل
من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه
فى نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد
فى المعنى فحق ان تسمى معنوية ولايظهر الفرق فيه بين غلام رجل
وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا فى حصول الفائدة
اللفظية دون المعنوية * فاوجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
واقول نعم حصول التخصيص فى غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب
المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث
انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا
كما صرح به نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك
الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع
وحصول شئ بشئ لاينافى امكان حصوله بشئ آخر كمعانى الالفاظ
المترادفة والمتساوية * فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد
منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته
لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن بالانفصال والنسبة الى المفعول
كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلايحق
القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية
بل باللفظية فالفرق ظاهر * ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء

(بانه)

بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة ﴿و﴾ علامة ﴿اللفظية ان يكون المضاف صفة﴾ فخرج نحو غلام زيد ﴿مضافة الى معمولها﴾ فخرج نحو خالق السموات وكريم اليد ﴿ولا تفيد﴾ اللفظية شيئا ﴿الا تخفيفا فى اللفظ﴾ فقط والمعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها فى تقدير الانفصال * واما التخصيص فى نحو ضارب زيدا او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة * ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا ﴿نحو﴾ عمرو ﴿ضارب زيد﴾ الآن اوغدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول اومع حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره فى المضاف كما ذكره بقوله ﴿وحسن الوجه﴾ اصله حسن وجهه ومجئ اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا وصفاغير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل ﴿ومعمور الدار﴾ اى معمور داره من اسم المفعول المضاف الى نائب الفاعل ﴿و﴾ أما بحذف نائبه وحده نحو ﴿الضار بازيد الضاربو زيد﴾ اومع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربو الفرس ﴿وامتنع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف﴾ وسقوط التنوين باللام كما سبق ﴿وجاز الضارب الرجل﴾ مع عدمه ﴿حملا﴾ له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو اجيز او لمحموليته ﴿على﴾ المختار فى ﴿الحسن الوجه﴾ لاشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب ذى المال فانه فى حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه ﴿اصله الحسن وجهه﴾ والتخفيف فيه بحذف الضمير

من المضاف اليه واستتاره فى المضاف ﴿والثامن﴾ من التسعة ﴿الاسم المبهم التام﴾ باحد الخمسة الآتية اذلولاه لم يشبه الفعل التام بالفعل فلا يتمكن من عمل النصب فى التمييز ﴿فانه ينصب﴾ لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذى يذكر بعد حقيقة او حكما كما فى الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذى يذكر بعده حقيقة او حكما كما فى الضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام ﴿اسما﴾ ان لم يضف اليه ﴿نكرة﴾ اشارة الى اختصاص التمييز بها على ماعليه البصريون لكفايتها فى ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين ﴿على التمييز﴾ بيائين اى على التمييزية تشبيها له بالمفعول فى المجئ بعد التمام * ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين مابه التمام فقال ﴿وتمامه﴾ ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشئ بالشئ كون الثانى جزءً من الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ماهو العرفى لا اللغوى فقال ﴿اى كونه على حالة يمتنع اضافته معها﴾ الى شئ واتصافه به يكون ﴿باحد خمسة اشياء﴾ بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد فى العرف من تمامه ﴿بنفسه﴾ لا بآخر وهو فى حكم النكرة ﴿وذلك﴾ اى التمام بنفسه يكون ﴿فى الضمير المبهم﴾ فى الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءنى زيد فياله رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما فى مثل يالزيد رجلا * وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح والتعجب ﴿نحو ربه رجلا﴾ لقيته اى لقيت رجلا اى رجل ردا على من قال مالقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم مالا يخفى ﴿و﴾ نحو ﴿ياله

(رجلا)

رجلا) اللام للتعجب وقوله ياله مرامامابعده (و) نحو (نعم رجلا) زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لاعن النسبة اذلو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه اذلا يمكن فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة (وفى اسم الاشارة) لانه من المبهمات (كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا) على رأى من قال انه تمييز عن اسم الاشارة لاحال (وبالتنوين امالفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا واحد عشر رجلا) فان كلامن غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكأين وكذا انما يمنع عنه التنوين لفظالاتقديرا لاستحقاقه له في اصل الوضع فمن عدهذه الاربعة الاخيرة من السماعى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذافي حاشيته ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية للمرام فقال (ومميز ثلثة) بلاتنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها اوفى حكمه والزائد عليها منتهيا (الى عشرة) بل عشرة (لاينصب بل هو مجرور) بالاضافة للتخفيف (ومجموع) ولو معنى نحو ثلثة رهط وتمر ليطابق المعدود لعدد (نحو ثلثة رجال الافى ثلثمائة الى تسعمائة) فان التمييز فيها مائة وهى ليست بجمع لالفظا ولامعنى لدلالتها على عدد معين وكان القياس مئين او مأت وهما لايجوزان * اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد فلايقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولابد فى جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت * واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم

بعدالثلث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذى هو وقوع ماهو في صورة جمع المذكرالسالم بعدهااعنى عشرين واخواته ولانه يلزم عندذكر مميزها كان يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلى التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهولايجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ماهو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر *قال بعض الكمل لاغناء مفرد دال على الكثرة عن لفظا الجمع ﴿ ومميز احدعشر ﴾ وزائد ﴿الى تسع وتسعين ﴾ بل تسع وتسعين ﴿منصوب﴾ لتعذر الاضافة *امافى مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء ماهو فى صورة نون الجمع ان لم يحذف اوحذف نون غيره ان حذف * واما فى غيره فلكراهتهم جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبها على التعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد ﴿ مفرد دائما ﴾ لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة فى الفضله اولى ﴿ومميز مائة والف و﴾ مميز ﴿تثنيتهما و﴾ مميز ﴿ جمعه ﴾ اى الف فان جمع المأة لايستعمل مع المميز ﴿ لا ينصب بل هو مفرد﴾ لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه اطراداللباب ﴿ومجرور﴾ بالاضافة للتخفيف واماقوله تعالى «ثلثمائة سنين» بلااضافة ولاافراد فمحمول على البدل وحذف المميز اى ثلثمائة مدة ﴿نحو مائة رجل﴾ ومائتارجل ﴿والف درهم﴾ والفادرهم وآلاف درهم ﴿وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز فى بعض هذين القسمين﴾ ماتم بالتنوين وماتم

﴿ بنون ﴾

بنون التثنية* احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين ﴿الاضافة﴾ الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف ﴿نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا تجوز﴾ الاضافة ﴿فى غيرهما﴾ اى القسمين *اما فى الاول فلما مر من تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرهما الذى هو شرط الاضافه المعنوية* واما فى الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه* واما فى الخامس فلامتناع اضافة المضاف ﴿وبنون شبه الجمع﴾ لا بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها فان التمييز بعدها انما يكون عن نسبة فى شبه جملة ﴿وهو﴾ اى شبه الجمع ﴿عشرون﴾ وزائد ﴿الى تسعين﴾ نحو تسعين ﴿نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا* ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه﴾ لضعفه فى العمل لكونه جامدا* ﴿والتاسع﴾ من التسعة ﴿معنى الفعل﴾ ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس بمراد ههنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله ﴿والمراد منه كل لفظ﴾ غير مشتق ولا مشتق منه فى الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما وقد يراد به ما يشملهما كما فى تعريف الفاعل ﴿يفهم منه معنى فعل﴾ اصطلاحى اى معناه المطابقى كما فى اسماء الافعال او التضمنى كما فى سائرها* عدل عما ذكره الفاضل الجامى من انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثانى اما داخل فى الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره

الفاضل العصام ايضا من انه مايستنبط منه معنى الفعل ولايكون
من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كنزال وتراك * وانما عده عاملا
واحداً من القياسى مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعدمنه لدخوله
فى ضابط كلى كما اشار اليه بقوله كل لفظ الى آخره وبين فى التفصيل
انه يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام * فمن لم يعده من القياسى
كالشيخ عبدالقاهر ومن تبعه لم يصب (فمنه اسماء الافعال) اصله
اسماء معانى الافعال لانه لايفهم منها الالفاظ بل معان هى معانى
افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره فى الامتحان (وهو)
اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفى اكثر النسخ وهى والاول
اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثانى ايضا
الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذلا يصح رجوعه الى اسماء الافعال
لان التعريف للماهية لاللافراد التى تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن
ادعاء العلمية اذلايقال مثلا رويد اسماءافعال بل يقال انه اسم الفاعل *
واير د صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول وهلة (ما) اسم
(كان بمعنى الامر) قدمه لكثرته (اوالماضى) لم يذكر المضارع لقلة
ما كان بمعناه كاف بمعنى اضجر واوه بمعنى اتوجع اى صار بمعنى وضع
الامر اوالماضى له * لم يقل ما وضع لمعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى
ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال * ولذا خرجت عن تعريف
الفعل * فلو قال ماصار لكان انسب * ولا يرد نحو الضارب امس نقضا
على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى هو
المقسم (ويعمل) اسم الفعل او ما كان الخ (عمل) دال

(مسماه) على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضى ما كان بمعنى هو الامر او الماضى لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده مانقلنا عن الامتحان (ولا يتقدم معموله) اى اسم الفعل (عليه) الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجئ فى بحث المفعول فيه * وفى اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تأنيث الثانى كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعفه فى العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلى وهو ليس بوضعى له ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه * واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم له اصلا (الاول) وهو ما كان بمعنى الامر (نحو هازيدا اى خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره) من الافعال ونحو قوله تعالى «هلم شهداءكم» اى احضروهم ويجئ لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير فى الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى «هلم شهداءكم» الا فى بنى تميم فانهم يقولون هلم هلما هلموا الى آخره كما وقع فى الحديث الشريف «هلموا الى حوائجكم» (وهات شيئا اى اعطه وحيهل) اصله حيهلا (الثريد اى ائته) وحى وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها * وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا

بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد (وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه) بكسر الهمزة (ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك) من نحو آمين بمعنى استجب ووراك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك (والثانى) وهو ما كان بمعنى الماضى (نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمر واى افترقا وسرعان زيد ووشكان عمر واى قربا وغير ذلك) مثل بطئان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح النون اشار بقوله وغير ذلك فى الموضعين الى انها غير محصورة فيما ذكروا وقال بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ماذكروا خمسها ولا عشرها تعريضا لمن عدها سماعية انه لم يصب (ومنه) اى من معنى الفعل (الظرف المستقر وقدم تفسيره) فى حرف الجر (وهو) لضعفه فى العمل (لا يعمل فى المفعول به) القوى (بالاتفاق) ولان عامله الذى ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه (ولا فى الفاعل الظاهر الابشرط الاعتماد) واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط (على ماذكر) فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة *وجه الاشتراط مامر (والموصول) ليكون نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل اذ الصلة لاتكون الاجملة فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل على ما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتيج اليه كما لايحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هو فيها (نحو زيد فى الدار ابوه) ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى زيد وعلى كتفه سيف واقى الدار احد (وما الدار احد وجاءنى الذى

(فى الدار)

في الدار ابوه ويجوز) في هذه المواضع (كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتداء مؤخرا كما في مثل اقائم زيد (واذا لم يرفع) الظرف اسما (ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه) اي في الظرف (منتقل من متعلقه) بفتح اللام (المحذوف ويعمل في غيرهما) اي المفعول به والفاعل الظاهر (كالحال والظرف بلا شرط) اما في الظرف فلما مر غير مرة واما في الحال فلكونها في حكمه (ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه مأولا به (نحو مررت برجل هاشمي اخوه) اي منسوب الى هاشم (ويشترط في عمله) اي المنسوب (مايشترط فيه) اي في اسم المفعول (ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على اي مجترئ فلذا) اي لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ (عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى « وهو الله في السموات » اي المعبود) لمن (فيها) اي يعبده من فيها لانه الكائن فيها (ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا (وليت ولعل) نحو ليت او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتمنى او اترجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا * وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمني بالحال بل على تقييد خبره بها * اقول ليس هذا بقطعي بل محتمل للامرين * وانما لم يقل والحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ما عدهما ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لابد منه ولو نوعا فافهم (وحرف النداء) نحو يازيد راكبا اي ادعوه (و) حرف (التشبيه) لفظا مثل

قائما كعمرو قاعدا وكأنه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا (و) حرف (التنبيه) كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يأول حينئذ بانبه (و) حرف (النفى) كما ولا نحو «ما انت بنعمة ربك بمجنون» وما انت بذى علم كاملا (وغيرها) من مثل ماشانك قائما اى ماتصنع (فهذه) المذكورات من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها (تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف) والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض لا تعمل فى المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل فى ضابط كلى فلا وجه لاسقاطه فى بيان القياسى كما اسقطوا (والعامل المعنوى مالا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان) خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تأكيدا او عطف بيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء فى مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان* وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل * قاله بعض الكمل* وقال المص رح والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة اسجدوا على قرآءة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه* وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف * فالعامل يشمل عليهما فى المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتدا والخبر) اى مايعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد فى مفهومه كما سيجئ يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول فى كونه

مسنداالیه و الثانی فی کونه جزء ثانیا وقدمر ان مبنی العمل علی الاقتضاء ﴿وهو التجرید ﴾ للاسم ﴿عن العوامل اللفظیة ﴾ بان لایکون له عامل لفظی اصلا علی ماهو المفهوم بحسب العرف کما یقال جرد زید عن ثیابه فانه یفهم منه عرفا انه لاثوب له اصلا * ولو قال عن العامل اللفظی لکان اظهر واخصر * ثم ان هذا مبنی علی تجرید التجرید عن مقتضاه الذی هو سبق الوجود * فلا یلزم خروج عامل مبتداء وخبر لم یسبق علیهما عامل لفظی * و یمکن ان یقال ان هذا مبنی علی تنزیل القوة القریبة منزلة الفعل اوالامکان منزلة الوجود کما یقال ضیق فلان فم البئر اذاحفره ضیق الفم ابتداء اوعلی التنبیه علی ان الاصل کان العامل اللفظی وعدل الی المعنوی فکأنه جرد عنه اوالمعنی التجرید عنها اذاوجدت واما اذالم توجد فلاحاجة الیه بل لایمکن هذا * وفی اکثر النسخ التجرد ای التعری والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما فی تعریف المبتـداء وموافق لمافی نسخ الجامی * والمراد بالعامل اللفظی مایعمل بالاصالة بان یعمل فی اللفط ولا یبطل عمله غیره وان لا یکون ملحقا بغیره فی العمل فیدخل فی الحد عامل مثل زید وحسبك فی مثل علمت لزید قائم وبحسبك درهم لصدق التجرید عن العامل اللفظی بالمعنی المذکور علیه اذفی الاول قدابطل التعلیق عمل علمت فی اللفظ وعمله فی المعنی لیس باصلی وفی الثانی الباءزائد ملحق بالاصلی کذافهم من الامتحان ﴿لاجل الاسناد﴾ الیه او اوسناده الی شیء *وخرج به تجرید الاسماء المعدودة فانه لیس بعامل *قیل التجرید عدمی فعده مأثرا لیس بمرضی لعدم صحة کون فاعل الوجودی عدمیا فلا یحسن تشبیه العدمی

بالمأثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا * واجيب بان العوامل علامات لتأثير المتكلم لا مأثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة * ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتبارى فعده مأثراً ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى الخارجى اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمأثر فافهم ﴿ نحو زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارى وهو وقوعه بنفسه ﴾ لا بالناصب والجازم ﴿ موقع الاسم ﴾ كوقوعه خبرا ﴿ نحو زيد يضرب ﴾ او صفة او حالا نحو جاءنى رجل او زيد يضرب ﴿ فيضرب واقع موقع ضارب ﴾ لان الاصل فى هذه المواضع وقوع المفرد لما سيجئ * فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لا يرفعه * قلت لانه مبنى الاصل فلا يكون معمولا الا فى الموضعين كما سيجئ ﴿ وذلك الوقوع ﴾ اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم ﴿ انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم ﴾ بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم * وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع * وذلك مذهب البصريين * واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد زيد يخرج وفى نحو يدخل الزيدان * واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما

غير الاعراب الذي مع تقديره فعلا *وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم
هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف
في حكم السين لكونه بمعناه * وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل
عنه لما مر *واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد * ولا يرد
عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي
عنه *لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم
فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم*
وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل
بدون التركيب معه فافهم *(فمجموع ماذكرنا من العوامل) على ما
ذكرنا (ستون) واما مجموع ماذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما
ذكروا فمائة *زاد ونقص *اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلثة
الاخيرة من حروف الجر ولا لنفي الجنس واذا ما من كلم المجازاة واثنان
في القياسي اسم التفضيل ومعنى الفعل * واما الثاني فسبعة واربعون
في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة
افعال المقاربة وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل
كلها في اول القياسي وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسماء
الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء
احدها عشر اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها
كأين ادخلها في الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة منها حروف خمسة
حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها
لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم * (الباب الثاني) الذي عهد جزءً

من الرسالة لفظا او معنى كائن (فى) بيان احوال (المعمول) او فى بيان تحصيل ادراكاتها (اعلم اولا) اى قبل الشروع فى المقصود (ان الالفاظ الموضوعة) لمعنى (اذا لم تقع فى التركيب) كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد * واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر (لم تكن معمولة) لعدم العامل (كما لا تكون عاملة) لعدم المعمول (وان وقعت فيه فهى على ثلثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا) لا بالاصالة ولا بالقيام اى لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه (وهو اثنان الاول الحرف مطلقا) عاملا او لا بالاتفاق (والثانى الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التى بسببها صار المضارع مشابها للاسم) مشابهة تامة على ما مر (فاعرب واعمل فيه خرج عن المشابهة) لذهاب سببها جواب لما (فعاد الى اصله وهو) البناء) الاصلى (وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة) منوية وهى منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف (والقسم الثانى ما يكون معمولا دائما) اى يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه (وهو اثنان ايضا) اى كما لا يكون معمولا اصلا (الاول الاسم مطلقا) معربا او مبنيا (حتى حكم على اسماء الافعال) قال الدمامينى عن سيبويه والمازنى وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا فى تعيين ذلك الموضع (بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر) كما فى اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب فى ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب

ان يحكم بالابتداء* ورد بانه ينتقض به حينئذ تعريف المبتداء جمعا*
وقال الرضى قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه
الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى
الفعلية ولا عبرة باللفظ كما فى تسمع فى قوله تسمع بالمعيدى خير من ان تراه
فانه مبتداء لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة ﴿او منصوبة
المحل﴾ بافعال محذوفة ﴿على المصدرية﴾ اى على انها مفعول مطلق
فرويد زيدا مثلا فى تقدير ارود اروادا زيدا* ورد بان تقدير الافعال ينافى
كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا
اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها
﴿وان قال بعضهم﴾ وهم المحققون على على ما نقله ابن مالك والجمهور
على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدمامينى هذا مذهب
الاخفش ﴿لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل﴾ على ما هو المختار
عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل
﴿وعلى ضمير الفصل﴾ وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا كان معرفة او
افعل من ولو دخل عليهما عامل سمى به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا
فى بعض المواضع ﴿نحو كان زيد هو القائم بالحرفية﴾ لدلالته على غير
مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما
وتسميته بالضمير لكونه على صورته ﴿خلافا لبعضهم﴾ وهو بعض البصرية
فانه ﴿يقول انه اسم لا محل له من الاعراب﴾ قال فى الامتحان هذا بعيد لعدم
نظيره فى الاسم *ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على
المغايرة بتغيير الاسلوب فقال ﴿واما اللام الداخلة على الصفات﴾ من

اسمى الفاعل والمفعول * والجمع بالنظر الى الانواع والافراد ﴿فقال بعضهم﴾ وهو المازنى ﴿انها حرف﴾ لا اسم موصول ﴿كغيرها﴾ اى كغير الداخلة عليها * فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها ﴿وقال اكثرهم﴾ وهو غيره ﴿هى اسم موصول﴾ لا حرف ﴿بمعنى الذى﴾ فى المذكر ﴿او التى﴾ فى المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فبين وجهه بقوله ﴿اعطى اعرابها﴾ اى اللام ﴿لما بعدها لما انتقل﴾ اى لانتقال ما بعدها ﴿من الفعلية الى الاسمية﴾ لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها فى صورة الحرف ﴿فاصل جاءنى الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا فالاول﴾ اى الذى ﴿معمول﴾ لكونه فاعل جاءنى ﴿والثانى﴾ اى ضرب ﴿غير معمول﴾ لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءنى الذى يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع * وانما اختار الاول لكونه اظهر فى التمثيل ﴿فلما غير هذا الكلام﴾ بان غير الذى الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءنى الضارب ﴿صار الاول﴾ اى الذى ﴿فى صورة الحرف﴾ اى حرف التعريف وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما ﴿والثانى﴾ اى ضرب ﴿فى صورة الاسم﴾ اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى فعلا ﴿فانعكس الحكم﴾ بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما فى الاول ﴿ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى﴾ فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول * ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفا عن الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين ﴿والثانى﴾

من الاثنين (الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث او نون التأكيد ام لا لانه بعد الوقوع فى التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب او الوقوع موقع الاسم (والقسم الثالث) من الاقسام الثلثة (ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثانى) وهو ما يكون معمولا دائما (فيكون معمولا وهو) اى القسم الثالث (اثنان ايضا) اى كالقسم الثانى (الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء) بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم فى محل الماضى بل فى محل الجملة كما يجئ (يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف) على ذلك الماضى (نحو اعجبنى ان ضربت) انت (وتقل) بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا (وان ضربت وتقتل) بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا (ضربتك واقتل) بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء (وفى غير هذين الموضعين لا يكون) الماضى (معمولا) لعدم مقتضى الاعراب (والثانى) من الاثنين (الجملة وهى على قسمين فعلية وهى) اى الجملة الفعلية على ما هو رأى صاحب اللباب ومختار المصنف رحمه الله فى هذا الكتاب الجملة (المركبة من الفعل لفظا) اى صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها (او معنى) والمراد به ما يفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام فى الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة (و) من (فاعله نحو ضرب زيد) مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمنى اكرمك) مثال لما كان

الفعل فيه لفظابها ولايخرج بعروضها عن الفعلية ولايستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والالاستحق بعروض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا اوفردا اوالخبرية اوالحالية اونحوها وخرج عن الاسمية مايعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما آخر من الجملة فتكثر الاقسام جدا (وهيهات زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل (واقائم الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان فى الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديراً والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو رأى الجمهور وهو المشهور (وافى الدار زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجه اياها فى الفعلية لكون الظرف من معنى الفعلية لالكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض* فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض فى الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له * ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد * والفعل لايحتاج اليه لاملفوظا ولامقدرا * فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسه فلامخالفة بين كلاميه فى كتابيه كما ظن (واسمية وهى) الجملة (المركبة من المبتداء والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة) مجرد (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها (فلابدله) اى للفظها (من اعراب لكونه فى حكم الاسم المفرد) لكونه مأولا به كما سيشير اليه بقوله اى هذا اللفظ (حتى يجوز وقوعها) اى الجملة التى اريد بها لفظها (فى كل ما) موضع (وقع) الاسم المفرد (فيه

فتقع) تلك الجملة (مبتداء وفاعلا) ونائبه (وغيرذلك) المذكورمن المفعول واسم باب كان وان وغيرذلك (نحوزيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ) ونحو يقع زيدقائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) اى مماذكر من الجملة التى اريد بهالفظها (مقول القول نحوقوله تعالى واذاقيل لهم آمنوا) لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر ان فيه كماسبق ولذافصل عماقبله بمنه (وكذا) اى كماذكر من الجملة التى اريدبهالفظها فى انه لابدله من اعراب الجملة (ان اريدبها معنى مصدرى امابواسطة ان) بالفتح والتشديد (اوان) بالفتح والسكون (اوما المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك بلغنى انك قائم) اى قيامك (وكقوله تعالى وان تصوموا) اى صيامكم (خيرلكم) ونحواجلس مادام زيدجالسا اى مدة دوام جلوسه (اوبغيرها) اى بلاواسطة هذه الثلثة (نحوالجملة التى اضيف اليها) من الجملة التى اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلانسبة تامة * فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتهما تقتضى امتناع كون الجملة مضافااليها ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتهمامع الزمان على ماصرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى للامتناع التامة لا المطلقة (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم نفع صدق الصادقين) قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه فى مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هوالجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافااليها *والمصنف رح صحح الثانى فى الامتحان* والظاهر انه الجملة

بلاتأويل كما اشــار اليه فيه فى تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه
عليه فيخالف ماذكره هنا * ويحتمل انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه *
وفى كلامه فى موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لايخفى على من تتبع
كلامه ﴿ونحو قوله تعالى﴾ ان الذين كفروا ﴿سواء﴾ اسم بمعنى الاستواء
نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما فى قوله تعالى « تعالوا الى كلمة سواء
بيننا وبينكم » ﴿عليهم﴾ متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه
خبر ان وقوله ﴿ءانذرتهم ام لم تنذرهم﴾ مرفوع المحل على انه فاعله
او انه مبتداء وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان ﴿اى﴾
ان الذين كفروا مستو اوسيان عندهم فى عدم الجدوى ﴿انذارك
وعدم انذارك﴾ وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف
الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق
الاستواء بين مدخوليهما * كما جرد الامر والنهى عن معنييهما فى قوله
تعــالى « استغفر لهم اولا تستغفر لهم » * وانما عدل عنه الى الفعلية
لما فيهــا من ايهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعــادلها
عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده كما سبق اليه الاشارة ﴿ونحو﴾
قول المنذر حين رأى المعيدى واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه
مايعجبه ﴿تسمع﴾ بالرفع مبتداء بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به
معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتى وجه العدول
مثل مامر واما على ماهو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد
عامله لفظا فليس مما نحن فيه ﴿ بالمعيدى ﴾ منسوب الى معيد تصغير
معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير

(خير)

﴿خير من ان تراه﴾ خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته ﴿اى سماعك وهذا الاخير﴾ اى مثل تسمع ﴿مقصور على السماع﴾ من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق ﴿و﴾ الواقع ﴿فى غير هذين الموضعين﴾ اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها وفى الآخر معنى مصدرى * وذلك الغير هو الموضع الذى اريد بها فيه معناها المطابق ﴿لا يكون له﴾ اى للواقع فى ذلك الغير ﴿اعراب الا ان تقع﴾ اى الجملة ﴿خبر المبتداء نحو زيد ابوه قائم﴾ مثال للجملة الاسمية ﴿او﴾ خبرا ﴿لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه﴾ مثال للجملة الفعلية ﴿فتكون﴾ الجملة الواقعة خبرا لهما ﴿مرفوعة المحل او﴾ تقع خبرا ﴿لباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او﴾ خبر الباب ﴿كاد نحو كاد زيد يخرج او﴾ تقع ﴿مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او﴾ مفعولا ﴿ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم او﴾ تقع الجملة ﴿معلقا عنها﴾ نائب الفاعل ﴿نحو علمت اقائم زيد﴾ فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية ﴿او﴾ تقع ﴿حالا نحو جاءنى زيد وهو راكب فتكون﴾ الجملة الواقعة فى هذه المواضع من خبر كان الى الحال ﴿منصوبة المحل او﴾ تقع الجملة ﴿جوابا لشرط جازم بعد الفاء﴾ الذى يجئ للربط فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجئ تفصيل ما تؤثر فيه الفاء وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان ﴿او﴾ بعد ﴿اذا﴾ التى للمفاجأة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر * ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى « وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون » ﴿نحو ان تكرمنى فانت مكرم فتكون﴾

الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم (مجزومة المحل) لكونها
جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم فى لفظها ولو تقديرا فيكون محلا*
وسيجئ الفرق بين المحلى والتقديرى (او) تقع (صفة لنكرة) لعدم صحة
وقوعها صفة لمعرفة لكونها فى حكم النكرة لصحة تأويلها بها (نحو
جاءنى رجل ابوه قائم) فيصح التأويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد
نحو زيد ضارب ويقتل او) معطوفة على (جملة لها محل من الاعراب
نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او) تقع (بدلا من احدهما) اى المفرد
والجملة التى لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه فى تأدية المراد مثل
قوله تعالى «هل هذا الا بشر مثلكم» فانه بدل من النجوى فى قوله
تعالى «واسروا النجوى الذين ظلموا» كما قيل* وقيل تفسير له وقوله تعالى
«لا يؤمنون» فانه بدل على وجه من قوله تعالى «سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم» لكونه اوفى فى تأدية المراد الذى هو عدم حصول الايمان
منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة *بخلاف ماقبله فانه يدل عليه التزاما ٢
وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل
لكونه اوضح منه* واما الامثلة التى اوردها المعانيون فهى مما ليس له محل
من الاعراب* فمن اوردها فى هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا
او بيانا او تأكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب* (او تأكيد
الثانية) اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب
وزيد ابوه قائم (او بيانا لها) اى للثانية لخفائها (على رأى)
اى رأى اهل المعانى* وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى بيان الفرق بينه
وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال

(نسخة) ١ ـ ٢

فى موضع آخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة (فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع) ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر* اراد ان يبين محصوله على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال (فظهر من هذه الجملة) اى من قوله فان اريد بالجملة الى هنا (ان الجملة قسمان قسم فى تأويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع) كالمفرد اذا الكلام فى الالفاظ الواقعة فى التركيب (وذلك) القسم (ايضا) اى كالجملة مطلقة (قسمان) الاول (ما اريد به لفظه و) الثانى (ما اريد به معنى مصدرى وقسم من الجملة) صرح بها مع ظهور مقسميتها لبعدها ولئلا يتوهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها (لا يكون فى تأويل المفرد) بالتأويل المذكور وان صح كونها فى تأويله بغيره (فلا تكون معمولة) فى جميع المواضع لاستقلالها بالافادة (الا فى خمسة مواضع خبر) اى خبر كان (ومفعول) ثان او ثالث (وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع) لمفرد او جملة لها محل من الاعراب (ثم) اى بعدما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا* اعلم ان (المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية) اى بكونه تبعا* وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة* النوع (الاول) من النوعين وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم* اما المرفوع فتسعة) ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها* وواحد منها الفعل المضارع (الاول الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات

عند الجمهور لانه فى الاغلب جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة فى وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتداء فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته ارتباطا بشئ ولان عامله اقوى لكونه لفظيا ومثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذى هو الرفع فيكون اقوى فى المرفوعية من المبتداء وهى امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتداء الذى لا نزاع فى اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة * واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنية عن البيان * وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق * وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتداء فى المرفوعية التى هى المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الاصالة فى كونه مسندا اليه ومن الثانى افادة الاقووية فى كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى ﴿وهو﴾ اى الفاعل ﴿ما﴾ مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم ﴿اسند﴾ اى نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة ﴿اليه الفعل﴾ الاصطلاحى خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتداء لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب ﴿التام﴾ خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسمااله كما مر ﴿المعلوم﴾ خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغنى

عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات على ان
اغناء المتأخر عن المتقدم ممالا بأس به كما لايخفى (اوما) يلابس (بمعناه)
من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر * وبما عرفت ان ما
عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده فى الامتحان ان الحد منتقض منعا
لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التى هى نوع من مطلق
النسبة فيه فلابد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية * وقال
فيه فالحد الصحيح مانسب اليه المعروف اوشبهه نسبة وصفية * فان قيل
قد صرح فيه ايضا ان كون ماعبارة عن المرفوع لايفيد للمبتدى فى المنع
لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع
هنا ولو عرف الحد به لزم الدور * قلت نعم لكن قد بين فى هذا الكتاب
اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعماله
وشرائطها وان الفعل ومابمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله
وتمييز بعضه عن بعض فكون ماعبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا
ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع اوالمنصوب بسلاقته اوغيرها
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث
لم يستو فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده (نحو ضرب زيد) مثال
لما اسند اليه التام المعلوم (واقائم الزيدان) مثال لما اسند اليه مابمعناه
نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال مانسب اليه مابمعناه نسبة غير
تامة نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اى بعد مثال
لما اسند اليه مابمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية
(والثانى) من التسعة (نائب الفاعل) عدل عن قولهم مفعول مالم يسم

فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لايتناول نحو درهما في اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه قدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب ﴿وهو ما﴾ مرفوع ولو محلا ﴿اسند﴾ اى نسب ﴿اليه الفعل﴾ خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتداء ﴿التام﴾ خرج به ما اسند اليه الناقص ﴿المجهول﴾ خرج به الفاعل ﴿او ما بمعناه﴾ من اسم المفعول ﴿نحو ضرب زيد وامضروب ازيدان﴾ ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه ﴿ولايكونان﴾ اى الفاعل ونائبه ﴿الا اسمين او﴾ ما ﴿في تأويله﴾ اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما ﴿غير﴾ الا ﴿ان النائب قد يكون جارا ومجرورا﴾ وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل ﴿نحو مر بزيد فيجب افراد عامله﴾ اى النائب الذى هو جار ومجرور ﴿وتذكيره﴾ لانه من حيث هو هو لايكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا مؤنث ﴿ولا يجوز تقديمهما على عاملهما﴾ بالاستقراء وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتداء وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب لاخذه حكم المنوب * وفيه بحث لايليق بيانه في هذا الكتاب ﴿ولا حذفهما معا﴾ لكون النسبة مأخوذة في مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما ﴿الا من المصدر وقدم﴾ بيان حذفهما معا منه ﴿وكل منهما﴾ من الفاعل والنائب ﴿قسمان مضمر﴾

﴿وهو﴾

وهو ماوضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى ﴿ومظهر﴾
وهو ماليس كذلك ﴿فالمضمر﴾ الذى هو قسم منهما ﴿ايضا﴾ اى ككل
منهما ﴿على قسمين مستتر﴾ اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده
اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه
فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك ﴿وبارز﴾ متصل بقرينة ما
سيأتى من التفصيل وهو لفظه حقيقة ولو غير مستقل ﴿فالمستتر ايضا﴾
اى كالمضمر ﴿قسمان واجب الاستتار بحيث لايجوز ابرازه ولا يسند عامله
الا اليه﴾ لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار ﴿وجائز الاستتار بحيث يسند
عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول﴾ اى واجب الاستتار يكون
﴿فى المتكلمين﴾ اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك ﴿والمخاطب
المفرد المذكر﴾ ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها
ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجئ ﴿من غير الماضى﴾ فان كلا منهما
يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضى الذى هو
اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه
المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبداء الكلام
والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجته عنها
فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما
اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا
فلايفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا
المساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا
الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام

ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلاف مايقتضيه صيغة التكلم والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره ﴿ نحو اضرب ﴾ للمتكلم وحده ﴿ ونضرب ﴾ للمتكلم معه غيره ﴿ وتضرب ﴾ للمخاطب المفرد المذكر ﴿ و ﴾ فى ﴿ اسم فعل الامر نحو نزال ﴾ بمعنى انزل ﴿ وصه ومه ﴾ بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لايجب الاستتار فى اسم فعل الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات ﴿ و ﴾ فى ﴿ افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل ﴾ اذ فيه لايرفع الظاهر لماسبق فيجب الاستتار ﴿ نحو زيد افضل من عمرو و ﴾ فى ﴿ اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما ﴾ من الاسم المستعار والمنسوب ﴿ و ﴾ فى ﴿ الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل ﴾ ولو حكما كما فى اسم المفعول وما بمعناه ﴿ الظاهر ﴾ واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها الى البارز لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لايوجد فيما يشبهه لتنحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه ﴿ نحو جاءنى ضارب او مضروب او اسد ﴾ اى مجترئ ﴿ ناطق او هاشمى ﴾ منسوب الى هاشم ﴿ او حسن ونحو فى الدار زيد ﴾ فان زيد مبتداء مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله * وانما اعاد نحو هنا ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جاءنى لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءنى * ثم ان فى كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لايلزم من عدم جواز عمله فى زيد عدم جواز عمله فى ظاهر آخر عند جعل زيد مبتداء مؤخرا لجواز فى الدار غلامه زيد * والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد

رتبة وقدجعل فيماسيأتى مثل زيد فى الدار من جائز الاستتار لجواز زيد فى الدار غلامه والفرق تحكم فافهم ﴿و﴾ يكون ﴿ فى تثنيتى اسم الفاعل والمفعول ﴾ مذكرتين اومؤنثتين ﴿ وجمعهما السالم ﴾ مذكرا اومؤنثا كونا اوزمانا ﴿ مطلقا ﴾ غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولابعدمه وسيجئ فى كلامه مايدل عليه * ومن قال مذكرا اومؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كمالايخفى على ذوى الافهام* وانما وجب الاستتار فيها لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فكمالايجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلايلزم تعدد الفاعل فى الظاهر اوالتأويل البعيد كذلك لايجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان لم يلزم مالزم فى تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة ﴿ نحو جاءنى رجلان ضاربان اومضروبان اورجال ضاربون اومضروبون ﴾ ولم يتعرض لمثال مايوجد فيه شرط العمل لظهوره مماسبق من مثال المفرد ﴿ وفى عداوخلافعلين ﴾ وهو الاكثر احترازعن كونهماحرفى جر اذحينئذ لايتصور الاستتار فضلاعن الوجوب ﴿ وفى ماعداوماخلا ﴾ مافيهمامصدرية مختصة بالفعل فلااحتمال لكونهماحرفى جر ﴿و﴾ فى ﴿ ليس ولايكون فى باب الاستثناء ﴾ اى حال كون كل واحد من عداالى لايكون فيه * وانما وجب ليكون كالا فى عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذالايتصرف تصرف الافعال ﴿ نحو جاءنى القوم عدا ﴾ اى جاوز الجائى منهم زيدا ﴿ اوليس ﴾ الجائى منهم زيدا ﴿ اولايكون ﴾ الجائى منهم ﴿ زيدا ﴾ والتفصيل سيأتى فى باب الاستثناء ﴿ والثانى ﴾ اى جائز الاستتار يكون ﴿ فى الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد

ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب ﴾ مثال الغائب المفرد ﴿ و هند ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب ﴾ مثال الغائبة المفردة ﴿ و يقال ضرب زيد وكذا البواقى ﴾ فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد و ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند ﴿ فلا يستتر فيه ضمير ﴾ حينئذ لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل ﴿ و فى شبه الفعل ﴾ عطف على قوله فى الغائب ﴿ مما ذكر ﴾ من اسم الفاعل و المفعول و ما بمعناهما و الصفة المشبهة و الظرف المستقر ﴿ اذا وجد شرط عمله ﴾ فى الفاعل الظاهر ﴿ غير التثنية و الجمع المذكورين ﴾ من تثنية اسم الفاعل و المفعول و جمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا و قد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا ﴿ نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق او هاشمى او حسن او فى الدار و يقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقى ﴾ فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او هاشمى غلامه او حسن غلامه او فى الدار غلامه ﴿ فلا يستتر ﴾ الضمير حينئذ لما مر آنفا ﴿ و اما البارز المتصل ففى تثانى الافعال و هو ﴾ اى البارز المتصل الذى فى تثانيها ﴿ الالف نحو ضربا و ضربتا و ضربتما ﴾ و الميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع و التاء للخطاب *و قيل انه التاء وحدها كما فى المفرد و الالف علامة التثنية *و قيل انه الالف مع الميم و التاء للخطاب و يؤيد الاول موافقة التثانى فى كون الفاعل فى كل منها الفا ﴿ و يضربان و تضربان و ليضربا و لتضربا و اضربا و لا يضربا و لا تضربا ﴿ و ﴾ فى ﴿ جمعها ﴾ اى الافعال ﴿ المذكر و هو ﴾ اى البارز المتصل الذى فى جمعها المذكر ﴿ الواو نحو ضربوا و ضربتم اذ اصله ضربتموا ﴾ بدليل عود

الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذفت الواو
لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل
البعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم ولو تنزيلا غير
هو واو ماقبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف
ماعليه كلامهم وحذفت الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج
اليها واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم على اصلها
الذي هو السكون ﴿ويضربون وتضربون وليضربوا﴾ واضربوا
ولا يضربوا ولا تضربوا ﴿و﴾ في ﴿جمعها﴾ اى الافعال ﴿المؤنث وهو﴾
اى البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث ﴿النون نحو ضربن وضربتن﴾
انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلب الميم
نونا لقربه منـــه في المخرج فادغم ﴿ويضربن وتضربن وليضربن
واضربن ولا يضربن ولا تضربن﴾ وانما ابرز فيما ذكر من التثانى
والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لاتدل على فاعل مثنى او مجموع
بل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة اذ ليس في صيغته
علامة التثنية والجمع كما في الصفة ﴿وفي المخاطب المفردة مذكرا كان
او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو﴾ اى البارز المتصل الذي فيهما
﴿التاء نحو ضربت﴾ ملتبسا ﴿بحركات التاء﴾ الثلث ﴿والمتكلم معه غيره
في الماضي﴾ ايضا ﴿وهو﴾ اى البارز المتصل الذي فيه ﴿نا نحو ضربنا﴾
وجه الابراز فيه مر ﴿وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو﴾ اى البارز
المتصل الذي فيها ﴿الياء﴾ عند الجمهور * وانما ابرز فيها لئلا تلتبس

بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر
الاصل القوى لان اليـاء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا
لكنه فرع من حيث مجيئه للتأنيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع
الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا* وهو الحركة واعراب الفرع
فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا * ولو لم يبرز لم يكن الاعراب
بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى هو ضمير
المثنى مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق
بالاصل الذى هو المخاطب المفرد *ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء
للخطاب وفاعلها مستتر فيها ﴿نحو تضربين واضربى ولا تضربى واما
المظهر﴾ الذى هو الفاعل او نائبه ﴿فظاهر﴾ غنى عن البيان والتوضيح
بالمثال ﴿واذا اسند اليه﴾ اى الى المظهر ﴿العامل يجب افراده﴾ اى العامل
والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل
قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة
لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها* فلو قال
يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان ان كان المظهر
جمعا لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث
النعت* وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لو ثنى
او جمعا او التأويل البعيد كما مر وفى الموازن المشابهة ﴿وغيبته﴾
اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر لما سبق ﴿ولو كان﴾
المظهر ﴿مثنى او مجموعا﴾ فوجوب الافراد لو مفردا الولى اذ لا وجه لغيره
حينئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل

﴿او يجمع﴾

او بجمع ﴿نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان﴾ المظهر ﴿مؤنثا حقيقيا﴾ لا لفظيا وسيجيئان ﴿من الآدميين﴾ لا من غيرهم كناقة ﴿مفردا او مثنى﴾ لا جمعا ﴿متصلا بعامله﴾ فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات لا يجب تأنيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجئ ﴿يجب تأنيثه﴾ اى عامله ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر ﴿ان كان﴾ العامل ﴿متصرفا﴾ والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه لانه يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لا يلحق به ما هو علامة لقسيمه كنعم المرأة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند * واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل ﴿نحو ضربت هند او الهندان﴾ مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الآدميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذى هو الفعل ﴿وزيد ضاربة جاريته﴾ بالرفع مثال لما عامله موازنه ﴿وكذا﴾ اى كما يجب تأنيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تأنيثه ايضا ﴿اذا سند﴾ العامل ﴿الى ضمير المؤنث﴾ حقيقيا من الآدميين ام لا او غير حقيقى لما مر من ايذان تأنيث الفاعل من اول وهلة حال كون ذلك المؤنث ﴿غير جمع المذكر المكسر العاقل﴾ فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تأنيثه كما سيجئ ﴿نحو هند ضربت او ضاربة﴾ مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الآدميين ونحو الناقة سارت او سائرة من غيرهم ﴿والشمس طلعت او طالعة﴾ مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى ﴿وفى﴾ الاسناد الى ﴿غيرهما﴾ ولو قال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهم ولم يكن مفردا

اومثنى بل جمعا اوكان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع (يجوز تأنيث عامله وتذكيره) ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله (ان كان) ذلك الغير (مؤنثا) وارجاع الضمير الى المظهر فساده اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت او طلع الشمس) مثال لغير الحقيقى (ونحو سارت اوسار الناقة) مثال للحقيقى من غير الآدميين * وانما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتأنيثهما مع ان فى لفظهما مايشعر به بخلاف المضمر لعدم مايشعر به فيه * ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث نظرا الى وجوب مجرد تأنيثهما (ونحو جاءت اوجاء المؤمنات) مثال لجمع المؤنث الحقيقى من الآدميين * وانما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقى لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التى هى من المؤنث الغير الحقيقى * وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث فى مثل المؤمنات لان التأنيث الطارى بالتأويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقى فى نحو رجال (ونحو جاءت اوجاء القاضى اليوم امرأة) مثال للمؤنث الحقيقى من الادميين المنفصل عن عامله * وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف استدعائه تأنيث العامل لانفصاله عنه * هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر * واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له لندوره (والرجال جاءت اوجاؤا) مثال لضمير جمع المذكر المكسر العاقل (وجاءت اوجاء الرجال) مثال لجمع المذكر المكسر العاقل وجه تأنيثه

(كونه)

كونه بتأويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي *وسيجئ وجه تأنيث ما اسند الى ضميره وجمعيته* ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعدام تعرف بملكاتها قال ﴿والمؤنث﴾ في عرف النحاة ﴿ما﴾ اسم ﴿فيه﴾ اى في آخره ﴿علامة التأنيث﴾ بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لاتكون الا في الآخر والمراد مابعد الاصول فيم نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت ليس بعلامة التأنيث بل هى المقدرة فيها ﴿لفظا او تقديرا﴾ اى ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب* قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي اوضح *وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديدمة وورئية * فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل * فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كها وانت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاوته وهذه وهذى وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذاكرات * قلت كون التأنيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط * ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها لا اسمي يقصد به تحصيل صورة فلا يردان في هذا التعريف دوراً لتوقف معرفته على معرفة التأنيث وبالعكس كذا في الامتحان* ولو قال مافيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا والالف

المقصورة اوالممدودة لكان اسم ﴿ وهى ﴾ اى علامة التأنيث ﴿ التاء الموقوف عليها ﴾ حال كونها ﴿ هاء ﴾ ولو فى الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء فى الاصل اى حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث مقدرة فيها كما صرح فى الامتحان ﴿ نحو ظلمة وشمس ﴾ مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها فى تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة فى تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التى قدر فيهما التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر ﴿ والالف المقصورة نحو حيلى ودعوى ﴾ الاول للحقيق والثانى لغيره ﴿ والالف الممدودة نحو حمراء ﴾ محتمل لهما ﴿ وهذا ﴾ اى كون المؤنث بعلامة التأنيث لفظا او تقديرا جار ﴿ فى غير ثلثة ﴾ بالفتح والزائد عليها منتهيا ﴿ الى عشرة فان مذكرها بالتاء ﴾ اعتبارا بتأنيث الجماعة ﴿ ومؤنثها بحذفها ﴾ اى التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطيت التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس ﴿ نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة ﴾ والزائد منتهيا ﴿ الى تسعة مع عشرة اثبتت التاء فى ﴾ الجزء ﴿ الاول فقط فى المذكر ﴾ ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب وحذفت من الثانى كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء فى الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم مفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها فى الاخيرين منهما كانت

﴿ بجنس ﴾

بجنس آخر *و همزة الوصل فى اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا *وانما حذفت التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن النقيض ﴿ نحو ثلثة عشر رجلا وفى الثانى ﴾ اى اثبتت التاء فى الجزء الثانى ﴿ فقط فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ﴾ تحقيقا لتمام المخالفة بينهما *وقيل عدم الاثبات فى الاول ابقاءله بحاله الذى قبل التركيب والاثبات فى الثانى لانتفاء المانع وهو اللبس ﴿ والتأنيث ﴾ اى المؤنث ﴿ الحقيقى ﴾ اى تأنيث ﴿ ما بازائه ﴾ اى بازاء مسماه ﴿ ذكر من الحيوان ﴾ بخلاف نحو النخلة فانهما وان كان بازائها ذكر اعنى المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقى ﴿ نحو امرأة ﴾ بازائها رجل ﴿ وناقة ﴾ بازئها جمل ﴿ و ﴾ التأنيث ﴿ اللفظى ﴾ ملتبس ﴿ بخلافه ﴾ اى الحقيقى يعنى ماليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه فى لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمى لفظيا ﴿ نحو غرفة ﴾ مثال لما كان العلامة فى لفظه لفظا ﴿ وشمس ﴾ مثال لما كانت فى لفظه تقديرا *ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتهما يعرف المفرد اجمالا وباللغة تفصيلا اراد بيانهما * ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه وما يقابله على التثنية فقال ﴿ والجمع المكسر ﴾ مطلقا ﴿ ما ﴾ اى جمع ﴿ تغير ﴾ للجمعية لخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية للثقل ﴿ صيغة مفرده ﴾ ولو كان ذلك التغير تقديرا كفلك فان ضمته مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد *والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا القيد ايضا فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصرح

فى شرحه ولم يسبق فى هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فينبغى ان لا يهمل هذا القيد فى كتابه هذا *والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة *والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقى ﴿نحو رجال﴾ والاعتبارى كاساور واناعيم وكعباديد يقدر له عبدود *ولما ظهر من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال ﴿وجمع المذكر السالم﴾ قدمه لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا ﴿ما﴾ اى جمع ﴿لحق﴾ فى اصل الوضع ﴿آخر مفرده﴾ انما لم يقل آخره كما فى الكافية لانه يلزم ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها* ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا كمسلمين او اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا مأخوذة جملة معدودة واحده مفرد لايامن *فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف رح فى تعريف مطلق الجمع* فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين ﴿واو مضموم ما قبلها﴾ للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون ﴿او ياء مكسورة ما قبلها﴾ للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين ﴿ونون مفتوحة﴾ للتعادل* وانما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع

﴿ او ﴾

او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة
﴿فى غير الاضافة فان النون تحذف فيها﴾ لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه
وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافى كونها جزءً من الدال لانه كالترخيم*
والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامى وشرح كلام المص
رح على خلاف مراده وهو فى اكثر المواضع من عادته ﴿نحو مسلمون
ومسلمين * وجمع المؤنث السالم ما﴾ جمع ﴿لحق آخر مفرده﴾ حقيقيا
كمسلمات او اعتباريا كصواحبات مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى «الحج
اشهر معلومات» والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة ﴿الف وتاء﴾ للافادة
المذكورة فى المذكر السالم قيل لابد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل
ابيات وقضاة فان التاء فى الاول اصلية والالف فى الثانى منقلبة
عن الاصلية * اقول هذا مبنى على الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطريان
على الشئ كما هو الشائع فى السنتهم على ماذكره الفاضل العصام ﴿نحو
مسلمات * والتثنية﴾ اى المثنى ﴿ما﴾ اسم ﴿لحق﴾ فى اصل الوضع
﴿آخر مفرده﴾ ولو اعتباريا كرجالان وانما لم يقل آخره لمثل مامر* لكن
ينتقض الحد حينئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء
الخ لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون* فينبغى ان يقول آخر
مفرده الذى كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام * ولو لم يجعل ما عبارة عن
الجمع فى تعريف جمع السالم لانتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى *والجواب عنه
ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل فى الاضافة
فيؤل الى ماذكره ﴿الف او ياء مفتوح ماقبلها﴾ اى الياء* ولا حاجة الى بيان
فتح ماقبل الالف لظهور لزومه كذا فى الامتحان * وانما فتح مع ان المجانسة

تقتضى الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف (ونون مكسورة) للتعادل وانما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مثله فى الوحدة والجنس فقط ثابتة (فى غير الاضافة وفيها تحذف) لما مر (نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع) سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا (غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله) ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلا ولسلامة صيغة واحده * والمراد به مالا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التأنيث فى مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى « آمنت به بنوا اسرائيل » فالاول فى حكم الابناء والاخيران فى حكم الجمع بالالف والتاء (فتقول جاء المسلمون او رجل قاعد ناصروه) الاول مثال لما عامله الفعل والثانى لما عامله موازنه (واذا اسند) اى العامل (الى ضميره) اى جمع المذكر السالم (يجب كونه) اى العامل وارجاع الضمير الى الضمير يأباه السابق واللاحق (جمعا مذكرا) بان يتصل به الواو الضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ باتصاله به يعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل * ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية (نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن * واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند) العامل

﴿الى ضميره فيه ب ان يكون عامله مفردا مؤنثا﴾ ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتأويل الجماعة فيه ﴿او جمعا مذكرا﴾ سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو والضمير به* والمراد بالواجب هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين* ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باو هنا * وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو ﴿نحو الرجال جاءت اوجاؤا او جائية او جاؤن﴾ ولو مثل بالمكسر ايضا لجاءة لكان اولى ﴿وغيرهما﴾ اى غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل ﴿من الجموع﴾ وهى جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا ﴿اذا اسند الى ضميرها﴾ نائب الفاعل لاسند ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل ﴿يجب﴾ وجوبا مخيرا ﴿كون عاملها﴾ اى ضمائر الجموع المذكورة ﴿مفردا مؤنثا﴾ لما سبق من الايذان بتأنيث الضمير ﴿او جمعا مؤنثا﴾ سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته فى التذكير * واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذى وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل *فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كالواو لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهاب* ولو قال او جمعا غير واوى اذا كان صفة كما فى لب الالباب لكان

اسلم واشمل (نحو المسلمات جاءت اوجئن اوجائية اوجائيات) اوجواء مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل * ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت او جئن الى آخره ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن الى آخره ومن غيره مثل الثمرات جذت الى آخره (والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال لما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الى آخره (و) المرفوع (الثالث) من التسعة ما يطلق عليه لفظ (المبتداء) ولما كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما فى حد واحد كما فى المستثنى اراد ان يقسمه اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال (وهو نوعان) ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان فى المستثنى قال النوع (الاول الاسم) لا الصفة بقرينة المقابلة (او المأول به) واما ضارب زيد قائم ففى يرتقد شخص ضارب زيد * نعم يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتداء اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة الى آخره (المسند اليه) خرج به الخبر الذى ليس بصفة او المطلق والنوع الثانى من المبتداء * واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظى اصلا * ولو قال عن العامل اللفظى كالبيضاوى لكان اظهر واخصر * وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد * وخرج بهذا القيد اسماؤها (نحو زيد قائم وحق انك قائم) الاول للاول

(والثانى)

والثانى للثانى ﴿ولا بدله﴾ اى الاول ﴿من خبر﴾ ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه ﴿و﴾ النوع ﴿الثانى الصفة﴾ اى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقريشى اخوالك والمستعار نحو ااسد الزيدان ﴿الواقعة بعد كلمة الاستفهام﴾ حرفا كالهمزة وهل او اسما نحو ماصانع البكران ومن خاطب البشران * وكذا متى واين وكيف وايان ﴿او﴾ كلمة ﴿النفى﴾ حرفا وهى ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان * وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفى والف الاستفهام والبيضاوى حيث قال بعد حرف النفى والاستفهام * وقال المصنف رح فى شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين عمومهما كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم ﴿رافعة لظاهر﴾ المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل « اراغب انت عن آلهتى » * ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابواه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتداء بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله * والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى * وفى مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل فى المعنى على المبتداء الذى هو زيد كذا فى الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابواه * واما كونه زيدا قائم ابواه فلا يجوز لكونه فى صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ فى كلامهم زيدا قائم ابواه كما جاء زيد اقائم ابواه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع

الانتقاض * لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة * اما ولا فلان جعله
مبتداء لا يغنى عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مرفوعها خبرا
يكون الاعراب الذى استحقه المجموع فى لفظها فى غير هذه الصورة
واما فيها فلو جعلت مبتداء يكون اعرابها من هذه الحيثية فى لفظها
ومن حيث كونها خبرا فى محله ولا خفاء فى كون هذا تكلفا واما اذا لم تجعل
مبتداء بان حمل على التقدير الاول كما فى زيد قائم ابوه فيستغنى عنه * واما ثانيا
فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم تجعل بان حمل
عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل فى الخبر الافراد والعدول
عنه بلا داع تكلف لا يخفى * واما ثالثا فلان كون المسند مبتداء خلاف
الاصل حتى قيل انه مبتداء اضطرارى بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى
الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتداء ولا خفاء فى وجوده هنا وفى ان الحكم به
تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما
والمبتداء مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتداء كذلك فبالنظر
الى الاول جعلت مبتداء لوجود الاضطرار فى الجملة وبالنظر الى الثانى
جعلت خبرا واحدهما يغنى عن الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت
(نحو اقائم الزيدان وماقائم الزيدون) والصفة فيهما متعينة للابتداء
ومابعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا ومابعدها مبتداء اذ المطابقة
لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران
(ولا خبر لهذا المبتداء لكونه بمعنى الفعل) لكون الاستفهام والنفى
بالفعل اولى (بل فاعله سادمسد الخبر) ولذا جعل المجموع جملة
فعلية كما سبق (ولا يجوز تعدد المبتداء) اى النوع الاول منه لانه المتبادر

عندالاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعني انه لايجوز تعدده
لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء *واما التعدد معنى او لفظا بعاطف
فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالفا الخبر الآخر يؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع
نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان اوزيد وعمرو
وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون (والاصل) في المبتداء والاولى له
(تقديمه) على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف
مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم ذكرا ليتوافقا (وشرطه)
اى شرط صحة كونه مبتداء (ان يكون معرفة) لان الغرض من الكلام
حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لايفيد ولان في تنكيره اخلالا
بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع
الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع
عن استماع هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب (او نكرة مخصصة) اى
قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال
بالغرض المطلوب *قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ
للافادة وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط
غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها دونه واختاره البيضاوى
حيث قال لو يفيد فالموافق له ان يقول او نكرة مفيدة *اللهم الا ان يقال
انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة
بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا
ان المبتدى لايفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين
غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنها الفائدة (نحو قوله تعالى ولعبد

مؤمن خير من مشرك) والمراد به ماقيد بقيد صفة كان اومضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني اوغيرهما نحو افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس بجعله مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لايقنع به فيصح حيوان ناطق كذا لا انسان كذا مع تساويهما بل تركي كذا مع كونه اخص منه (ويجوز حذفه) اى المبتداء (عند قيام القرينة نحو زيد في جواب من القائم اى القائم زيد) بقرينة السؤال (و) المرفوع (الرابع) من التسعة (خبر المبتداء وهو المجرد عن العوامل اللفظية) تذكر ماذكر في المبتداء ورافعه (المسند به) اى الذى الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتداء ذكره الفاضل العصام في الشرح خرج به النوع الاول من المبتداء حال كون ذلك المسند به (غير الفعل ومعناه) خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخيرين معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لايكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد كزيد ابوك اومركب كالمشتقات ومايجرى مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح ٢ في الامتحان* وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ماسبق في تعريف الفاعل لا مادل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي او الصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح به المصنف رح ينتقض التعريف حينئذ منعا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به

٢ ح في الامتحان (منه)

غيرا لفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر
كما عرفت وجعا بنحو قائم فى نحو اقائم اوماقائم زيد على وجه وبمثل
المنطلق فى مثل زيد المنطلق لانه لايصدق عليه انه غير الفعل او معناه
لكونه من معناه على مافسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم فى مثل
زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل
عليها بالنسبة الى المبتداء كما صرح به المصنف رحمه الله فى الامتحان
فى تعريف الخبر فيكون من معناه فيلزم ان لايصدق التعريف على
خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لايخفى ﴿ نحو قائم فى زيد قائم *
ويجوز تعدده ﴾ اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتداء لجواز
اجتماع الاغراض الغير المتنافية فى محل واحد ﴿ نحو زيد قائم ﴾
بالفعل ﴿ قاعد ﴾ بالقوة او بالعكس وفى الامتحان زيد قائم ضاحك
وهو الاظهر * وحكم الاخبار المضادة مذكور فى الرضى * ويجوز فيه
العطف ايضا ﴿ ويكون جملة اسمية وفعلية ﴾ وقد عرفت ماهو المراد بهما
يعنى الاصل فى الخبر كونه مفرد ليتوافق الركنان وليكون اخصر
واسرع قبولا للربط ولكنه قديكون جملة ﴿ فلابد ﴾ فى الخبر الكائن
جملة ﴿ من عائد ﴾ يربطها ﴿ الى المبتداء ﴾ لانها من حيث هى هى مستقلة
لاتقتضى التعلق بما قبلها وهو الضمير فى الغالب وقديكون اسم اشارة نحو
« والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار » والعموم المشتمل
على المبتداء نحو « انه من يتق ويصبر فان الله لايضيع اجر المحسنين »
ولام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر فى موضع الضمير
نحو « الحاقة ما الحاقة » اى ماهى ﴿ ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان ﴾

فانها اذا كانت خبرا عنه لاتحتاج اليه لوجود الربط المعنوى بينهما لكونها عبارة عنه (نحو زيد ابوه قائم اوقام ابوه) الاول للاول والثانى للثانى (ويجوز حذفه) اى العائد لو ضميرا لفظالا معنى يعنى ان حذفه ليس منسيا (لقرينة) اذلا حذف بدونها الانسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداؤها جزء من الاول (نحو البر الكر بستين اى منه) بقرينة ان بايع البر لايسعر غيره وسماعا فى غيره نحو «ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور» اى ان ذلك منه (واصله) اى الاصل فى الخبر والاولى له (ان يكون نكرة) لكونه عمدة للافادة وهى انما تحصل بالاخبار بمالم يعرف كما ان المبتداء عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف (وقد يكون معرفة) فان ذالاينافى الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا اوتنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لايعرف النسبة بينهما و (نحو الله الهنا) تنزيلا للمخاطب منزلة من لايعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لالقصد الافادة (ويجوز حذفه) اى الخبر (عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتداء بعداما وجب دخول الفاء فى خبره) فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثانى او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم الثانى للاول (نحو اما زيد فنطلق الالضرورة الشعر) اى فى وقتها (كقوله) اى الشاعر (اما القتال لاقتال لديكم) والعائد هنا العموم المشتمل على المبتداء فان لالنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور منفى عنكم لاستلزامه نفى كل قتال عنكم وتمامه «ولكن سيرا فى عراض

المواكب» ﴿او﴾ ضرورة ﴿اضمار القول﴾ الذى هو مدخوله استغناء عنه بالمقول ﴿كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوهم اكفرتم﴾ اى فيقال لهم اكفرتم *وان كان﴾ اى المبتداء ﴿اسما موصولا بفعل او ظرف﴾ اى بجملة فعلية اوظرفية هى قسم منها فهما مجازان تسمية للكل باسم الجزء ﴿اوموصوفا به﴾ اى بالموصول المذكور ﴿اونكرة موصوفة باحدهما﴾ اى بالفعل اوالظرف ﴿اومضافا اليها﴾ اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر ﴿او﴾ كان ﴿لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد﴾ لا بجملة ﴿اوغير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء فى خبره﴾ لان كلا منها لابهامة كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية اوظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء فى الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره فى مثل هذا المبتداء ﴿وكذا﴾ اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتداء المذكور اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ جاز دخوله فى خبره ﴿اذا دخل عليه﴾ اى على المبتداء المذكور ﴿ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتداء حرفا كان﴾ نحو ليت ولعل وكان وما ولا ﴿اوفعلا﴾ نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره *وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها

فى معنى الجملة فكان وجودهـا كالعدم وان المفتوحة وان كان لها
تأثير فى المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما فى افادة التحقيق
والحق بها ايضا لكن للاشتراك فى جواز العطف على محل اسمهما ويدل
على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كوله تعالى «واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسه» وقول الشاعر «فوالله ما فارقتكم قاليا لكم *
ولكن مايقضى فسوف يكون» ومثال ان يأتى فى المتن * ثم المفهوم
الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلثة
ومنع كأن لدخوله فى السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل
ولب الالباب ومن كلامه فى الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا
على ماهو الصحيح فبين كلاميه فى كتابيه تدافع ظاهر فافهم (نحو الذى
يأتينى او فى الدار فله درهم) قال الفاضل العصام الاولى او الذى فى الدار
لئلا يتوهم ان الترديد فى الصلة دون التمثيل مثال للمبتداء الموصول بفعل
اوظرف (وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم)
مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن
سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما فسره الرضى لا حاجة
الى هذا التأويل فافهم. (ونحو رجل يأتينى او فى الدار فله درهم) مثال
للنكرة الموصوفة باحدهما (وغلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم)
مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذى يأتينى او فى الدار فله درهم ونحو
غلام الرجل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم (وكل رجل عالم فله
درهم) مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل فله درهم)
مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا (وفى غيرها) اى المواضع

(المذكورة)

المذكورة (لايجوز) دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز (و) المرفوع (الخامس) من التسعة (اسم باب كان) اى نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لمابين فى بحث العامل ان باب كان لايدخل الا على المبتداء والخبر فى الاصل ويسمى مرفوعه اسماله وعلم من تعريف المبتداء كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان (وحكمه حكم الفاعل) فى انه لايكون الا اسما او مأولا به وفى عدم جواز تقديمه على عامله وفى عدم جواز حذفه من غير المصدر وفى كونه مضمرا او مظهراً او فى كون المضمر مستترا او بارزا الى آخر ماذكر فى بحث الفاعل (و) المرفوع (السادس خبر باب ان) اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مماسبق ايضافتذكر (وامره) اى حكمه (كامر خبر المبتداء) فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا او محذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبراً له بوجود الشرائط و ٣ انتفاء الموانع فلا يرد ان ان اين ٤ زيداً ممتنع مع جواز اين زيد (لكن لايجوز تقديمه) اى خبره (على اسمه) لان باب ان لكونه فرع الفعل على ماسبق تحقيقه يعمل عمله الفرعى وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطالمرتبته عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما (الا ان يكون ظرفا) فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى « ان الينا ايابهم » ويجب لو نكرة (نحو ان فى الدار رجلا) وقوله عليه السلام « ان من البيان لسحراً » او ذلك لتوسعهم فيه مالا يتوسع فى غيره لما مر (والسابع خبر لالنفى الجنس) اى لنفى الحكم عنه وهو ماسند الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق

٣ امتناع الموانع (الصحة) ٤ زيد (الصحة)

كما سبق (وحكمه ايضا كحكم خبر المبتداء) كما ذكرنا فى خبر باب ان لانها من نواسخهما لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما ويجب فى بنى تميم ان دل عليه قرينة فينبغى ان يتعرض لذلك ولا يهمل فافهم (نحو لاغلام رجل عندنا والثامن) من التسعة (اسم ما ولا المشبهتين بليس) وهو ما اسند اليه يليهما لم يتعرض له لما مر ايضا (وحكمه كحكم المبتداء) لما مر (والتاسع المضارع الخالى عن النواصب والجوازم) واما الداخل عليه احديهما فمنصوب او مجزوم كما مر (نحو يضرب ويضربان) الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثانى لما بالحرف *(واما المنصوب فثلثة عشر) اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع * المنصوب (الاول) منها (المفعول المطلق) سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية * قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل (وهو اسم ما) اى معنى *انما ذكر الاسم فيه وفى امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى *والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اى فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول (فعله فاعل عامل) اى قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه او لا *فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التأثير المتبادر من الفعل* ولم يقل قام مع انه عد فى الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة تكلفا ليلائم ما فى الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوى*

ولم يشترط كون الفاعل مذكوراكما فى العامل لئلا ينتقض بما عامله
مصدر محذوف الفاعل او مبنى للمفعول كاعجبنى ضربك ضربا على تقدير
الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذالمصدر
لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل فى مفهوم المشتق فيصدق
عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل
معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول
لا لنسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل
موتا فى المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل
معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحى فلا حاجة
الى الصرف عن الظاهر * واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك
الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور فلا بد من الصرف
عنه * وماذكره فى الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل مايعم نائبه
فانما هو على مراد القاضى ليكون وجها لعدوله عن حد ابن الحاجب
لانه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا
اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث قال
عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به مايعم المشتق والمشتق منه لئلا
يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر
ان يراد به الاصطلاحى وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد
ورود الاعتراض لا يكون قرينة (مذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو
ضربت ضربا (او تقديرا) نحو فضرب الرقاب اى اضربوا * خرج به
مالم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده

فى الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور
مايعم الحكمى مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد
العموم (بمعناه) صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم * ومعنى الملابسة
اشتراكهما فى معنى مدلول لهما امامطابقة فيهما كضربى ضربا
او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربى
ضربة ذكره فى الامتحان * وهذا ظاهر وان خفى على الفاضل الجامى
حيث قال والمراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر
غير متمش فى النوع والعدد ومعمول المصدر * والمصنف رحمه الله حمل
مراد القاضى على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب
ولاحتماله لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا * ثم انه خرج به
مثل تأديبا فى ضربته تأديبا لان التأديب مايحصل الادب وما يليق
بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك * وكذا
كراهتى فى مثل كرهت كراهتى اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك
فى المدلول ان يقصد باحدهما مايقصد بالآخر ولم يقصد هنا بالعامل
ماقصد بالمصدر بل قصد تعلقه به * والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا
وبالعامل ماهو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب
وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعدما ثبت كونه معمولا لعامله ومنصوبا به
ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه
ينصب معمولات كثيرة * فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم
تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربى شديد اذ لم يسبق
فى كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد فى كلام المصنف رحمه الله

ولذا عدل القاضي عنه في اللب * هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك العلام ﴿نحو ضربت ضربا﴾ مثال لما هو للتأكيد ﴿وضربة﴾ بالكسر مثال لما هو للنوع ﴿وضربة﴾ بالفتح مثال لما هو للعدد *ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال ﴿وقد يكون﴾ العامل ملابسا ﴿بغير لفظه﴾ اى اسم مافعله او المفعول المطلق هذا هو الملائم للسباق ويجوز العكس امامادة ﴿نحو قعدت جلوسا﴾ او بابا نحو انبت الله نباتا ﴿وقد يحذف فعله﴾ الاصطلاحي والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل بدله هنا وكونه تكافا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق ﴿لقيام قرينة﴾ اذ لا حذف بدونها الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا ﴿نحو ايضا اى آض ايضا﴾ اى عاد ثم غلب في معنى مثل ماسبق ﴿ويجوز تقديمه﴾ اى المفعول المطلق او اسم مافعله ﴿على عامله﴾ لو للنوع او العدد اما لو للتأكيد فلا لان حق المؤكد التأخير كذا في الامتحان ﴿ولا يلزم﴾ اى المفعول المطلق ﴿لعامل﴾ كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب في غير المصدر مع انهما سيان في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا على مايدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على مايدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا *ثم ان اللازم

من نفى اللزوم جواز تركه لامساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد فائدته والا كان ذكره عبثا ﴿و﴾ المنصوب ﴿الثانى﴾ ﴿المفعول به﴾ قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه ايضا بخلاف غيره ﴿وهو﴾ فى اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام ذكره فى الامتحان* وفى الاصطلاح ﴿اسم ماوقع عليه﴾ اى تعلق به حسا اوعقلا وهو فى هذا المعنى وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة اوبها بقرينة التقسيم *فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشئ السقوط عليه ولا سقوط لشئ على زيد لوجود التعلق به عقلا ﴿فعل الفاعل﴾ اى حدثه القائم به* والمراد بالفاعل مايعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا فى مثل اعطى زيد درهما اذ زيد حينئذ لا يدخل فى الجنس حتى يحتاج الى اخراجه ٢ ويصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وماضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفد النفى نفيه ﴿وهو على قسمين عام﴾ للازم والمتعدى ﴿وهو المجرور بالحرف﴾ سوى فى واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه لا به والثانى مفعول له لا به كما مر فى بحث حرف الجر ﴿وخاص بالمتعدى وقدمر﴾ بحث المتعدى واللازم فى بحث العامل القياسى ﴿ويجوز تقديمه على عامله﴾ لقوته فى العمل وعدم المانع عنه* والمراد به مالبس اسم فعل ولا مصدرا

(فصل ٢ مفعول)

لماتقدم ان معموليهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق
فى بحثهما ولا مضافا اليه لشئ اذ المعمول لايتقدم على مالا يتقدم
عليه العامل فلايقال انازيدا غلام ضارب (نحوزيدا ضربت) وبه
مررت (وحذفه مطلقا) اى بقرينة نحو «اهذا الذى بعث الله رسولا»
اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء وهذا تكرار
لماسبق فى بحث العامل القياسى (وحذف فعله) اى عامله مر نظيره
(لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب) اى اضرب (و) المنصوب
(الثالث) من ثلثة عشر (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقا
للكافية لكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له وعكس فى اللب
لكون المفعول له سبب الفعل وجودا اوتصورا بخلافه (وهو اسم
ما) اى شئ (فعل فيه) اى فى ذلك الشئ (مضمون عامله) اى
ذلك الشئ فعلا اوشبهه اومعناه فالاضافة لادنى ملابسة اومحمول
على التسامح او على حذف المضاف * ولو قال مافعل فى مدلوله مضمون
عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب *او قال اسم مافعل فيه
مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لامكن التوجيه فى فيه
فافهم يعنى وقع فيه مدلول عامله الذى هوالحدث مطابقة كما فى
المصدر اوتضمنا كما فى غيره مؤثرا فيه فاعل العامل اولا من حيث انه
وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه
نحو شهدت اوفضل الله يوم الجمعة * فان وقوع الشهود والتفضيل
فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه *وخرج بقوله
مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون

العامل (من زمان اومكان) بيان لما واشارة الى القسمين اللذين مر بيان حكم كل منهما (وشرط نصبه) لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف رح كما مر فى بحث العامل (لفظا) لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط (تقدير فى وقدمر شرط تقديره) فى بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه) اى المفعول فيه (على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل على مامر فى بحث حرف الجر (ولو كان) العامل (معنى فعل) واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز غيره اولى (وحذفه مطلقا) بقرينة اولا (وحذف عامله لقرينة) نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت (و) المنصوب (الرابع) من ثلثة عشر (المفعول له) مثل مامر غير مرة قدمه لمامر من انه سبب الفعل ولان بحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما) اى شئ (فعل لاجله) اى واقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تأديبا وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامله) او مدلوله الذى هو الحدث تذكر ماذكر آنفا فلا يرد مثل وجدت التأديب الذى ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما فى عبارة ابن الحاجب (وشرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط (تقدير اللام وقدمر شرط تقديره) ايضا فى بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختاره

على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق ﴿ و ﴾ يجوز ﴿ حذف عامله لقرينة ﴾ كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته تأديبا ﴿ و ﴾ المنصوب ﴿ الخامس المفعول معه ﴾ قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى « لقد تقطع بينكم » على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفى الآية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ذكره فى الامتحان * وفى هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب حينئذ المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على غير ما هى له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور ﴿ وهو المذكور ﴾ اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة له * ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا

٣ كالمذكور سابقا (بعدالواو) خرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (لمصاحبة معمول عامل) فعلا اوشبهه اومعناه وخرج به تلك الحال *والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة *ولوكان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلاعدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لاغير بالاتفاق *وتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه دون الثانى تحكم صرح به الفاضل العصام *ثم ان معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه فى زمان واحد على ماذهب اليه الاخفش من انه لامفعول معه الا يصح عطفه على معمول عامل * واماعلى ماذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذلا ارتفاع فى الخشبة ولاسير فى النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء والخشبة فى العلو وبالثانى معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف (نحو جئت وزيدا) ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا اووزيد (ولايجوز تقديمه) بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب لاالواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ماهو الرأى الصحيح ولاالمعنوى اذلا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب ضيعته فى كل رجل وضيعته (ولا على المعمول المصاحب) لاقتضاء

٣ الذكور (نسخة)

معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله ﴿ولا﴾ يجوز ﴿تعدده﴾ كما لا يجوز تعدد معلما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد *ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات بها فقال ﴿و﴾ المنصوب ﴿السادس الحال﴾ وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها *قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه ﴿وهى﴾ فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا * وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماض والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة تدل على زمان انت فيه * وفى عرف النحاة ﴿ما﴾ اى منصوب اسما او جملة ﴿يبين هيئة الفاعل او المفعول به﴾ لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين *خرج بها التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقريا فانه يبين هيئة العامل * وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له * ثم الهيئة وهى الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو جاءنى زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى « فادخلوها خالدين » اى مقدرى الخلود وتسمى الاولى حالا

محققة والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها غالبا اولا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة * والثانية منتقلة ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها اومع المادة فالاولى نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام ﴿لفظا او معنى﴾ اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به فى اللفظ او معنويا بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا او مبتداء كما فى مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه فى المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو «بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا» وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله تعالى «ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين» فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين ﴿مثل ضربت زيدا قائما﴾ حال من الفاعل او المفعول به اللفظى ﴿وهذا زيد قائما﴾ حال من اسم الاشارة كما هو رأى الفاضل العصام او من زيد كما هو رأى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبيه والاشارة المفهوم من هذا ﴿وعاملها﴾ اى الحال ﴿الفعل﴾ مطلقا ﴿او شبهه﴾ كذلك ﴿او معناه﴾ وقدم ماهو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوى وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص الامتناع به ﴿وشرطها ان تكون نكرة﴾ لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا * وقال الفاضل العصام الاظهر

(ان)

ان الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتداء فاشتراطهم التنكير و تأويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاديوجب التنكير انتهى* ويؤيده قولهم فى بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه فى المعنى و التعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها فى المعنى والاصل فيه تنكير ﴿ ولا تنقدم ﴾ اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمر وقاعدا ﴿ على العامل المعنوى ﴾ لضعفه مع كونها فى المعنى كالمفعول فيه الذى يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذالم يتقدم المبتداء على الحال نحو قائما زيد فى الدار اوقائما فى الدار زيد واما اذاتقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وقدسبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله ﴿ ولا على ذى الحال ﴾ ولقد احسن فى هذه الزيادة اذبها يندفع الخلل الواقع فى عبارة الكافية ﴿ المجرور ﴾ بحرف الجر اوالاضافة لانها تابع و فرع له والمجرور لايتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا *ورد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا جاءنى زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا *واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا لكن لايسمى حينئذ فاعلا بل مبتداء بخلاف المجرور فلانقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا اوبزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا

مع انهم صرحوا بانه لايجوز اتفاقا الااذاجاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو « فاتبع ملة ابراهيم حنيفا » ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك فى المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ماصرح به الرضى والسيد عبدالله فى شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقهم * وقال الدماميني فى شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ماهو المحضة اذ فى غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها فى تقدير الانفصال فلا يعتدبها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الآن او غدا (فلا يقال مررت جالسا بزيد) ولا جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد* هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف رح* ونقل عن البعض الجواز فى الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا له فكأنه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به فى حكم المنصوب * فاذاقلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت هنداً واستدلالا بقوله تعالى «وما ارسلناك الا كافة للناس» اى الا للناس كافة * والمصنف رح لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذالمأول بالشئ لايلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى فى هذا الفن والآية الكريمة مأولة لاتصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اى عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا اعمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد اوكونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما فى مثل علامة لما تقرر

ان الحال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم فى الابلاغ ذكره الزجاج
والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع * قال ابن دريد
كل شئ جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله تعالى عنه
ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال ٥ كفه بخرقة اى اجعلها
٦ حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وماقيل
فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى «بشيرا
ونذيرا» فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس
كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحالية كافة حينئذ ركيكة
لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل على الهيئة على ماذكره بعض الكمل
ولو سلم عدم دلالتها عليه على ماذكره الرضى فلا يخلو عن الابهام
ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا
لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذى الحال
فلا يتجه ماقيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال
الظاهر ﴿ ولو كان صاحبها نكرة محضة ﴾ اى غير مخصصة بما سوى
التقديم ﴿ وجب تقديم الحال عليها ﴾ بشهادة الاستقراء * وقيل لئلا يلتبس
بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب *
ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره
لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفيد قوله
محضة * وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص المبتداء بتقديم الخبر الظرف فانها
بمنزلته * ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة * اقول
عدم الصحة فى الحقيقى مسلم واما فى التنزيلى الذى هو المراد هنا فلا فافهم

٥ كفها (نسخة)

٦ حولها (نسخة)

﴿نحو جاءنى راكبا رجل وتكون﴾ اى الحال ﴿جملة﴾ لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر ﴿خبرية﴾ لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شئ * ولما كان الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة ﴿فلا بد فيها﴾ اى فى الحال الكائنة جملة ﴿من رابط﴾ يربطها الى صاحبها ﴿وهو الضمير فقط فى المضارع المثبت﴾ مع فاعله اذ الكلام فى الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستمال من التجرد عن حرف النفى ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى «لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله اليكم» مأول بتقدير المبتداء او جعل الواو فى الاول للعطف * قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما فى التسهيل لم يحتج فى الثانى الى التأويل ﴿نحو جاءنى زيد يركب او﴾ الضمير ﴿مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده فى غيره﴾ اى المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى والجملة الاسمية * اما الضمير فظاهر لانه الرابط فى كل جملة وقعت موقع المفرد * واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها ﴿لكن الغالب فى الاسمية﴾ وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفى

على الاصح ولاتدل على الزمان فهى كنفى داخل على الاسميه ﴿الواو﴾
اما مع الضمير لقوتها فى الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها
لدلالتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب
ان يكون الرابط فيها فى غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط
من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية
وانفرادها متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا * وقال
الفاضل العصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولابد من ربطها
بالعامل لانها لتقييده والرابط به فى المفرد هو النصب وقد اختفى
فى الجملة فذكرت الواو بدله لدلالتها على المقارنة التى باعتبارها يربط
الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر فى الاستقلال غالبا ومنعت فيما هو شبيه
باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوزت فيما ليست مشابهته بتلك المثابة واما
الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر
﴿نحو جاءنى زيد لا يركب﴾ بالضمير وحده ﴿او ولا يركب﴾ به مع الواو
﴿او ولا يركب عمرو﴾ بالواو وحده مثال المضارع المنفى ﴿او﴾ جاءنى
زيد ﴿ركب﴾ بالضمير وحده ﴿او وركب﴾ به مع الواو ﴿او وركب عمرو﴾
بالواو وحدها مثال الماضى المثبت ﴿او﴾ جاءنى زيد ﴿هو راكب﴾
بالضمير وحده ﴿او وهو راكب﴾ به مع الواو ﴿او وعمرو راكب﴾ بالواو
وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها فى الفعلية عنده كما مر
ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا بحالها لان الشرط يقتضى الصدارة
وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضميرى ذى
الحال فيربط بالمبتداء لكونه لازماله فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءنى

زيد وهو ان تسأله يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل آتيك وان لم تأتنى (ويجوز تعدد الحال) كالخبر (نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله) اى الحال (بقرينة) مقالية او حالية (نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر) او لمن تهيأ له او شرع فيه اى سرا واذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لابد فيه من دليل *فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغى تقديمها عليه * ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثانى لايكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضى المثبت لان بما ذكر فى وجهه لايتم التقريب كما ذكره فى الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم *وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل (و) المنصوب (السابع) من ثلثة عشر (التمييز) ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو انسب للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لدفع الابهام قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى (وهو ما) اى نكرة (يرفع الابهام) لم يذكر المستقر كما ذكر ابن الحاجب والوضعى كما ذكره البيضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة المشترك مثل رأيت عينا جارية * والتوابع غير داخلة فى المقسم كما عرفت حتى تخرج بقيد (عن ذات) فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع (مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق) فى بحث الاسم المبهم التام (او) عن ذات (مقدرة) اشارة الى تقسيم

التميز في نسبة كائنة (في جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد) بالاضافة والتميز فيه عين غير اضافى خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغنى عن التميز على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب (او) في (ماضاهاها) اى شابه الجملة من اسم الفاعل (نحو الحوض ممتلئ ماء) اى ممتلئ شيئه والتميز فيه خاص بمتعلق ماانتصب عنه وفاعل مجازى في المعنى (و) اسم المفعول نحو (الارض مفجرة عيونا) والتميز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه (و) الصفة المشبهة نحو (زيد طيب ابا) والتميز فيه عين اضافى محتمل لهما اى طيب ابوه اوابوته ولم يذكر في المشابه المثال الذى يكون التميز فيه خاصا بالمنصب عنه اكتفاء بماذكره في الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التى ذكرها فيه اكتفاء بماذكره فيه اذلافرق في التميز بينهما (وابوة) عرض اضافى (ودارا) عين غير اضافى خاص بالمتعلق (و) زيد (حسن وجها) جزء المنتصب عنه (و) افعل التفضيل نحو زيد (افضل من عمرو علما) عرض غير اضافى (او) في نسبة كائنة (في اضافة نحو يعجبنى طيبه ابا وابوة) ودارا وعلما ووجها (وهذا التميز) اى مايرفع الابهام عن مقدرة (فاعل في المعنى) حقيقة اومجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التميز لايجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفى اشتماله على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى «وفجرنا الارض عيونا» فاعل في المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها كما في الجامى او في حكمه بجعل العامل مجهولا اى فجرت

عيونها كما فى شرح التسهيل و فى قول المصنف رح والارض مفجرة
عيونا اشارة ما الى الثانى فافهم ﴿فلهذا﴾ اى لاجل انه فاعل فى المعنى
﴿لايتقدم على عامله ﴾ كالفاعل والمازنى والمبرد يجوزان تقديمه
على الفعل وشبهه اذا المأول بشئ لايجب ان يكون فى حكمه من كل
وجه *وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام وذا ينافى الغرض
من التميز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا ﴿والتميز لايكون الانكرة﴾
بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر
﴿و﴾ المنصوب ﴿الثامن﴾ مايطلق عليه فى العرف لفظ ﴿المستثنى﴾
قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يمكن
تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسماه مختلفا
الحقيقة قسمه اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما
احكاما خاصة لايمكن اجزاؤها عليه الابعد معرفته بتعريفه فقال
﴿وهو نوعان متصل وهو﴾ اسم ﴿المخرج﴾ باعتبار الحكم والمراد
﴿عن متعدد﴾ علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذا الاخراج عنه يستلزم
الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات كجاءنى
القوم الازيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الانصفه ﴿بالاواحدى
اخواتها﴾ لم يفسرها اكتفاء بذكرها فى اثناء المباحث بيدانه فانه
بيد ولما بمعنى الاوقال الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف
بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقض وعدم التصريح ﴿ ومنقطع
وهو المذكور بعدها﴾ اى الاواحدى اخواتها حال كونه ﴿غير مخرج﴾
مدلوله ﴿عن متعدد﴾ للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءنى القوم

الاجارا او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم بباب الاواما في المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين ﴿والمستثنى﴾ مطلقا ولذا اظهر ﴿منصوب﴾ وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب ﴿اذا كان بعد الا﴾ احتراز عن سوى وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام ﴿غير الصفة﴾ بيان للواقع لئلا يذهل اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه ﴿في كلام موجب﴾ اى مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه * اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوزهو ويختار البدل ﴿تام﴾ اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجئ * قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ * ورد بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ وما في حكمه * وقيل ان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض* ورد بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا ﴿نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدما على المستثنى منه﴾ عطف على خبر كان وهو في كلام موجب

وبعد الا متعلق به قدمه عليه ليتشارك فيه المعطوف فان عليه لان المعطوف
على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه ولذا لم يعد كان فى هذين كما ٢ اعاد
فيما بعدهما فتبصر * وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديمه على
المتبوع (نحو ماجاءنى الازيدا احد او منقطعا) وجه الوجوب مامر
ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله (نحو جاءنى القوم الاحمارا) اى لكن
حمار الم يجئ قدم ماهو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلى
بيان ماهو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه
خبر ليس او لايكون قد بين فى مقام آخر وانما ذكرهنا لتتميم بحث المستثنى
والمنقطع وان بين فى مقام آخر لكن قدمهنا ايضا لاشتراكه مع ماقبله
فى كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بماليس من ذلك الملحق
للاشتراك فى موجب النصب (او) اذا (كان بعد خلا او) بعد (عدا)
لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره
اوالى بعض مضاف او مطلق نحو جاءنى القوم خلا او عدا زيدا اى
خلا اوعدا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا
وهما فى محل النصب على الحالية ولم تظهر معهما قد اصلا والفاعل
ليكون اشبه بالا * وخلا فى الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل
او ضمن معنى جاوز والتزام الحذف او التضمين فى باب الاستثناء ليكون
مابعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب (فى الاكثر) اى المستثنى
منصوب بعدهما على انهما فعلان فى اكثر الاستعمال (او) بعد
(ماخلا او) بعد (ماعدا) لكونه مفعولا به ايضا لان مافيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلايكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتأويل

(المصدر)

٢ اعادها (نسخه)

المصدر باسم الفاعل اوظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءنى القوم ماخلا اوماعدا زيدا اى خاليا اومجاوزا الجائى منهم اومجيئهم اوبعضهم اوبعض منهم زيدا اوقت خلو الجائى منهم اومجيئهم اوبعضهم اوبعض منهم اومجاوزته زيدا * وقال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان فى الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى مذسافر فيستغنى عن التزام حذف قد ﴿او﴾ بعد ﴿ليس او ﴾ بعد ﴿ لايكون ﴾ لكونه خبرا عنهما * والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به نحو جاءنى القوم ليس اولايكون زيدا اى ليس اولايكون الجائى منهم او بعضهم اوبعض منهم زيدا * وكل من هذه الافعال لايستعمل الا فى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف * وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوز وما كان ومايكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير وحينئذ لاحاجة الى بيان محل اعراب لها ولاالى تصحيح فواعلها ولاالى توجيه التزام ترك قد واضمار فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا بهذه الامور رعاية لاصولها لما رأوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ﴿ ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل﴾ لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل * قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل ﴿فى كلام غير موجب﴾ بعد الا اذ فى الموجب يجب النصب كما مر ﴿والمستثنى منه مذكور﴾ اذلو لم يذكر يكون على مقتضى

العامل ﴿ نحو ما جاءنى القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب ﴾ اى المستثنى ﴿ على حسب العوامل ﴾ اى اقتضائها ﴿ اذا كان المستثنى منه غير مذكور ﴾ فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور ﴿ نحو ما جاءنى الا زيد ﴾ وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد * ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك* وهذا فى الموجب قليل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح لانه لابد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب ﴿ و ﴾ المستثنى ﴿ مخفوض ﴾ اى مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة ﴿ بعد غير وسوى ﴾ بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما فى الاصل بمعنى مكان ثم استعير المعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا ﴿ و ﴾ بعد ﴿ حاشا ﴾ لكونها حرف جر ﴿ فى ﴾ الاستعمال ﴿ الاكثر ﴾ ومنصوب على المفعولية فى الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمراً وحاشا زيدا اى برأه الله تعالى عن ضرب عمرو ﴿ وعدا وخلا ﴾ لكونهما حرفى جر ﴿ فى الاقل واصل غير ان يكون صفة ﴾ لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر فى الاستعمال ﴿ ويحمل ﴾ على خلاف الاصل مع قلة ﴿ على الا ﴾ بالنقل الى معناه ﴿ فى الاستثناء ﴾ لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله* ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال ﴿ ويعرب ﴾ المحمول على الا اى يظهر الاعراب فى غير المحمول على الا ولو حرفا فى المعنى لكونه اسما فى الاصل والصورة

﴿ كاعراب ﴾

(كاعراب المستثنى بالا) لانتقال اعراب المستثنى اليه لما لم يجر به (على التفصيل) المذكور من وجوب نصبه لوفى موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل فى غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل فى المفرغ (واصل الا الاستثناء) لكونه موضوعا له ولذا اكثر فى الاستعمال (وقد يحمل على غير فى الصفة) على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك (اذا تعذر الاستثناء) بكلا قسمين بان لم يعلم دخول مابعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذا لحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلاضرورة (فيكون مابعدها صفة) فى الظاهر واللفظ والا فالصفة فى التحقيق والمعنى هى الا ليس الا الا انها لما كانت حرفا فى الاصل والصورة اجرى اعرابها الذى كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه (لامستثنى) لتعذر الاستثناء والتعذر قديكون فى الجمع المنكور الغير المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اى فى السماء والارض (آلهة) جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الا الله) اى غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسدتا) اى لخرجتا عن الانتظام وقد يكون فى المعرف كجاءنى الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ماصرح به الاندلسى والمالكى وقديكون فى غير الجمع نحو جاءنى رجلان الا زيد وقديكون فى المحصور نحو جاءنى مائة رجل الا زيد (و) المنصوب (التاسع) من ثلثة عشر (خبر باب كان) اى الافعال الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره

مماسبق كماسبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الآتى فانه معمول الحرف (وامره) اى خبر باب كان (كامر خبر المبتداء) فى كونه واحدأو متعددا ومفردا وجملة وغير ذلك (ويجوز حذف كان) لكثرة استعماله (دون غيره) لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية (عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان) كان عمله (خيرأف) جزاؤه (خيروان) كان عمله (شرأف) جزاؤه (شر ويجوز فى مثله) اى مثل هذا الكلام فى مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثانى كمافى المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته * وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضدى علتى الاول ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا * ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير * وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعى نحو المرأ مقتول بماقتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعاشر اسم باب ان) وجه عدم التعريف مثل مامر * قدمه لكونه معمول ماهو مشبه بالفعل التام (وهو كالمبتداء) الافى صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام (لكن لايجوز حذفه) الا للضرورة لان كونه معمول الباب انمايظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل فى المحذوف * قال فى الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح (والحادى عشر اسم لا التى لنفى الجنس) قدمه لان عامله مشابه لان فبينهما شدة اتصال ولان عمل ماولا مختص ببعض اللغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما (نحو لاغلام رجل عندنا)

(وقد)

وقدم شرط العمل في بحث العامل ﴿ وقد يحذف ﴾ اسم لا ﴿ عند وجود الخبر ﴾ كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف ﴿ نحو لا عليك اى لا بأس والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس ﴾ قدمه لانه اسم وهو اصل في المعمولية ﴿ وهو مثل خبر المبتداء و ﴾ المنصوب ﴿ الثالث عشر ﴾ من ثلثة عشر ﴿ المضارع الداخل عليه احدى النواصب ﴾ الاربعة ﴿ نحو لن يضرب واما المجرور ﴾ من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة ﴿ فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقدم بيانه ﴾ في بحث حرف الجر ﴿ والثاني المجرور بالاضافة ﴾ معنوية اولفظية ﴿ ولا يجوز تقديمه ﴾ اى المجرور بالاضافة ﴿ ولا ﴾ تقديم ﴿ معموله المضاف ﴾ لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه بآخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى ﴿ الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب ﴾ لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» فتكون الاضافة كلا اضافة ﴿ ولا ﴾ يجوز ﴿ الفصل بينهما ﴾ اى المضاف والمضاف اليه ﴿ بشئ في السعة غير ما ﴾ اى شئ ﴿ سمع ﴾ من العرب وحفظ اى يجوز الفصل بهذا الشئ المسموع في السعة ﴿ ولا يقاس عليه ﴾ مالم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر «زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم» بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم «ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله» بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله «ترك يوما نفسك وهوا هاسعى

٣ فى رداها » وكقوله عليه الصلوة والسلام « وهل انتم تاركوبى صاحبى » والقسم نحو هذا غلام والله زيد (ولا) يجوز الفصل بينهما بشئ (فى الضرورة) الشعرية (الا بالظرف) كقوله لله در اليوم من لامها* قال فى الامتحان والحق فى هذا ماقال ابن هشام فى التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائز فى السعة وهو ماسبق واربعة مختصة بالشعر الفصل بمعمول لفظا غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء* الاول كقوله « تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها » اى تسقى ندى ريقتها المسواك والامتياح الاستياك* والثانى كقوله « ولا عدامنا قهر وجد ٤ صب » اى قهر وجد ٤ صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا* والثالث كقوله « من ابن ابى شيخ الاباطح طالب » اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح* والرابع كقوله « كأن برذون اباعصام زيد » اى كأن برذون زيد يااباعصام* ولا يخفى مابين كلاميه فى كتابيه من التنافى (وقد يحذف المضاف) بقرينة (فيعطى اعرابه للمضاف اليه) لقيامه مقامه (وهو) اى اعطاء اعرابه له بعد الحذف (القياس) والغالب (نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية وقد يبقى مجرورا على الندور) وهو ليس بقياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة اى ثواب الآخرة وقد يحذف المضاف اليه) بقرينة ايضا (و) قد (يبقى المضاف على حاله) بلا تنوين عوض ولا بناء (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف) فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبين (نحو) قوله « يامن رأى عارضا اسربه » (بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى الاسد) وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر *وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله

(اوكرر)

﴿او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو ياتيم﴾ بالنصب ﴿تيم عدى﴾ حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور ويبقى المضاف على حاله * وذلك مذهب المبرد والسيرافى * ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه * ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا * وتمامه «لا ابا لكم فلا يلقينكم فى سوءة عمر» والتيم قوم عمر بن نجاء وعدى اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم ياتيم المنسوب الى عدى لا ابا لكم اى انتم ه صغار لا ناصر لكم او انتم اولاد زناء مستحقون للهجاء لا تتركوا عمران يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم ﴿والا﴾ اى وان لم يعطف ولم يكرر كذلك ﴿ف﴾ لا يبقى بل ﴿ينون المضاف﴾ اى يعطى التنوين اياه ﴿عوضا عنه﴾ اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور ﴿ان لم يكن المضاف غاية﴾ وحسب ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه ﴿نحو قوله تعالى وكلا آتيناه ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان﴾ المضاف ﴿غاية وهى الجهات الست﴾ وقد سبقت فى بحث حرف الجر ﴿وحسب﴾ عطف على غاية ﴿ولا غير وليس غير منويا فيها﴾ اى فى تلك المذكورات من الغاية وغيرها ﴿المضاف اليه﴾ بلا عوض اذ لو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان خبرا من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم علة البناء حينئذ ولقلة الاخير لم يتعرض له ﴿يبنى﴾ المضاف فى كل منها لشبهه بالحرف فى الاحتياج ﴿على الضم﴾ جبرا

ه ضعفاء (نسخة)

لنقصانه بالقوى الحركات ﴿ واما المجزوم ﴾ من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة ﴿ ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا ﴾ في بحث العامل في المضارع ﴿ فان كانت ﴾ الجوازم ﴿ كلم المجازاة ﴾ حرفا او اسما وقدم معناها ﴿ تقتضى شرطا وجزاء ﴾ لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا * وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما او الشرط وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى * وقد مر وجه التسمية بهما * وفي التسهيل انهما اسمان للجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف * وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية ﴿ فان كانا ﴾ اى الشرط والجزاء ﴿ مضارعين ﴾ وذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى * ولذا قدمه * واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع * فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر فيه الجزم ولو جوازا فافهم ﴿ او الاول ﴾ اى الشرط فقط ﴿ مضارعا ﴾ والثانى ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية ﴿ بغير فاء ﴾ يعنى ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به في التسهيل * وفي العبارة مسامحة * والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغى ان يقدمه عليه

لئلا يتوهم الاشتراك* والمراد بالمضارع مالم يقترن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها فلا يدخل فى هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء ﴿ فالجزم ﴾ بهـا لفظـا او تقديرا ﴿ فى المضارع ﴾ شرطـا او جزاء بلا فاء ﴿ واجب ﴾ لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب اولا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك اوفانت مضروب * قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى ماضيا مستهجن لان فيه تأثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم* بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغى ان يقبح عطف الماضى على المضارع* الا ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط ﴿ وان كان الاول ماضيا والثانى مضارعا ﴾ بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح به الرضى فافهم ﴿ جاز الجزم ﴾ به لفظا او تقديرا لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع ﴿ والرفع فى الثانى ﴾ لضعف التعلق لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم لفظا او تقديرا وليوافق الاول لانه تابع له *واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتانى آته اوآتيه ﴿ وان كان الجزاء ماضيا ﴾ سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا وانما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف الماضى بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم اولما ﴿ متصرفا ﴾ لا غير متصرف كائنا ﴿ بمعنى المضارع ﴾ لا بمعنى نفسه ﴿ او مضارعا منفيا بلم اولما ﴾ لا بلن

اوما اولا فان حكم هذه المنفيات يجئ ﴿ فلايجوز دخول الفاء فيه ﴾ لتحقق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الاستقبال فلستغنوا فيه بالتعلق المعنوى عن الرابط اللفظى ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول وانجزام الثانى قبل دخول الاداة فيكون محلا ﴿ نحو ان ضربت ضربت ﴾ اى اضرب ﴿ اولم اضرب ﴾ اى لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط فى الاخير كونه مجزوما لفظا كما عرفت وفى غيره محلا ﴿ وان كان الجزاء جملة اسمية ﴾ سواء كان الشرط ماضيا اومضارعا كما يشير اليه فى الامثلة ﴿ او ﴾ جملة ﴿ ماضية ﴾ بتشديد الياء اى منسوبة الى الماضى بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ماسيأتى من الامرية الى الدعائية او بتخفيفها اى ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال جزئها كما فى ﴿ غير متصرفة ﴾ على الاول اى غير متصرف جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه انما يعتبر فى الفعل * وفى هذا تنبيه على مانقلناه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم داعى العدول عن هذا المسلك وليناسب ماقبله ﴿ او ﴾ ماضيا ﴿ بمعناه ﴾ اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله اومضارعا مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفى بعض النسخ ما بمعناه * وما اما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ماضيها بمعناه * انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها

﴿ ولئلا ﴾

ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده مما لا يخفى ﴿فلابد حينئذ﴾ اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه ﴿ من قد ظاهرة اومقدرة﴾ ليكون نصا على ان الماضى بمعناه ﴿ اومضارعا ﴾ اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين اوغيره صفة المضارع لا الجملة ﴿مقترنا بالسين اوسوف اولن اوما﴾ ليكون نصا على عدم تأثير الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال واخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال ﴿او﴾ جملة ﴿فعلية﴾ وفيه اشارة الى مانقلناه عن الفاضل العصام فى وجه التصويب ﴿ انشائية كـ﴾ الجملة ﴿الامرية﴾ اى المنسوبة الى الامر ﴿والنهيية﴾ اى المنسوبة الى النهى ﴿ والاستفهامية والدعائية ﴾ اى المنسوبة الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية ﴿يجب دخول الفاء فيه﴾ اى الجزاء لعدم تأثير الاداة فيه لوجوده قبلها فى البعض ولعدمه بعدها فى البعض فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى فلا جزم فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل فى البعض فافهم ﴿ نحو ان ضربت فانت مضروب ﴾ مثال للاسمية ﴿ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ﴾ مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة ونحو ﴿«فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيئا»وهو خير لكم» مثال لغير المتصرفة من افعال المقاربة ﴿ وان كان قميصه قد من قبل فصدقت ﴾ اى فقد صدقت وقوله تعالى «ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل » مثال الماضى بمعناه * واعلم ان من خصائص كان بقائه على المضى اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا فى الرضى*

وقال ابن مالك رحمه الله كل مادخل عليه ان وهو ماض لايمكن انقلابه الى المستقبل لابد من تأويله بامر استقبالى وان كان فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك ﴿وان تعاسرتم فسترضع له اخرى﴾ مثال المضارع المقترن بالسين ﴿ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه﴾ مثال المضارع المقترن بلن ﴿ ونحو ان ضربك زيد فاضربه ﴾ مثال الامرية ﴿او فلا تضربه﴾ مثال النهيية ﴿ اوفهل تضربه ﴾ مثال الاستفهامية ﴿وان تكرمنى فيرحمك الله ﴾ مثال الدعائية وان جئتنى فليتك مكرم اوفالا تنزل ﴿وان كان﴾ اى الجزاء ﴿ مضارعا بغيرها ﴾ اى بلاسين وسوف ولن وما ﴿مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء﴾ نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى ﴿مع﴾ جواز ﴿الرفع﴾ نظرا الى مامر من ان الفاء يمنع الجزم ﴿و﴾ يجوز ﴿حذفه﴾ اى الفاء ﴿مع الجزم﴾ نظرا الى وجود التأثير من حيث انها خلصته للاستقبال اما فى المثبت فظاهر واما فى المنفى بلا فلانها للنفى المطلق على الصحيح ﴿نحو ان تضرب اضرب﴾ بحذف الفاء مع الجزم ﴿او فاضرب﴾ بها مع الرفع مثال المثبت ﴿او لا اضرب﴾ بالحذف مع الجزم ﴿ اوفلا اضرب ﴾ بها مع الرفع قال سيبويه لايقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الاعلى اضمار يصرفه عن الجزم مثل «فمن يؤمن بربه فلا يخاف» اى فهو لا يخاف فيكون اسمية فى التقدير * وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع لايصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لاحاجة اليه وارتضاه الرضى

والمصنف رح لان ماذكر فى وجه الاقيسة مندفع بماذكرنا فى وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كمامر ويعتبر الجزم فى محل الجملة (واما المعمول بالتبعية) وهو الثانى من النوعين الاخصر الانسب للاول الثانى لكن غير الاسلوب لبعد مابينهما * وهو على ما فى اللب ماتبع سابقه فى الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدى لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة * ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم * وفى تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينه فى الامتحان (خمسة) بالاستقراء (ولا يجوز تقديم شئ منها) اى الخمسة (على متبوعها) فى السعة * واما فى الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام (وعاملها عامل متبوعها) كما هو مذهب سيبويه * اما فى الصفة والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صارا كمفرد منسوب اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا لتحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى * واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالامر الجلى * واما فى البدل فلان المبدل منه

فى حكم المطروح فكأن العامل باشر الثانى ووافقه فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتأخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى «لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم» حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع * اذليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا * واما فى العطف بالحروف فلان كون الحروف واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسى وابن جنى خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومهما لاحد القبيلتين كما هو حق العامل (واعرابها) اى الخمسة (كاعرابه) اى متبوعها ولو محلا او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو «بدا لى انى لست مدرك مامضى» «ولا سابق شيئا اذا كان جائيا» فان سابق مع كونه مجرورا عطف على مدركا مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه لانه فى موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء * واما الرفع فى العاقل على احد الوجهين فى المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز * المعمول (الاول) من تلك الخمسة (الصفة) قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة (وهى تابع) خرج به غيره من المعمولات (يدل) بهيئة تركيبه مع

(متبوعه)

متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ماصرح به الفاضل العصام فى الاطول شرح تلخيص المفتاح ﴿على معنى﴾ ثابت ﴿فى﴾ مدلول ﴿متبوعه﴾ ولا يدل عليه المتبوع * خرج به سائر التوابع * ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءنى رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت فى الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل فى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه * وانما سمى وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى فى متبوعه لجريان الاعراب على مايدل على حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا ﴿مطلقا﴾ غير مقيد بزمان النسبة * وعلى ماقررنا لا يرد البدل والعطف بالحروف فى مثل اعجبنى زيد علمه او وعلمه والتأكيد فى نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية * ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح فى الامتحان فيخرج بمطلقا اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام * وماقيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبيه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فرده المصنف رح بانه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز فى تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة

التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التأنيث * وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة المعانى (ويجوز تعددها) لما مر فى الخبر (نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة) حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهنى * لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله «ولقد امر على اللئيم يسبنى» كما لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو مررت بالرجل مثلك او خير منك (بالجملة) لخلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى فى المتبوع كالمفرد (الخبرية) لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه * قال الفاضل العصام قيدها بها هنا واطلقها فى الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتداء ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية (ويلزم فيها الضمير) الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه لظننت فى بادئ الرأى اجنبية * وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها * فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى ربط الحال ايضا فوق المبالغة فى ربط الخبر (نحو جاءنى رجل قام ابوه وقد يحذف) الضمير (لقرينة) نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس اى فيه (ويوصف) اى يقع الوصف (بحال الموصوف) بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف او جملة * ولذا قدم بيان كونه جملة على

هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن فى نفس الامر
هو وجهه اوعينه اوغيرهما (وبحال متعلقه) كذلك * فزيد الحسن
نفسه اوذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد معنى يوصف
بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار معنى
اعتبارى حاصل فى الموصوف باعتبار تركيبه معه * ولما قسم الى قسمين
اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال (فالاول) اى الوصف
بحال الموصوف (يتبعه) اى الموصوف فى عشرة امور يوجد فى كل
تركيب اربعة لاتحادهما فى المعنى (فى التعريف والتنكير) حقيقة
اوصورة كما فى الجملة (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث)
والاعراب تركه حذرا عن التكرار * ولا وجه لاستثناء مايستوى فيه المذكر
والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة * وذكر الواو فى الجميع لارادة
النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما الذكر او الا فى الاثنين (نحو
جاءنى رجل عالم وجاءتنى امرأة صالحة والثانى) اى الوصف بحال
المتعلق (فى الاولين) من السبعة اى التعريف والتنكير (فقط)
دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم فى بحث الفاعل * ولذا لم يقل
وفى البواقى كالفعل كما قال ابن الحاجب * اذلم يسبق فى كلامه ذلك
على ان هذا فى كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد
(نحو جاءنى رجال راكب غلامهم) او الزيدون الراكب غلامهم *
ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين فى بحث الفاعل
اراد ان يبينهما فقال (والمعرفة) ولله دره حيث لم يحوج الطالب

الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوى * قدمها مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا محضا (ما) اى اسم (وضع) وضعا جزئيا او كليا (لشئ) ملتبس (بعينه) اى بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة * فان رجلا مثلا موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية * فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها * وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة * كذا ذكره الفاضل العصام * وقال فى الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوى الى ما فيه اشارة الى معين * وقال العلامة التفتازانى والاحسن ماقيل ان المعرفة ماوضع ليستعمل فى شئ بعينه والنكرة ماوضع ليستعمل فى شئ لا بعينه * فالمعتبر فى التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا لانه ليس بحسب دلالة اللفظ * واختاره ابن الكمال الكامل فى الاصول * وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ماوضع ليستعمل فى شئ بعينه * واستبعده الفاضل العصام * وبعضهم ماوضع لافادة شئ بعينه * واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى * ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة فى هذه الثلثة

(وان)

وان لم تكن داخلة فی وضعها الشخصی لکنها داخلة فی النوعی* فبالنظر الی هذا لم یعدل عنه* وماذکره فی الامتحان بالنظر الی الشخصی الذی هو المتبادر عند الاطلاق *وفی کلام العلامة اشارة الی هذا حیث قال والاحسن ﴿والنکرة ماوضع لشیء لابعینه﴾ ای غیر معین* هذا اذا کانت موضوعة لفرد مامن الجنس کماذهب الیه الرضی او لشیء لاملتبس بعینه ای من غیر اعتبار تعینه اذا کانت موضوعة للماهیة المطلقة ویکون اعتبار الفرد من الخارج کالتنوین وغیره *ورجحه السید السند فی تصانیفه قاله الفاضل العصام ﴿والمعرفة ستة انواع﴾ بالاستقراء ﴿النوع الاول المضمرات﴾ فانها موضوعة لمعان معینة من حیث انها معینة باعتبار امر کلی * فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتکلم الواحد مثلا من حیث انه یحکی عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء کل واحد منها بخصوصه بحیث لایفهم الا واحد بخصوصه علی ماهو رأی المحققین من المتأخرین* لابازاء القدر المشترک کماهو رأی المتقدمین * قدمها لکونها اعرف مماعداها * واعرفها ضمیر المتکلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس فی الجملة فانه یتطرق فیه مالایتطرق فی المتکلم ثم الغائب فانه وان احتیج الی لفظ یفسره لکن هذا بمنزلة وضع الید علیه ﴿وهی اربعة اقسام﴾ بالنظر الی ماقبله والی اعرابه ﴿القسم الاول مرفوع﴾ محلا ﴿متصل﴾ قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل فی الضمائر الاتصال ولایسوغ المنفصل الالتعذر المتصل ﴿وقدسبق﴾ فی بحث الفاعل ﴿والقسم الثانی مرفوع منفصل وهو هو هی هما﴾ للتثنیتین* ولذا ذکره بعد المفردین*

ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما فى عبارة غيره * ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال (هم هن انت) بالفتح (انت) بالكسر (انتما كما (انتم انتن انا نحن) انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الترقى ومن بدأ بالمتكلم راعى اسلوب التنزل (والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل) لايفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به * فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه * ولذا اختلف فى ضمير الضاربه * قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به * وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا (نحو ضربه ضربها ضربهما) مثل هما (ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربنى ضربنا ونحوله الى آخره) لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لى لنا (والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياى ايانا * والنوع الثانى) من الستة (العلم) وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئى * تركه لما فى الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز * ويخدشه عدم الفرق فى الاستعمال بينها وبين اسد * فالحق ما قاله ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف (وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس) عينا اومعنى (نحو اسامة وسبحان) علما لحقيقة التسبيح على رأى * قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا (والنوع الثالث)

من الستة ﴿اسماء الاشارة﴾ ولما دل الاسم على الحد اكتفى به * والاشارة حقيقة فى الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكأنه محسوس مشاهد * قدمها على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط بخلا فها فانها بالعين ايضا ﴿وهى﴾ مبتداء خبره محذوف ﴿ذا﴾ مبتداء خبره ﴿للمذكر﴾ المفرد اى للاشارة اليه * ويمكن ان يجعل ذا مبتداء ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول ﴿ولمثناه﴾ اى المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع ﴿ذان﴾ رفعا مبتداء مؤخر او ثان بتقدير منها كذا ﴿وذين﴾ نصبا وجرا ﴿وللمؤنث﴾ المفرد ﴿تا﴾ بقلب الذال فى المذكر تاء اذ العادة هى الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام ﴿وذى﴾ بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التى هى علامة التأنيث فى تضربين * وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا ﴿وتى﴾ بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق ﴿وته وذه﴾ بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف والوصل اجراءله مجرى الوقف وبكسرها بلاياء ﴿وتهى وذهى﴾ بوصل الياء * وذات لم يذكرها لقلتها ﴿ولمثناه﴾ اى المؤنث ﴿تان وتين﴾ قال فى الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا ﴿ولجمعهما﴾ اى المذكر والمؤنث ﴿اولاء مدا وقصرا﴾ فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل ويرسم الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود ﴿ويلحق اوائلها﴾ اى اسماء الاشارة ﴿حروف التنبيه﴾ للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره * وهو ها لاشتهار اختصاص اما والا بالجملة مالم يلحق

اواخرها اللام* فلا يقال هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان ﴿ نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب ﴾ تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد وضديه *وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما او عدم القصد بالنسبة *واسم الاشارة لا يضاف* وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها*ومنع مستنداً نحو افعل *واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه*ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا ﴿ فيقال ﴾ فى المذكر المفرد ﴿ذاكَ﴾ بالفتح وفى المؤنث المفرد ﴿ذاكِ﴾ بالكسر وفى تثنيتهما ﴿ ذاكما ﴾ وفى الجمع المذكر ﴿ ذاكم ﴾ وفى المؤنث ﴿ ذاكن ﴾ انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته فى الحرفية ﴿وكذا﴾ اى مثل ماذكر اولفظ ذا فى تصرف حرف الخطاب المتصل بآخره ﴿ البواقى ﴾ من ذان الى اولاء نحو ذانك الى آخره وتاك الى آخره وتانك الى آخره واولئك الى آخره فيصير خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فبضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ماذكر * وقال البيضاوى وجاء افرادهما مطلقا ﴿ ويجمع بينهما ﴾ اى حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الآخر ﴿نحو هذاك ويقال﴾ اى يقول العرب ﴿تلك﴾ فى تى ﴿واولالك﴾ فى اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية وهو

جائز على ما في التسهيل * ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف من تا لما مر لكنه قليل * ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن (وذانك وتانك مشددتين) اذا المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع (للبعيد) لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى * قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضى واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام بانه ينبغي حينئذ ان تكونا للمتوسط كما بالتخفيف* ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط* اقول لا بعد في افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام في لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع* وقال المبرد الاصل ذان او تان لك جعل اللام نونا وادغم* ورده ايضا بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك * اقول ذلك ممنوع لوجود مثل اطرد وادمع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثاني *وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء* اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فمنوع لجواز مثل لبد على انه يمكن ان تدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضى وارتضاه الدماميني* ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد معها كما لا يصح هاذلك وقد جاء* اقول مجيئه لعدم اللام لفظا

فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه *وقيل اللام
كانت قبل النون * وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفها باللام
وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة *وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون
ياء (واما ثمه) بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية
اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لاغير (وههنا وهنا) بالفتح
والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر (وهنالك فللمكان) الحقيقى
الحسى (خاصة) لاتستعمل فى غيره الامجازا* والثانى للقريب وماسواه
للبعيد (والنوع الرابع) من الانواع الستة للمعرفة (الموصول) بغيره
وهو معنى الاسمى *واما الموصول به غيره فعنى الحرفى ذكره الفاضل
العصام *وهو فى الاصطلاح مالا يصير جزءاً الا بخبرية وعائد *وتركه لانه
لايفيد للمبتدى لاستلزامه الدور بل يفيد لم عرف عدم صيرورته جزءً
فى الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح *ومعرفة الافراد
تحصل بالتعداد *قدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته
لاسماء الاشارة فى كونه من المبهمات (ولابدله) اى للموصول
فى جزئيته من الجملة (من صلة) ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود
بمضمونها بين المتكلم والسامع على ماهو وضعه *ولذا قيدها بقوله
(جملة خبرية معلومة للسامع) فى اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما
معلوم الوقوع له قبل التكلم بها *ولاحكم فى المفرد فضلا عن المعلومية*
والانشائية لايعرف مضمونها الابعد ايرادها ولوكانت الخبرية غير
معلومة له ٣ لاتصح ان تكون صلة *وبما ذكرنا اندفع مايقال ان الموصول
لوكان معرفة بالصلة لكانت النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها *فيلزم

٣ (لايصح)

عدم الفرق فی من مثلا بین ان یکون موصولا او موصوفا فی مثل
قولك لقیت من ضربته *اما اندفاع الملزوم فظاهر *واما اندفاع اللازم
فلان معنی الاول بحسب الوضع لقیت الانسان المعهود بکونه
مضروبالك ومعنی الثانی لقیت انسانا مضروبالك وفیه تخصیص
لکنه لیس بوضعی* والتفصیل یطلب من الرضی والدمامینی ٣ شرح
التسهیل* هذا علی ما هو المشهور * وقال الدمامینی والعهد غیر لازم
بل هو غالب وقد یراد به الجنس فیوافق صلته کقوله تعالی « کمثل الذی
ینعق بما لایسمع » وقد یبهم الصلة قصدا الی تعظیم الموصول کقول
الشاعر « فان استطع اغلب وان تغلب الهوی * فمثل الذی لاقیت یغلب
صاحبه »(فیها) ای الجملة (ضمیر عائد الی الموصول) للربط به خص
الضمیر بالذکر لغلبته واصالته * وقال صاحب التسهیل اوخلفه
ای الضمیر * وقال الدمامینی فی شرحه المراد به الظاهر کقوله
«ایارب لیلی انت فی کل موطن * وانت الذی فی رحمة الله اطمع » ای
فی رحمته * لکن قال ابو علی منهم من لایجیزه * وقال بعضهم لم یجزه
سیبویه فی الخبر فنی الصلة * اولی فظهر من هذا ما فی الامتحان
ان العائد عام کعائد المبتداء کذا فی التسهیل * وقال الفاضل العصام
والاصل کون الضمیر غائبا لان الظواهر باسرها غیب * وقد یعدل
عنه اذا کان الموصول او موصوفه خبرا عن المتکلم او المخاطب نحو
قول علی رضی الله عنه «انا الذی سمتنی امی حیدرة» ونحو انت الذی
قلت و* اما اذا کان کل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا یجوز
الا الغیبة نحو الذی قال انا او انت *اذ فی الذی قلت اغناء عن الاخبار بانا

٣ فی شرح (المغنی)

اوانت ونحو انا حاتم الذى وهب المائتين * واما اذا وجد الضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا (ويجوز حذفه) اى الضمير كثيرا لو مفعولا وقليلا لو مبتداءً او مجرورا (عند قرينة) اذ لا حذف بدونها الا منسيا * ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه جزءً من الصلة (وهو) اى الموصول (الذى) هو (للواحد) المذكر * واللام الاولى حرف تعريف باجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوع الاوصاف وشئ منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف * والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين لتفصل بين الاولى والذال الساكنة التى هى الموصول ثم كسرت واشبعت * قال الفاضل العصام هذا مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها له (ولمثناه) اى الواحد (اللذان) رفعا (واللذين) نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان واللتان (وجمعه) اى المذكر * قيده فى التسهيل بالعاقل (الذين فى الاحوال الثلاث) من الرفع والنصب والجر (والتى) كالذى هى (للواحدة) المؤنث (ولمثناها) اى الواحدة (اللتان) رفعا (واللتين) نصبا وجرا (ولجمعها) المؤنث (اللواتى) وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معا (واللائى) بالهمزة والياء (واللاى) بالياء فقط ساكنة او مكسورة (واللاتى) بالتاء والياء (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر (واللوائى) بالهمزة والياء * قال مولانا السيد عبدالله فى شرح

(لب)

لب الالباب الظاهر ان هذا واللواتى جمع الجمع (وذا) عطف على الذى الواقع (بعدما) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذا صنعت اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونهما اسمين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شئ * فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا فى كونهما فعليين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف (ومن) ٤ الذى العلم الا انه يتجوز (وما) فى الغالب لغيره ولصفات ذى العلم وللمبهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كذا ذكره الفاضل العصام (واى) للمذكر (واية) للمؤنث (والالف واللام) اى مجموعهما على مافى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى * لا اللام وحده على ماهو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كهل ذكره فى الامتحان * لكن هذا مخالف لما سبق * ولعله تمشى فى احد الموضعين على احد الرأيين وفى الآخر على الآخر الكائنان (فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى) فى المذكر (او التى) فى المؤنث (والنوع الخامس) من الستة (المعرف باللام سواء كان للعهد) الخارجى على ماهو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها اما فردا او افرادا (نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل) المعهود المذكور (او للجنس) كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فتسمى لام الحقيقة (نحو الرجل) اى جنسه (خير من المرأة) * اى جنسها او من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فتسمى لام الاستغراق كقوله تعالى «ان الانسان لفى خسر الا الذين» الآية او فى ضمن بعض الافراد بلا تعيين فتسمى لام العهد الذهنى نحو

٤ للنوى (السخفة)

ادخل السوق واشترا اللحم حيث لاعهد (و) المعرف (بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يارجل) والافنكرة نحو يارجلا * والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل فى المعرف باللام * اذا اصل يارجل مثلا ياايها الرجل والمصنف رح لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا (والنوع السادس) من الستة (المضاف الى احد هذه الخمسة) بالذات او بالواسطة مما تصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لاتصح الاضافة الى المعرف بالنداء وما ذا (اضافة معنوية) ان لم يتوغل فى الابهام كمثل * وغير وقد سبق ان اللفظية لاتفيد تعريفا (نحو غلام زيد) او يد غلامه * وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور (و) التابع (الثانى) من الخمسة (العطف بالحروف) اى المعطوف باحدها * قدمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السائر كما يجئ ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجئ فى التاكيد * وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه فى غير الواو الفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) التى هى للعطف حقيقة * فلا ترد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى « وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم » على رأى * والتأكيدات الواردة بالفاء اوثم لمجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله * وكون المعطوف على الصفة مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع * كيف ولو كان

(كذلك)

كذلك لاستحق الرفع من جهتين * وجعل الرفع الواحد اثر الكلا المقتضيين ممتنع * وجعله لاحدهما والتقدير للآخر مما لم يقل به احد ﴿ وهى ﴾ اى تلك العشرة * ولقد احسن فى عدها هنا * وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل ﴿ الواو ﴾ للجمع مطلقا ﴿ والفاء ﴾ له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب ﴿ وثم ﴾ للترتيب معها ﴿ وحتى ﴾ له معها ايضا لكنها فيه اقل * وهى فيه ذهنية لا خارجية كما فى ثم * والمعطوف به جزء قوى او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة * فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك ﴿ واو واما وام ﴾ لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم * وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلثة * والا فالاو لان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان حينئذ للمعين عنده بخلاف ام * وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها احد المستويين والآخر ام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما * لا بنعم اولا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيطلبه * والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى فتستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاء وفى الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ﴿ ولا ﴾ لنفى ما اوجب للاول نحو جاءنى زيد لا عمرو * فهى لازمة للايجاب ﴿ وبل ﴾ للاضراب مع الايجاب كجاءنى زيد بل

عمرو *وامامع النفى فلصرف حكم النفى عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول ولاثباته لما بعده على آخر (ولكن) فى عطف المفرد للاثبات بعد النفى كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو فهو نقيض لا وفى عطف الجملة للاثبات بعد النفى وللعكس فهو نظير بل نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وماجاءنى زيد لكن عمرو قدجاء فهو لا يفارق النفى (واذا عطف) اى العطف بالحروف اووقع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) بارزا اومستترا احترازعن المنصوب والمنفصل فانه لاشرط للعطف عليهما (يجب تأكيده بمنفصل) ويقبح تركه * يعنى ان شرط العطف عليه التأكيد به فالجزاء شرطه لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده فى الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن *ولذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة كقوله تعالى «اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم» *ولذا لم يقيد قوله يجب تأكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام *ولما اوهم قوله يجب الى آخره جواز كون التأكيد مؤخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال (نحو ضربت انا وزيد) ونحو زيد ضرب هو وغلامه *وجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة * ولا يجوز العطف على التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك (الا ان يقع) بينهما (فصل) ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى «ما اشركنا ولا آباؤنا» (فيجوز تركه) اى التأكيد بلاقبح

مع جواز اثباته لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا *وقال المصنف رح وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ماذكروه استحساني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما كفى كان ماذكر في التأكيد مما لا يغني انتهى * فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيد اوغيره ليحصل به النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب استقباحهم العطف بدونه * وفي الفصل بالتأكيد فائدة اخرى وهي ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره * فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان اخصر وانسب وافيد تدبر * وانما جاز التأكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم مالزم في المعطوف من المزية * وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة (نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور) لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار (اعيد الخافض) حرفا اواسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم

العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار (نحو مررت بك وبزيد) وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قوله (والمال بينى وبينك) اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد * وقيل بالثانى كما فى الحرف الزائد نحو كفى بالله * ثم ان هذا مذهب البصرية فى حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له) من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يازيد والحارث وعمرو وعبدالله ويا عبدالله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعنى لزوم اجتماع التى التعريف لو لم يجرد مفقود فى المعطوف وسبب بناء زيد اعنى كونه منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لا فى عبدالله فلا يصح مازيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم او قائما لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد بالاتفاق) لان قيام الواحد مقام ٢ الواحد هو الاصل والمعقول (نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوى بمفهوم قوله (ولا يجوز) عطفهما بواحد (على معمولى عاملين) مختلفين اذ الواحد لا يقوى على القيام مقامهما * اظهر كالقاضى ما لم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط * وجعل العطف فى كلام الغير لغويا

٢ العامل الواحد (نسخه)

اعنى الميل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا
فى الامتحان (الا عند تقدم الجار) الذى هو احدهما سواء ولى المخفوض
العاطف اولا (على رأى) وهو رأى الكسائى والفراء والزجاج
والمروى عن الاخفش على ماذكره ابن هشام فى المغنى (نحو فى الدار
زيد والحجرة) بالجر (عمرو) وفى الدار زيد وعمرو الحجرة * ثم ان كان
المراد به تقديمه على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان فى الدار
زيدا والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوى غير متصور
كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤل الى تقديم
المجرور كما وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم
اتباعا لابن هشام عدول * ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة
لما فى الرضى نقلا عن الجزولى وغيره وما فى التسهيل ان قوله انه يجوز
العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف
كما فى المثالين او انفصل بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد
بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدمامينى فى شرحه وعزى هذا القول
الى الكسائى والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم الشنتمرى وهو
ايضا مخالف لما نقله الرضى عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه
الدمامينى بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا اربعة اقوال
احدها قول الاخفش وهو ما ذكر فى متنه والثانى انه يجوز مطلقا وهو
الذى نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين ونقل
ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط
تقديم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الشنتمرى

وابن الحاجب وان اختلفا فى التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى * وهو مذهب سيبويه والجمهور * فيجعل الجر فى المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ماقبل العطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل ﴿ والثالث التأكيد ﴾ والافصح التوكيد كذا فى مختار الصحاح * وهما فى اللغة التقرير * قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى العاطف فى اللفظى لما مر فيكون التأكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم * قال الفاضل العصام لواخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها فى البيان كترتيب وقوعها فى التركيب * وقد راعى ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة * ترك تعريفه * وهو مايقرر المتبوع على مايفهم من كلام البيضاوى بان يدل صريحا على مايدل عليه التأكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه * ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز اوالسهو اوعدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم الاختصاص بالنسبة اوالشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب * والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التأكيد عليها ﴿ وهو قسمان لفظى ﴾ سمى به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوى كما يجئ ﴿ وهو تكرير اللفظ الاول ﴾ اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ﴿ اومرادفه فى الضمير المتصل ويجرى ﴾ اللفظى ﴿ فى الالفاظ كلها ﴾ اسماء او افعالا اوحروفا مفردات اومركبات * قال المصنف رح ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف

(ابن)

ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى *بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لاالى التكرير الذى هو التأكيد الاصطلاحى او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوى ولايخفى مافيه من التكلف ﴿نحو جاءنى زيد زيد﴾ اوحسن بسن ﴿وضربت انت وضرب ضرب زيد﴾ ولالا اونعم نعم فى جواب اقام زيد ﴿ وزيد قائم زيد قائم ومعنوى ﴾ لانه يقرر معناه فقط* هو ﴿مخصوص بالمعارف﴾ من الاسماء *لايجرى كاللفظى فى الالفاظ كلها باتفاق البصريين * واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بماعدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لانحو رجال ودراهم ﴿ وهو ﴾ اى المعنوى ﴿ نفسه وعينه ﴾ بمعنى ذاته * ويجوز الجرباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءنى زيد بنفسه اوبعينه كذافى التسهيل وشرحه * ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيراً وتأنيثا *تقول جاءنى زيد نفسه وهند نفسها والزيدان اوالهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه ﴿وكلاهما﴾ للمذكر ﴿ وكلتاهما ﴾ للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ﴿ وكله ﴾ يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوارى كلهن ﴿واجمع واكتع وابتع وابصع ﴾ بالمهملة اوالمعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءنى

القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقى ولا يؤكد بكل وما عطف
عليه الا مايفترق اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى * اذ الكلية والاجتماع
لا يتصوران الا فى ذى اجزاء * واذا لم يصح افتراقهما لم يكن فى التأكيد
بهما فائدة ﴿ وهذه الثلثة ﴾ لعدم ظهور دلالتهـا على معنى الجمعية
﴿اتباع﴾ جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لا جمع تابع فان كون افعال جمع
فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام ﴿لاجمع﴾ لظهور دلالته عليه
يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فقوله ﴿ولا تتقدم﴾ هذه الثلثة
﴿عليه﴾ اى اجمع اذا اجتمعت معه ﴿ولا تذكر بدونه﴾ لعدم وفائها
بالمقصود لما مر ﴿فى الفصيح﴾ وفى غيره تذكر بدونه عطف تفسير
لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى
وفى نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فتكون تفسيرية وتفصيلية ﴿واذا
اكد المضمر المرفوع المتصل﴾ بارزا او مستكنا ﴿بالنفس والعين﴾ اى
باحدهما ﴿اكد اولا بمنفصل﴾ وجوبا دفعا للبس بالفاعل فى المستكن
وحمل عليه فى البارز * قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور
لا يكونان الا تأكيدين فلا يتصور الالتباس * واقول لو سلم ذلك فالالتباس
فى ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم *
واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك * وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته
لا تستعمل لغير التأكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان فى غير
التأكيد الا مبتداء فلا لبس ﴿نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه﴾ وضربت
انت نفسك او عينك * وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه

(حكمهما)

حكمهما ومع وجود الاختصار فى الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات * فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها * وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع ومايتفرع عليه عكس مافى الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كما فى الاول فافهم ﴿والرابع البدل﴾ فى اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة ﴿وهو﴾ فى الاصطلاح ﴿المقصود بالنسبة﴾ ولذا قدمه على عطف البيان *عدل عما فى الكافية *وهو بما نسب الى المتبوع *لاحتياجه الى التكلف *كما اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجئ فى مثل جاءنى زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك * وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هى مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلابد من زيادة تمحل * وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما فى بدل الغلط او حال نسبته من التقرر والتمكن فى الذهن كما فى البواقى وخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضيق زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شئ * وما اختاره المصنف رح من قوله بالنسبة مما صو به الفاضل العصام ﴿دونه﴾ اى المتبوع فخرج ماعدا العطف بحرف الاضراب * وقيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدوله فيعرض عنه

ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا
في معنى الاضراب هو الاخبار الذى وقع من المتكلم ولم يكن بطريق
القصد * ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر
المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى
الى الاعلى ويسمى بدل بدء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا
اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق
اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران فى كلام الفصحاء
وان وقع فى كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر
ان لا فرق بين الاضراب وقسمى بدل الغلط الا فى وجه التدارك
فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط
وان الغلط والنسيان يقعان فى كلام الفصحاء لكن يضربون
عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا فى الامتحان*
وينتقض التعريف بصفة اى وهذا وايهذا فى يا ايها الرجل ويا هذا
الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا
قال الفاضل العصام ﴿ واقسامه اربعة ﴾ بالاستقراء ﴿ بدل الكل ﴾
اى بدل هو الكل ﴿ من الكل ﴾ وهو المبدل منه ﴿ ان صدقا ﴾ اى البدل
والمبدل منه الكلان ﴿ على ﴾ شئ ﴿ واحد ﴾ وان لم يكونا مترادفين
او متساويين ﴿ نحو جاءنى زيد اخوك وبدل البعض ﴾ اى بدل هو
البعض ﴿ من الكل ان كان ﴾ مدلول البدل ﴿ جزء ﴾ مدلول ﴿ المبدل منه ﴾
فى الخارج ﴿ نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال ﴾ اى بدل مسبب
غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ﴿ ان كان بينهما تعلق ﴾

وملابسة (بغيرهما) اى الكلية والجزئية * وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا بل (بحيث تنتظر النفس) اى نفس السامع (بعد ذكر الاول) وهو المبدل منه (وتتشوق الى الثانى) وهو البدل (نحو سلب زيد ثوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر مايسلب منه اذ هو ليس ذاته بل مايحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب * واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه فى جاءنى زيد غلامه بدل اشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط (وبدل الغلط) اى بدل مسبب عنه (ان كان ذكر المبدل منه غلطا) صريحا او غيره فيشمل اقسامه الثلثة * الا انه خلاف الظاهر * اذ المتبادر من الغلط ماهو الصريح وحينئذ لايصح اطلاق قوله ولا يقع الى آخره ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع الى مافيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقى القسم الاخير مهملا مع انه لايقع فى كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان (نحو رأيت رجلا حمارا ولا يقع فى كلام الفصحاء بل يوردونه ببل ويجب وصف النكرة) المحضة المبدلة (من المعرفة) فيه اشارة الى انه لايلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما فى الوصف كجاءنى رجل غلام زيد (بدل الكل) اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما * وانما وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص

من غيره من كل وجه ﴿ نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا ﴾ لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر *فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقى لتغاير مدلوليهما فيما يقال اشتريتك نصفك واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار ﴿ و ﴾ التابع ﴿ الخامس ﴾ من الخمسة ﴿ عطف البيان وهو تابع جئ به لايضاح متبوعه ﴾ ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع *وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ﴿ ولا يدل على معنى فيه ﴾ اى فى متبوعه ﴿ نحو اقسم بالله ابو حفص ﴾ كنية عمر بن الخطاب رضى الله عنه ﴿ عمر ﴾ عطف بيان له ﴿ فمجموع ماذكرنا من المعمولات ﴾ على ماذكرنا ﴿ ثلثون ﴾ واما ماذكره ابن الحاجب منها على ماذكره فستة وعشرون *زاد فى المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجوازم وفى المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم ﴿ الباب الثالث فى الاعراب ﴾ تذكر ماسبق ﴿ وهو ﴾ فى الاصطلاح ﴿ شئ ﴾ حركة اوحرفا اوحذفا ﴿ جاء من العامل ﴾ بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها فى تعريف العامل * فلا نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعنى جاء منه ذاتا وصفة معا كما فى الاعراب بالحركة او صفة فقط كما فى الاعراب بالحروف* فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون

مؤمنون مصلحون اوتقول مسلمين مؤمنين مصلحين* وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة فسلمون ومسلمين مثلا مترادفان فى اصل الوضع الاان الواضع شرط استعمال الاول عندورود الرافع والثانى عندورود الناصب والجار لكنها اماغير دالة على شئ او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعانى الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة فى بعضها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هى الدلالة كما يحدث به فى الاعراب بالحركة صفة هى الحركة الدالة على المعانى المقتضية* ولهذا الكلام مزيد تفصيل فى الامتحان فان شئت فارجع اليه (يختلف به) اى بسببه صفة (آخر المعرب) لفظا اوتقديرا اومحلا *فالمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة ولوفرضا * فيشمل الحقيقى كدال زيد والمجازى كتاء قائمة وياء بصرى وواو مسلمون على ماهو المختار عنده من ان كلا منهما كلمة برأسها * قال المصنف رح للاعراب معنيان عام وهو مااقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ فلفظى وان منع حال فى آخره فتقديرى او فى نفسه فمحلى* وهذا تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام وخاص بالاولين *والانواع للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب فى الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى* فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لاالاصطلاحى والا ينتقض التعريف بخروج المحلى الذى فى المبنى *فلو قال آخر الكلمة كما فى تعريف العامل لكان اصوب

واظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب ولئن لم يسلم منه بذكر العامل فافهم *وان كان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلى المذكور من الحد والمحدود مع ذكره فى الاقسام *وجعله استطراديا لايناسب المرام كما لايخفى على ذوى الافهام * ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله فى التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور نفس محله *ثم انه لايخفى على كل من التقديرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلى لا الملحق به * ولو اريد بالاعراب مايشملها وزيد فى تفسيره او حمل عليه اولم يعتبر فيه قيد الواسطة (واريد٣) بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ماذكر خارجا عنهما *واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريب وهى من البعيد لكن يأباه مانقلناه عنه وتعريفه للعامل (وله) اى للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثانى بالاستخدام فافهم (تقسيمات اربعة) بالاستقراء (متداخلة) اى يدخل اقسام بعضها فى اقسام الآخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلايلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبنى واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبنى (التقسيم الاول) منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) ولذا قدمه (فنقول هو) اى الاعراب (اما حركة) وهى الاصل

(فيه)

(٣ـ)

فيه لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذاقدمها (او حرف) وهى ليسب باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضى ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة (او حذف) اى حذف احدهما للجزم ولذا اخرعنهما (والحركة ثلثة ضمة) سميت بها لضم الشفتين عندها (وفتحة) لفتح الفم عندها (وكسرة) لتسفل الفك الاسفل عنـدها فكأنه يكسر (نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان) ويضربون وتضربين (والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع) اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثانى) منها تقسيمه (بحسب المحل فهو) اى المحل الذى بحسبه هذا التقسيم (اما) معرب او ملابس (بالحركات المحضة) لامع الحذف (او بالحروف المحضة) لامعه (اوبالحركات مع الحذف اوبالحروف مع الحذف والاول) وهو مابالحركات المحضة (اماتام الاعراب) ملتبس او معرب (بالحركات الثلث) فى الاحوال الثلث غير تابع بعضها لبعض فى بعض الاحوال (بالضمة رفعا) اى مرفوعا اوحالة رفع (والفتحة نصبا والكسرة جرا) هذا هو الاصل ايضا اذبالشركة يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فاوجدفيه هذان الاصلان وهو ماذكره بقوله (فهو) اى تام الاعراب مما بالحركة المحضة (الاسم المفرد) لا المثنى والمجموع بقرينة

ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكرا او مؤنثا* وهو ماتغير بناء واحده للجمعية* احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعرب الاول بالحروف واعراب الثانى ناقص (المنصرفان) لايحتاج الى علة وبيان وماخرج منهما اومن احدهما فيحتاج اليهما كماسيجئ احترز به عن المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم* فان المنصرف على مافسره غير صادق على المعرب بالحروف كماسيجئ (نحو جاءنى رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص الاعراب بالحركتين) فقط وهو على نوعين الاول مايكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله (امابالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف نحوجاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد) وسيجئ ترك الكسرة فيه* وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة* والثانى مايكون المتروك فيه الفتحة وهوما اشار اليه بقوله (وامابالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو) اى مابالحركتين المذكورتين (جمع المؤنث السالم) وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ماسيجئ (نحوجاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى) وهو مابالحروف المحضة (ايضا) اى كما بالحركات المحضة (اماتام الاعراب بالحروف الثلثة) فى الاحوال الثلث على ماهو الاصل كمافى الاعراب بالحركة (بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرافهو) اى تام الاعراب مما بالحروف المحضة (الاسماء الستة المضافة) اذ غيرها بالحركة (الى غير ياء المتكلم)

اذالمضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجئ
(المفردة) اذالمثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف
لكنهما ليسا بتامى الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف
(المكبرة) اذا لمصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه
ومررت بابيه * وانماجعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها
ثابتة فى حال الاضافة سماعا بخلاف دم محذوفة نسيافى حال الافراد
بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلهاعلامة كما فى التثنية
والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنابسبب العارض
فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة * بخلاف نحودم اذ يحتاج
الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقدصار العين آخرا محلا للاعراب
بحذف اللام نسياوبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا
فلم يشبه الزائدفكان جزءً محضا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا
ولما لزم التحريك فى التصغير بسبب سكون الياء عاد الى اصل الحركة
ذكره فى الامتحان (واماناقص الاعراب بالحرفين امابالواو رفعا)
هذا هو اصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر
الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس مافى الكافية واللب (والياء نصبا
وجرافهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (جمع المذكر السالم)
وهو مالم يتغير بناءواحده للجمعية والتغيرفى نحوسنين وارضين وثبين
وقلين من الشواذ بعدتحقق الجمعية (واولو) جمع ذومن غير لفظه
(وعشرون اخواتها) اى نظائرها من ثلثين الى تسعين (نحو
جاءنى مسلمون واولو مال وعشرون) رجلا (ورأيت مسلمون واولى

مال وعشرين ومررت بمسلين واولى مال وعشرين اوبالالف رفعا والياءنصبا وجرافهو﴾ اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين ﴿المثنى﴾ وقد سبق ماهو ﴿واثنان﴾ وكذا اثنتان وثنتان ﴿وكلا﴾ وكذا كلتا بلاتنوين ولوبلا اضافة قاله الفاضل العصام ﴿ مضافاالى مضمر ﴾ اذلو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية ﴿ نحو جاءنى مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما﴾ ووجه عدولهما عن الاصل الاول قدسبقت الاشارة اليه فى الاسماء الستة * واماعن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال الثلث فلزم التوزيع *فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتى* والتثنية لكونها اكثراولى بالالف الاخف ولكونه ضميرهافى نحوضربا ويضربان *والواو لكونه اخ الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع فى الياء ففتحوا ماقبلها فيها وكسروا فيه ولما كانت هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجبر *وايضالم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها فى التثنية وفتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما * اذقدتزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين * ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى *واماكلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا فى الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب وكذا

كلتا* والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا
اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا فى الامتحان ﴿والثالث﴾ وهو ما
بالحركة مع الحذف ﴿لا يكون الا تام الاعراب وهو﴾ اى الثالث ﴿قسمان
لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول﴾ وهو ما كان محذوفه حركة
﴿الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير﴾ مرفوع بقرينة الآتى
اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم ﴿وهو صحيح﴾ الواو للحال
وهو فى عرفهم ماليس آخره حرف علة ﴿فرفعه﴾ اى رفع ذلك المضارع
﴿بالضمة ونصبه بالفتحة﴾ ولو تقديرا كما فى الوقف ولا يخفى ان ليس
المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية ﴿وجزمه بحذف الحركة﴾ ولو تقديرا
كما اذا التقى الساكن بعده ﴿نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب﴾
ولم يضرب القوم ﴿والثانى﴾ وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل ﴿المضارع
المذكور﴾ الذى لم يتصل بآخره ضمير ﴿ان كان آخره حرف علة﴾ واوا
او ياء او الفا ﴿فرفعه بالضمة﴾ تقديرا لاستثقالها عليها ﴿ونصبه
بالفتحة﴾ ولو تقديرا كما اذا كان الآخر الفا ﴿وجزمه بحذف الآخر﴾
مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها ﴿نحو يعزو﴾
ويرمى ويخشى ﴿ولن يغزو﴾ ولن يرمى ولن يخشى ﴿ولم يغز﴾ ولم يرم
ولم يخش ﴿والرابع﴾ وهو ما بالحرف مع الحذف ﴿لا يكون الا ناقص
الاعراب وهو﴾ اى الرابع ﴿الفعل المضارع الذى اتصل بآخره
ضمير مرفوع غير النون﴾ الذى هو لجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل
هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التأكيد كما سيأتى ﴿فرفعه بالنون
ونصبه وجزمه بحذفه﴾ لان الضمير المرفوع لما عد جزءً بدليل

سكون آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه فى مخرج اصلهما وكونهما علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه فى الافعال ايضا (نحو يضربان) ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين (ولن يضربا) ولن يضربوا ولن تضربى ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمى (ولم يضربا) ولم يضربوا الى آخره (فالمجموع) اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثانى احكام اخر لابد من معرفتها احتياج الى بيانهما فقال (والمراد) فى الاصطلاح (بالمنصرف) سمى به لكونه صرفا فى الاسمية ولذا سمى امكن اولرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره بدخول الجر والتنوين او لازدياده به *قدمه لاصالته ولكون مفهومه وجوديا (ما) اى اسم (دخله الجر) بالكسر لتبادره لاصالته كما سبق (والتنوين نحو زيد) لعدم مشابهته بالفعل وهذا لايصدق على المعرب بالحروف (وبغير المنصرف) سمى به لعدم ماذكر فى المنصرف (اسم معرب بالحركة) فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به فى الامتحان (لايدخله الجر) بالكسر

قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض (والتنوين) للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين * ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجرى عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تأثيرها وهي لا تتيسر الا بالتفصيل الآتي بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الآتي فافهم (وهو) اى غير المنصرف (على نوعين) الاول (سماعي) وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور (نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع) قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء في في الشعر خصا لا عشارا * والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسي الى تساعي هذا * قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا يقع في مفعل ولا في فعال في السعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان تكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في مفعل وجعل

ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءني القوم احاد اوموحد جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقي ﴿واخر﴾ جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقيل انه معدول عما معه من لموافقة المعدول للمعدول عنه في التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين والبناء او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس في آخره شيء من ذلك * وقال الفاضل العصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين فروعيت المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين منعت تلك الالفاظ او مثلث حال كونها ﴿صفات﴾ اذ لوكانت اعلاما للذكور صرفت عن الاكثر لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية لكنها لا تكون حينئذ مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف الاصلي اذ العارضي صار اصليا في المعدول لاعتباره

فى وضعه ﴿و﴾ نحو ﴿جمع وكتع وبتع وبصع﴾ حال كونها ﴿جموعا﴾ فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع فى الاصل افعل تفضيل لجمعاء شاذ وقس عليه البواقى والسبب فيها العدل التحقيقى والوصف الاصلى على الاصح ولاتضره غلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافى لانه بتقدير جميعهم حيث لايؤكد بها الا المعرفة وعدم ملائمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لايستلزم عدم ملائمة تقديرها وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلااداة فهو يشبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما فى الاول وانما قيد بجموعا لانها لوكانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق ﴿و﴾ نحو ﴿عمر وزفر وزحل﴾ اسم نجم من الخنس ﴿وقزح﴾ اسم جبل فى مزدلفة حال كونها ﴿اعلاما﴾ والسبب فيها العدل التقديرى والعلم ولو لم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد ﴿و﴾ الثانى ﴿قياسى﴾ وهو مالايتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه باداة السور الكلى فى قوله ﴿وهو كل علم على وزن﴾ اى هيئة ﴿مخصوص بالفعل﴾ فى الوضع الاول فلا يوجد فى الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم ﴿كضرب﴾ مجهولا ﴿وشمر﴾ مشدد العين علم لفرس الحجاج ومعناه فى الاصل اسرع فى المشى وبقم منقولا من العجم ﴿وانقطع واجتمع واستخرج﴾ وغير ذلك من اوزان الخماسى والسداسى معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا ﴿او فى﴾ محل ﴿اوله﴾ اى الوزن او مجازا

بالحلول (احدى زوائد المضارع) التى لها نوع اختصاص به وهى حرف اتين حال كون ذلك الوزن (غير قابل للتاء) المتحركة للتأنيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث كيعملة وارملة اذا سمى بهما فيدخل فى قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا لوزن الفعل كما لا يخفى (نحو يزيد ويشكر) واحد والسبب العلمية ووزن الفعل (وكل افعل التفضيل والصفة) اى كل ما كان على وزن الفعل موضوعا للتفضيل والصفة (نحو افضل) للتفضيل (وابيض) للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيدهنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعى اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثانى فعلاء (وكل اسم اعجمى) غير عربى فى الاصل (استعمل فى اول نقله الى العرب علما) سواء كان علما فى العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية فى العجمية وما وجه من التعميم للحقيقى والحكمى فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثانى ملحق بالاول دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفى وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا فى الامتحان ووجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربى فيضعف العجمة فلا تؤثر (وهو) اى والحال ان ذلك الاعجمى (زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون)

(كان)

كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع
لجودة قراءته * قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف ﴿وابراهيم﴾ هما
مثالان للزائد على الثلثة الاول للثانى والثانى للاول ﴿وشتر﴾ وسقر
فنوح منصرف * واعلم ان ههنا ثلثة مذاهب * الاول جعل العجمة
كالتأنيث المعنوى بدليل اعتبارها فى ماه وجور فيجوز فى نوح الوجهان
كهند فهذا للزمخشرى وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيقى وله
علامة تظهر فى بعض التصرفات والعجمة امر اضافى لا علامة لها
ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو
نوح واعتبارها فى نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع
قط منع الصرف فى نحو نوح بخلاف هند * والثانى عدم اعتبار تحرك
الاوسط فى العجمة اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره فى التأنيث لقيامه
مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب فى الجملة وهذا لا يعقل
فى العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شئ فلا وجه للتقوية
بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب
يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة
معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجد طولا مؤديا الى القلة فى لغة العرب
الا ترى الى كثرة نحو جعفر بخلاف الرباعى وهذا لسيبويه واكثر النحاة
وارتضاه الرضى * والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا
لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما تظهر الثمرة
فى نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره فى الامتحان وتبع ابن الحاجب
فى هذه الرسالة ﴿وكل مؤنث﴾ علما اولا ﴿بالالف مقصورة﴾ كانت

(اوممدودة) والمراد بها الهمزة المنقلبة لاماقبلها والتسمية بالالف
باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم (نحوحبلى وحمراء)
قيل انماقامت مقام العلتين للزومها الكلمة وضعا مثلا لايقال حبل
ولاحمر * بخلاف التاء فانها ان لزمت بعارض كالعلمية * ورده المصنف
رح بانه ان ارادوا عموم السلب فى التاء فمقوض بنحو ظلمة اذلا يقال ظلم
بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحوذكرى وضراء
وان ارادوا مجئ التاء للفرق مطردا فى بعض الصفات فكذا المقصورة
فى افعل التفضيل والممدودة فى افعل الصفة الاان يدعوا مع عدم تغير
الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الاان ينضم اليه قلب التاء هاء وهى
حرف خفى كأنه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم
للغالب والنادر كالمعدوم (وكل علم فيه تاء التأنيث لفظاً) زائدا على الثلثة
اوثلاثيا متحرك الاوسط اولا (نحو فاطمة وحمزة اوتقديرا) انماشرط
فيه العلمية لتصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان
ولانها وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى بلاخلاف بعدان كان حرف
معنى فيلزم (وهو) اى والحال ان العلم الذى فيه التاء تقديرا (زائد)
حروفه (على) الاحرف (الثلثة) علم المؤنث اولا (نحوزينب او)
هو (متحرك الاوسط) حال كونه (علما المؤنث نحوقدم اسم امرأة)
وينبغى ان يقول اوعجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه هذا الاشتراط
ضعف التاء المقدرة فلاتقوى قوة الملفوظة الابقيام شئ فى اللفظ مقامها
ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها فى مثل
عقيرب مع وجوبه فى مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل

وجوب الحذف فی مثل جمزی مع جواز حبلی والعجمة وان لم تکن مؤثرة
فی الثلاثی الساکن الاوسط علی الاصح فلا اقل من تقویة التأنیث
ولضعف هذین لایؤثران الا فیما فی مسماه تأنیث بخلاف الرابع کما اشار الیه
بقوله علم المؤنث وقیل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل
احد السببین ومزاحمتها لتأثیره ورده المصنف رح بانه لاطائل له اما
اولا فلان تأثیر العلل لیس لثقل بل للفرعیة واما ثانیا فلعدم لزوم الثقل
کیف والعلمیة والوصف والعدل لایتصور فیها الثقل بل حصول الخفة
فی الاخیر ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما
للذکور یدل علی ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنیث وقوته اذ الخفة
والمقاومة سیان فی الحالین (ولو سمی به) ای بذلك المتحرك الاوسط
(مذکر صرف) لغایة ضعف التأنیث حینئذ فلا یقول به الا القائم مقامه
بالذات فلو سمی بالزائد علی ثلثة منع لو تأنیثه اصلیا والا فنصرف
فی کل حال ککل مکسر بغیر تاء فان تأنیثه بتأویل الجماعة ولایلزم لجواز
تأویله بالجمع فمثل کلاب اذا سمی به مذکر صرف (ولو کان علم المؤنث
ثلاثیا ساکن الاوسط یجوز صرفه) لضعف تأنیثه (ومنعه) لوجود
السببین ولو کان احدهما ضعیفا (نحو هند وکل علم) فی الحال لیتحقق
الافراد لان منع الصرف حال الکلمة وهذا اولی من قولهم لیأمن
من الزوال فیحصل له نوع قوة ذکره فی الامتحان (مرکب من
اسمین) فی الاصل لان نحو النجم وبصری علمین منصرفان لان
الحرف لعدم استقلاله لایعتد بجزئیته فکانهما لاترکیب فیهما حتی یؤثر
ونحو من زید وان زیداً ویزید مع الضمیر وتأبط شرا علما محکیات

فلا يظهر فيهامنع الصرف ﴿ليس احدهما عاملا فى الآخر﴾ بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبدالله وضارب زيد الانهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لماأثرت فى المضاف الصرف فلاتؤثر فى المضاف اليه المنع لان غير المختار لايؤثر الضدين فان النار لاتؤثر الاحرارة والماء الابرودة ﴿ولا الثانى صوتا﴾ فى الاصل مثل سيبويه فانه مبنى اومحكى بناؤه ﴿ولا متضمنا لمعنى الحرف﴾ فى الاصل عاطفا اوجارا كخمسة عشر وجارى بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلايظهر اثر المنع ولقد اصاب فى زيادة هذين القيدين كما اصاب فى زيادة اسمين لكن لابد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا فى الآخر ولوزاد ايضا ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة اومع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثانى اوضح كما لايخفى ﴿نحو بعلبك وحضرموت﴾ على اللغة الفصيحة كما سيجئ وسبب المنع العلمية والتركيب ﴿وكل مافيه الف ونون زائدتان﴾ فى الآخر لااصليتان ولذا سميتا مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفى التأنيث قيل فى امتناع دخول التاء وقيل فى كونهما مزيدتين ﴿علما﴾ ليمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما ﴿اووصفا لاتدخله التاء﴾ لمامر من تحقق المشابهة بهما ﴿نحو عمران﴾ والسبب الالف والنون والعلمية ﴿وسكران﴾ مثال لوصف له مؤنث لاتدخله التاء كسكرى ﴿ورحمن﴾ مثال لوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون

﴿والوصف﴾

والوصف ﴿ وكل جمع ﴾ حاليا اواصليا كضاجر تحقيقيا او تقديريا كسراويل ﴿على ﴾ وزن ﴿ فعالل او فعاليل ﴾ بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن ولو فى الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية فى البعض ولذا سمى منتهى الجموع فتقوى الجمعية لم يقل بلاهاء ولاياء احترازا عن مثل فرازنة ومدائنى بناء على ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر من المثال على ان المختار عنده كون التاء فى مثل فرازنة جزءً فيخرج باتصاله عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به فى الامتحان ﴿نحو مساجد ومصابيح ﴾ وفى التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيرى لا التصريفى وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما فى التصريفى ويقال له وزن عروضى ايضا كما صرح به الفاضل العصام ﴿ ويجوز صرفه ﴾ اى لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر من تعريفه ﴿لضرورة الشعر ﴾ بان يخل بالوزن او سلاسته لو منع فالاول كقوله « صبت على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا » والثانى كقوله « اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع » ﴿او للتناسب ﴾ اى ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف ﴿نحو سلاسلا ﴾ على قراءة نافع والكسائى صرف ليناسب

اغلالا بعده ﴿ وقواريرا ﴾ ليناسب قطريرا بعده ﴿ وكل مالا ينصرف اذا اضيف ﴾ الى شئ ﴿ او دخله لام التعريف انصرف ﴾ حقيقة وجد فيه السببان اولا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم ﴿ نحو مررت بالاحمر ﴾ مثال للثانى قدمه على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل ﴿ واحمرنا ﴾ مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم ﴿ والتقسيم الثالث ﴾ منها تقسيمه ﴿ بحسب النوع وهو ﴾ اى الاعراب بحسبه ﴿ اربعة ﴾ بالاستقراء ﴿ رفع ونصب ﴾ هما ﴿ مشتركان بين الاسم والفعل ﴾ غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناهما فى الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفى الفعل مايشبههما فعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية ومايشبههما كذا ذكره الفاضل العصام ﴿ وجر مختص بالاسم ﴾ لا يوجد فى غيره معناه علم الاضافة ﴿ وجزم مختص بالفعل ﴾ معناه مايشبه الجر فى الاختصاص ﴿ وعلامة الرفع ﴾ اى علامة هى الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة على مادل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما على رأى من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف وهو ظاهر ﴿ اربعة ضمة ﴾ فى الاسم والفعل ﴿ وواو ﴾ اى واو الجمع المذكر السالم والاسماء الستة فى الاسم ﴿ والف ﴾ اى الف التثنية فى الاسم ﴿ ونون ﴾ اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة فى الفعل ﴿ وعلامة النصب خمسة فتحة ﴾ فى الاسم والفعل ﴿ وكسرة ﴾ فى الاسم الذى هو الجمع المؤنث السالم ﴿ والف ﴾ فى الاسماء الستة السابقة ﴿ وياء ﴾ اى ياء التثنية وجمع المذكر السالم ﴿ وحذف النون ﴾ فى الفعل ﴿ وعلامة الجر

ثلثة كسرة) فى المنصرف (وفتحة) فى غير المنصرف (وياء) اى ياء التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة (وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة) من آخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير (وحذف الآخر) من المضارع المذكور اذا كان معتل الآخر (وحذف النون) المذكور (والتقسيم الرابع) من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه (بحسب الصفة فهو) اى الاعراب بحسبها (ثلثة لفظى يظهر) (فى اللفظ) اى لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور (وتقديرى ومحل فلنذكر الاخيرين حتى يعلم ان ماعداهما لفظى) لانحصار الاعراب فى هذه الثلثة فلا حاجة الى الذكر*وفيه بحث لان من مواضع التقديرى مالا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ماسكن آخره لمجرد التخفيف اوللادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين فى قراءة ابى عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره بحركة غيره اعرابية اوللتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى جعفر والحمدلله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى ونحو يازيد الظريف بضم الفاء وحجر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب اذليس حركة آخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدمامينى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك فى اشتغال الآخر بالسكون والثانى بالمحكى للاشتراك فى اشتغال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم (فالتقديرى مالا يظهر فى اللفظ بل يقدر فى آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقى)

اذلوكان حقيقيا يكون محليا كما يجئ ﴿ ولايكون ﴾ التقديرى ﴿ الا فى المعرب ﴾ الاصطلاحى ﴿ كاللفظى وذلك ﴾ التقديرى ﴿ فى سبعة مواضع ﴾ وجعلها البيضاوى ثمانية والمصنف رح نقصها وجعلها خمسة بان ادخل فى الثانى ماجعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه ولاتكن من الغافلين * الموضع ﴿ الاول ﴾ معرب ﴿ مفرد آخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين ﴾ لالمجرد الخفة فهو منوى لامنسى فيكون كالملفوظ ﴿ فان كان ﴾ ذلك المفرد ﴿ اسما فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى ﴾ لتعذر الحركة على الالف ملفوظا اومقدرا ﴿ نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديرى ﴾ لوجود ذلك الالف فى تينك الحالين ﴿ وجزمه ﴾ بحذف ذلك الالف ﴿ لفظى ﴾ لوجوده فى اللفظ ﴿ نحو يخشى ﴾ ويخشى الله ﴿ ولن يخشى ﴾ ولن يخشى الناس ﴿ ولم يخش و ﴾ الموضع ﴿ الثانى ما ﴾ اى اسم معرب مطلقا ﴿ اضيف الى ياء المتكلم ﴾ ولو حذفت او قلبت حال كونه ﴿ غير التثنية ﴾ فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو مسلماى ومسلى ومسلى بالتشديد ﴿ فان كان ﴾ ذلك الاسم المعرب ﴿ جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى ﴾ للزوم القلب والادغام ﴿ فقط ﴾ دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم فالاولى تقديمه كما فى الاوانى ﴿ نحو جاءنى مسلى اصله مسلوى ﴾ قلبت الواوياء وادغمت ﴿ وان كان غيره ﴾ اى غير جمع المذكر السالم ﴿ فالكل ﴾ اى كل اعرابه ﴿ تقديرى ﴾ سواء كان مفردا اوجمعا مكسرا اومؤنثا سالما لوجوب الكسر اوالسكون اوالفتح قبل العامل وتعذر

﴿ اجتماع ﴾

اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين اوضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما ولاوجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذالاضافة الى الضمير لاتوجبه نحو غلامك وغلامه (نحو غلامى) وابى (ورجالى ومسلماتى و) الموضع (الثالث ما) اى اسم معرب مطلقا (فى آخره اعراب محكى) اى حركة او حرف محكية والتسميه بالاعراب مجاز بالكون اذليست بالاعراب فى الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقى وانما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصار كالثانى ولذا قدم على الرابع عكس ما فى اللب حال كونه (اما جملة) فى الاصل (منقولة) فى الحال (الى العلمية نحو تأبط شراً) فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل مبنى كما قبل العلمية (او مفردا فى قول) القوم (الحجازى) واما بنو تميم فلا يرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاه منهم سيبويه (نحو من زيدا) ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا (لمن قال ضربت زيدا ونحو دعنى عن تمرتان) اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية (لمن قال الك تمرتان وكذا) اى كالمذكور فى كون اعرابه تقديريا الاشتغال الآخر بالآخر (كل علم مركب جزؤه الثانى معمول) فى الاصل (لما لااعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه فى هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) اعلاما فان كلا منها معمول فى الاصل لما لااعراب له وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول

والثالث (بخلاف نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه) علمين من العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول لماله اعراب فى الاصل (فان اعراب الجزء الاول) اى الاعراب الذى يظهر فيه اذلا اعراب له فى الحال لكونه جزء كزاء زيد بل للمجموع على ماهو المختار عنده كما حقق فى الامتحان (منهما) اى من نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه (لفظى) لظهوره فى لفظ ماله الاعراب وان كان فى وسطه لكونه مماله اعراب فى الاصل ولمانع فى آخره وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له (بحسب العامل) فان رافعا فرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور (والثانى مشغول باعراب الحكاية اى) باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الآخر (او) مافى آخره (بناء محكى) والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب (نحو خمسة عشر علما) فانه اذا لم يكن علما يكون جزآه مبنيين كما سيجئ * واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديرى (على الاشهر) لانتفاء موجب البناء الذى سيأتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه لمانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به فى الامتحان (و) الموضوع (الرابع ما) اى اسم او فعل معرب (فى آخره) الاولى ترك فى كما فى الاول (ياء مكسور ماقبلها وان حذف لالتقاء الساكنين) فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لامنسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد (فان كان) ذلك المعرب (اسما فرفعه وجره تقديرى) للزوم تسكين الياء المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبة فلفظى لخفة الفتحة عليها (نحو القاضى وقاض) وقاضى البلد (وان كان فعلا فرفعه

فقط) دون نصبه وجزمه اذهما لفظيان (تقديرى) لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة (انلم يلحق بآخره ضمير) مرفوع فانه ان لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا فى الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا الى آخره (نحو يرمى) هو (وترمى) انت او هى (وارمى) انا (ونرمى) نحن (والخامس) منها (فعل آخره واو مضموم ماقبلها) اذلم يوجد اسم كذلك (فرفعه فقط) منها دون نصبه وجزمه اذهما لفظيان (ايضا) اى كفعل اخره ياء مكسور ماقبلها (تقديرى) لمثل مامر من استثقال الضمة على الواو المذكور (انلم يلحق بآخره ضمير) مذكور اذلو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر (نحو يغزو) هو (وتغزو) انت او هى (واغزو) انا (ونغزو) نحن (والسادس) منها (اسم) معرب (اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اى كلمة اولها همزة وصل) تفسير للساكن فانها تسقط عند الملاقاة فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب (فان كان) ذلك الاسم (من الاسماء الستة المذكورة) من المفردة المكبرة المضافة الى غير الياء (فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ لمامر (نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت اباالقاسم ومررت بابى القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ماقبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين) بفتح النون فى النصب والجر (فيتحرك الواو) دفعا للساكنين (بالضمة) للمجانسة (والياء بالكسرة) لماذكر (فيكون) اعرابه (لفظيا فى الاحوال الثلث) لظهوره فى لفظه (نحو جاءنى مصطفو القوم) بضم الواو (ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى

القوم) بكسر الياء فيهما (وان لم يكن) ماقبل حرف الاعراب (مفتوحا يحذفان) اى الواو والياء للساكنين (فيكون) اعرابه (تقديريا فى الاحوال الثلث نحو جاءنى ضاربو القوم ورأيت ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان) ذلك الاسم (تثنية فرفعه تقديرى) بحذف الالف للساكنين (وفى نصبه وجره تحرك الياء) للساكنين (بالكسر) للمجانسة (فيكون) اعرابه فيهما (لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنك) بحذف الالف (ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء فيهما (و) الموضع (السابع) من المواضع السبعة المعرب (الموقوف) اى الذى وقف (عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (مما كان اعرابه بالحركة) لا بالحروف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون (فان كان) ذلك الموقوف عليه (غير منون بتنوين التمكن) منونا بتنوين المقابلة اولا (اوكان فى آخره تاء التأنيث فاحواله الثلث) اى اعرابه فيها (تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ (نحو احد) فى الاحوال الثلث مثال لغير المنون (وضاربة) كذلك مثال لما فى آخره التاء (وضاربات) مثال للمنون بغير التمكن (وان كان منونا) بتنوين التمكن (بغيرها) بلا همزة اوبها اى حال كونه بلا تاء التأنيث او بلا هاء منقلبة عنها (فرفعه وجره تقديرى) لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ماقبله الذى هو النصب (نحو زيد) فانه يقال جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورأيت زيدا بالالف (واما المحلى) وهو مالا يظهر فى اللفظ ولا يقدر فى آخره بل فى نفسه لمانع عن ظهوره فيها (ففى موضعين احدهما) الاحسن

الاول او الآخر بدل الثانى (الاسم المعرب المشتقل آخره باعراب غير محكى) لما عرفت انه لو اشتغل بمحكى لكان اعرابه تقديريا (نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية) فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار لان الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى العامل الى المعمول فهى اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا فى الامتحان (وكذا اعجبنى ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية) او منصوبه على المفعولية (فى الاول والنائبية فى الثانى * والثانى) منهما (المبنى) العارض الذى يتوارد عليه المعانى المقتضية * قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى انما يكون فيما يستحق الاعراب فى نفسه ولكن فى آخره مانع والمحلى فيما لا يستحقه فالمانع فى نفسه * واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محلا للاعراب لتوارد المعانى المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقى مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يازيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى « واختار موسى قومه » بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة * وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى * والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه

محليـا انه فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب * فيرد عليهم ان المحلى قد يكون فى المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا فى مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل * واما نحو تأبط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع فى الآخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية * والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع فى يازيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لا فى الآخر يمنع عن ظهور النصب * غاية ما فى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال الاول وبقى الثانى صار الاعراب تقديريا نحو تأبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه * (وهو) اى المبنى عارضا اواصليا بالاستخدام (ما) اى كلمة (كان حركته وسكونه) اى حركة آخره وسكونه (لا بعامل) اى لا بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل فى البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر كما سيجئ * وبما ذكرنا الايردان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع ان كونهـا مبنية مذهب مرجوح * والمختار عنده مذهب الزمخشرى وهو كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان لان حركتها تكون بعامل لو دخل عليها ملتبس اوملتبسا (بخلاف المعرب) فانه ليس كذلك وهو من اعربته اى اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشئ محل لو صفه (فهو) اى المعرب مطلقا * ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال (ما) كلمة (كان حركته وسكونه)

اى حركة آخره وسكونه (بعامل) اى بسببه بواسطة اوبدونها
فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لايتعلق بشئ على مايشعر به
تنكير عامل فافهم * ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرب
بالحروف مع انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط
رتبة مابالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره
فى الاقسام وانه لواراد الشمول لهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما
لصدق تعريف المبنى على المعرب بالحروف لمامر ان الحرف ثابت قبل
العامل وبعده يحصل صفة له وهى الدلالة ولادلالة له فى المبنى حتى
يراد به هذه الصفة كما فى المعرب على مالايخفى وانما ترك تعريفى ابن الحاجب
لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة الافراد
لاجراء الاحكام عليها * وهذه لاتحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم
ان ماعداها معرب * ولايخفى ان تعريفيه لايفيد انه مع اختلالهما فى
نفسهما لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا
يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التى توجب البناء
وهى مجهولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد
بمبنى الاصل الحرف والماضى والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك
لاقرينة عليه * واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط
بهما بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمامها على تفصيل
المبنيات * وانما عدل عن تعريفى الجمهور وهما مالايختلف آخره بعامل
وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره
المترتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب

على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة *ولذا عرفه المطرزى بما عرفه
المصنف رح بعد تعريف المعرب بالاختلاف (والمبنى) مطلقا
ولم يضمر لئلا يتوهم رجوعه الى المعرب من اول الامر (على نوعين
مبنى الاصل) مبنى هو الاصل (ومبنى العارض) اى مبنى هو العارض
(والاول اربعة الحرف) قدمه لكماله فى الاصالة اذ لايقع معمولا اصلا
بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كالامر (والماضى)
قدمه لكون الامر مختلفا فيه (والامر بغير اللام عند البصريين)
قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجروم بلام مقدرة كالامر
(والجملة) من حيث هى هى آخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه
واعتباريا اذ قد يوجد فى جزئيها الاعراب وجه البناء عدم توارد
المعانى المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابق
واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهى مفقودة فيها ايضا كما لايخفى
(والثانى) ايضا (على نوعين لازم وغير لازم واللازم) منهما
(مالا ينفك عن البناء) اصلا (وهو) اى المبنى اللازم (المضمرات)
وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة
على المعانى الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض من وضعه
هذا هو المختار عنده كما صرح به فى الامتحان فى بحث المعرب *وقيل
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف
الخطاب والفصل (واسماء الاشارات) قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى
لعدم استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع لها حرف كما فصله الرضى*
وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ماعداه وقيل

لاحتياجها الى القرينــة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية اوالوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق (والموصولات) وجه البناء المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير اووضع بعضها وضع الحرف (غير اى واية فانهما معربان) مالم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة عشرك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولاحيث واذواذا لماسيجئ ان الاضافة فيهما كلا اضافة فلاترجح جانب الاسمية* وانما بنيا عند حذف الصدر لتــأكد شبههما بالحرف من جهة الاحتيــاج الى محذوف منوى فشابهــا الغايات ولذا بنيا على الضم نحوقوله تعالى ثم « لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا»* وينبغى ان يستثنى منها ومن اسماء الاشــارات تثنيتهما لان المختار عنده كونها معربة وبين وجهه فى الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه فى غيره كما سيجئ (واسماء الافعال) بناؤها لمشابهتها لمبنى الاصل اعنى الماضى والامر فى المعنى او للفعل الذى الاصل فيه البنــاء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا فى الامتحان (وقدسبقت) هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلاحاجة الى ذكرها (وما) اسم (كان على) وزن (فعال) حال كونه (مصدرا) معرفة (كفجار) بمعنى الفجرة اوالفجور (اوصفة نحويا فساق)

ويا خباث بمعنى يافاسقة ويا خبيثة (اوعلما للمؤنث نحو حذام) اسم امرأة * قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها فى الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه فى المعنى لمبنى الاصل * ورده المصنف رح بان جهتى المشابهة مختلفان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ماذكر فى بناء المنادى المفرد المعرفة كما سيجئ * فان قيل لم لم يعتبر العدل فى جهة المشابهة كما اعتبر البعض *قلت لان قياس المساواة لاينتج باعتباره ايضا ولانه لم يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى *اى بلاداع للعدول عن هذا الاصل * فلا يرد عليه ماأورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذهو لداع كما لا يخفى * ثم قال فان ادعى فى هذه الثلثة العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل لايدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين فى معنى لايكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما فى مع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف (عنداهل الحجاز) قيد للاخير وهومعرب عند بنى تميم الا مافى آخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه لانهم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموها * وقيل لان الراء حرف مستنقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذسلوك

طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة * وقال المصنف رح
وفيه ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيه انهما يقتضيان عدم
انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل وان ضموا ماذكره المجازيون
للغا ماذكروا لكفايته الاان يقولوا هو ضعيف لايبلغ درجة الايجاب
الا ان يضم ما ذكرنا والحصر للاصل دون الضميمة ﴿ والاصوات
وهو ﴾ اى الصوت فى عرف النحاة ﴿ كل لفظ حكى به صوت ﴾
اى لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء
كان للحيوانات او الجمادات ﴿ كغاق ﴾ والحكاية اما بنفس المحكى
عنه نحو قال زيد غاق اونخ او اخ واما بمشابهه نحو قال الغراب
غاق اوغاق صوت الغراب اوقلت غاق قاصدا اصدار مايشابه به
صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب * وتخصيص الحكاية
بآخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى
من النحو معرفة التراكيب فاخراج ماوقع فيها وادخال مالم يقع غير
معقول مع انه حينئذ لم تنحصر المبنيات فيما ذكر * والتعليل بانه حينئذ
اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة
نوع للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة
وهو ماصوت للحيوان اوصدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء
الاصوات والتعليل بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثانى
نفس ماصوت والداخل فى الاول حكايته * ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات
الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار
مذهب الزمخشرى اى كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه

جواز الساكنين فى نحو زيد مع امتناعه فى نحو ابن وفى المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذى عندى انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة فنعوا عن الاعراب لئلا تنقص * وتحريك الاخر فى نحو غاق فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديرى ذكره فى الامتحان فعدهم هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغى (او صوت به للبهائم كنخ) بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها او بسكونها مع التخفيف لاناخة البعير * قال بعض النحاة هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وارى انه الحق لدخوله فى حدها كذا فى الامتحان * فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكره هنا اقتداء بهم لا لانه مختاره * وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووى للمتندم وآه للمتوجع و ٢ اخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتصويت على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب فى مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف (وبعض المركبات) اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء جزئيه وهما كلمتان (وهو) اى ذلك البعض (كل كلمتين) فى الاصل او فى الحال فيشمل ستة اقسام (ليس احديهما عاملة فى الاخرى)

(فى)

(منه) ٢ ح

فى الاصل سواء كانت الاولى مما لها اعراب او لا احترازعن مثل تأبط شرا
ومثل عبدالله ومثل من زيد وان زيدا اعلاما اذ كل منها محكى اعرابه
تقديرى * وينبغى ان يقول اسمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم
والصعق وان يقول ولا معربتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم
ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة
لكان اصوب ﴿جعلتا اسما واحدا﴾ بان جعل مجموعهما علما دالا على
معنى واحد ﴿ فان كان الثانى صوتا بنيا ﴾ اى الجزآن اما الاول فلانه
ليس محلا للاعراب لكونه جزءً حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء
واما الثانى فلكونه مبنيا قبل التركيب * وهذا سلوك مسلك الغير
والا فقد مر ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل الحكاية وبعدها معرب
باعراب تقديرى ﴿ وكسر الثانى ﴾ عند الوصل لامتناع الساكنين
وكون الكسر اصلا فى التحريك ﴿وفتح الاول﴾ للخفة ﴿نحو سيويه﴾
معناه قبل العلمية الراغب فى السيب وهو التفاح او الرائح اياه اى الواجد
ريحه سمى به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته فيه
او لكثرة شمه اياه ﴿وان لم يكن﴾ الثانى ﴿صوتا بنى الاول على الفتح ﴾
لما مر ﴿ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك﴾ اسم ٣ بلد بالشام مركب
من بعل وهو الزوج او الصم. وبك صاحب هذا البلد من بك او زحم
او من بك عنقها اى دقها ﴿ وحضرموت ﴾ اسم بلد وقبيلة وهما
اسمان فى الاصل جعل اسما واحدا ﴿ وعلى السكون ان كان آخره
حرف علة ﴾ لثقل الحركة عليها من حيث هى حركة وان كانت فتحة
﴿نحو معدى كرب واعرب الثانى﴾ حال كونه ﴿غير منصرف﴾ للعلمية

٣ بلدة (المحشى)

والتركيب* ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثانى فقط * لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا او تجوزا (على اللغة الفصيحة) متعلق بالبناء والاعراب معا* اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العامل* وقيل يجوز فى مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه فى نصبه ويعرب الثانى ايضا تشبيها له بالمضاف اليه فى الصورة فيجرى مع منع الصرف على رأى ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك اسم للبقعة* يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلث فى اللام وفتح الكاف فى الاحوال الثلث ومع الصرف على رأى آخر ان قدر انه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف فى الاحوال الثلث * ويبنى الثانى ايضا على رأى تشبيها له بخمسة عشر *وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس باضافى بتركيب اضافى فى مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى فى الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر * فى وقوع الثانى عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء * اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيه كما مر (وان لم تجعلا) اى الكلمتان (اسما واحدا ولكن تضمن الثانى حرفا) عاطفا او جارا (فان لم تكن الاولى لفظ اثنين بنيا) اى اللفظان او الجزآن قيل اما الاول فلوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب واما الثانى فلتضمنه

الحرف * وقال المصنف رح وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ماسبق بيانه
والذى عندى ان التضمن للجزئين معافلذا بنيا انتهى * وسلك فى هذه
الرسالة مسلك الجمهور (على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى
السكون ان كان آخرهما حرف علة) لما مر (نحو احد عشر واحدى
عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة)
والزائد عليها منتهيا (الى تسع عشرة وتاسعة عشرة) يريد به
مادون العشرين وفوق العشرة سواء اريد التعدد * وهو القسم الاول
او الواحد منه وهو الثانى والتضمن فى الاول ظاهر لا فى الثانى اذ ليس
المعنى حادى وعشر * فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد
اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم تيسر ذلك فى احد
عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول
الجزئين ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد
وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد
المشتق هى منه ثم حذف العاطف فى نحو حادى عشر وبقى
فى نحو حادى وعشرون والمعنى واحد (ونحو هو) اى فلان
(جارى بيت بيت) اى ملاصقا بيتى وبيته او بيت منه منته الى بيت منى
او ملصق ببيت منى يعنى به الجار القريب (و) هو (بين بين) اى
وقع بين هذا وبين ذاك * يقال هذا الشئ بين بين اى بين الجيد وبين
الردى اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد (وان كانت الاولى
لفظ اثنين بنى) اللفظ (الثانى) لما مر من التضمن (واعرب الاول

وحذف نونه) قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب* وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى* وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايناس المحذوف* وقال الفاضل العصام لان الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع ماهو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلثة عشرك (نحو جاءنى اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات) لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب كضمير الغائب* انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى به (وهو) اى ذلك البعض (كم) ويجئ لمعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزها فى الاعراب تمييزا بينهما كما اشار اليه بقوله (يكون للاستفهام) عن العدد (فينصب ما بعده على التمييز) حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم (نحو كم رجلا) يكون (للخبرية) عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلها خبر تمييزا بينهما (بمعنى) التكثير فيضاف الى ما بعده نحو (كم رجل) او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه فى الجر به فمميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية

عليها (وكذا) عطف على كم يكون (للعدد) وقد يجئ لغيره ايضا
نحو خرجت يوم كذا كنـاية عن يوم الجمعة مثلا (ينصب مابعده
على التمييز) لما مر فى كم الاستفهامية وبناؤها لكونها فى الاصل اذا دخلت
عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا
على اصل بنائهـا (نحو عندى كذا درهما) قال فى الامتحان وينبغى
ان يذكر كأين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه
دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون آخره نون
ساكنة لاتنوين ولذا يكتب بالنون (وكيت وزيت) بحركات التاء
ولايستعملان الامكررين بواو العطف يكونان (للحديث) اى للكناية
عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت وبنيا لكونهما
عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل (والكلمات المتضمنة بمعنى
ان او الاستفهام) كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر (غير اى واية)
فانهما معربان لمـا مر (وبعض الظروف) لان جميعها ليس بمبنى
والمراد به اسم الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذ
ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر * وقال المصنف رح
ذكرهمـا لشبههما بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم
من كونه حقيقيـا اوحكميا فيشتمل كيف الذى للحال والصفة واما
ذكر الكاف وماعطف عليه فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ماينا سبه
(نحو امس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى
الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن (وقط)
بفتح القاف وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء

المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد تسكن الطاء * فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضي المنفي فعله مثل ما رأيته قط اى ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها * وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن * وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل لما في استغراق النفي ﴿ وعوض ﴾ بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفي فعله نحو لا اراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والداهر ما بقي على وجه الارض ﴿ ومذ ومنذ ﴾ وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل * ولذا بني الثاني على الضم ولاجتماع الساكنين وبني الاول على السكون لعدم اجتماعهما * واذا لقي الساكن يضم آخره للاتباع او لان اصله منذ بدليل انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر * فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم * قدمه على منذ لما مر * وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحروف ومنذ محمول عليه * وقال الفاضل العصام ولو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد في ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد ﴿ واذا ﴾ بني للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكأنه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم

﴿ لان ﴾

لان الالف لا يتحمله (واذ) بنى لما مر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا
بنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم (ولما) قال الفاضل
العصام فى شرح التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون
وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع المسبب المقتضى * فيلزم من ذلك
اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة الى ان
الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بصحة لما اسلم
دخل الجنة * واجيب بانه مبنى على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو
محتمل انه مثله فى المضى او فى عدم العمل او فى عدم الظرفية وقال ابن مالك
انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضى وبالاضافة الى الجملة
قوى القول بالظرفية ولعل ميل المصنف رح الى ذلك حيث قرنه
معه * وجه البناء مامر (ومتى) استفهاما او شرطا للزمان (وانى)
استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما (وايان)
استفهاما للزمان (وكيف) استفهاما للحال * وجه البناء فيهما
تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل
غير ناسخ فحال نحو كيف جئت (وحيث) للمكان المبهم ويضاف
الى الجملة اكثريا * وجه البناء فيه مامر فى اذا (ولدى) بالف مقصورة
قال الرضى لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق * ثم قال الفه
يعامل معاملة الف على والى يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا
وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير
مقصور لا اصل لالفه سوى هذه الثلثة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء

فيدفع التقاء الساكنين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في عضد فيدفع الالتقاء بفتحه او كسره اوكسر النون اوحذفه وهو ما اشار اليه بقوله ﴿ ولد ﴾ بفتح اللام اوضمها وسكون الدال وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثماني لغات وعبارة المصنف رح تحتملها على مالايخفى قال الفاضل العصام ولايخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة فى البناء حال الآخر دون الوسط والقول بان الآخر فيهما منسى والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعلة لاينسى نعم يصح ذلك فى لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظير له لكن جرأهم على ذلك حذف النون فى لد بلاعلة انتهى * قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحرف وحمل الباقى عليه * ورده الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون فى التركيب مبنيا لمشابهته للحرف فالوضع وضع الحرف لايصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام بانه لايجوز تفريع بناء الاصل على مايحصل بالتصريف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضى لاستلزامها الابتداء الذى هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيدا فعلى هذا لاحاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قدره الرضى ﴿ والكاف ﴾ الذى بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها ﴿ وعلى ﴾ بمعنى فوق نحو من عليه ﴿ وعن ﴾ بمعنى الجانب

نحو من عن يمينى (الاسمية) صفة للثلثة الاخيرة والقرينـة على اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر (وغير اللازم) من النوعين اربعة اقسام الأول (ما) ٢ اسم مطلقـا (قطع عن الاضـافة) بحذف المضاف اليه بلا عوض اذلو عوض عنه فكأنه لم يقطع عنها فيعرب وهو فى غير الظرف كثير نحو قوله تعالى «وكلا ضربنا له الامثال» وفى الظرف قليل نحو قوله «وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات» والمعنى فى الحالتين واحد قال بعضهم المحذوف منوى فى المبنى ومنسى فى المعرب وقال الرضى الحق هو الاول (منويا فيه المضاف اليه) اذلو كان منسيا كما فى الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسى فى غيره (نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء) واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال (ولا غير وليس غير وحسب) وجه البناء فى الجميع المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا للنقصان باقوى الحركات (والآن) عطف على ما ولو قدمه لكان اولى واظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف فى عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف واللام الظاهرة زائدة وعده من غيره اللازم مبنى على رأى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله «كانهما ملآن لم يتغيرا» والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بنائيا الاان الفتح اشهر واكثر وقال

٢ اى اسم (المحذف)

الدماميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت ﴿و﴾ الثاني ﴿المنادى﴾ وهو ما نودي بحرف النداء لفظا او تقديرا نحو يازيد ونحو « يوسف اعرض عن هذا » فيشمل هذا مثل ياالله وياسماء بلاتعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب ﴿المفرد﴾ لاالمضاف ولاالمشابه به ﴿المعرفة﴾ قبل النداء او بعده ﴿فانه مبنى على مايرفع﴾ ذلك المنادى في غير صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا ﴿به﴾ راجع الى ماالذى هو عبارة عن الحركة التى هي الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع ؛ وانما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افراد وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لاتعريف في كاف الخطاب الحرفية والافراد لايكفي في المشابهة والالبنيت النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بنائه لتضمنه معنى الامر كتعال واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء وجعل عليه شبه المضاف ولاالمقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادى المعرب حركة المبني وحرفهما كذا في الرضى * هذا هو الاصل لايعدل عنه مالم يوجد للعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله ﴿ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة او الندبة﴾ هذا الشرط انما يفيد في الواحد اذ الالف مادام الفاما في لضم ماقبله دون المثنى والمجموع اذهما مبنيان على ما يرفع به لحق بآخرهما الف اولا

﴿نحو﴾

نحو يا زيداناه ويازيدوناه لانتفاء المنافاة حينئذ لوجود الفصل بينهما
بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق بآخره الف يبنى على الفتح
لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما ولذا اخص المثال
هنالك به ولو غير لحوق الالف بناءهما ايضا على ما يرفع به لبين حكمهما
ايضا* ولك ان تريد بالآخر ما يراد به في تعريف الاعراب فحينئذ
لا يلحق بآخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس بآخرهما على
هذا المعنى ﴿ ولا باوله لام ﴾ للاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به
لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به ﴿نحو يا زيد﴾ مثال للمعرفة
قبل النداء والمبنى على الضم ولم يلحق بآخره الف ولا باوله لام
﴿ويا مسلمان﴾ مثال للمعرفة بعده والمبنى على الالف بلا الف ولا لام
﴿ويا مسلمون﴾ مثال للمعرفة بعده والمبنى على الواو بدونهما ويا هذا*
وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله ﴿وان كان﴾
المنادى ﴿مضافا او مشابها به﴾ اراد به ما اتصل به شئ من تمامه معمول
او نعت له جملة او ظرف او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد
﴿او نكرة ينصب﴾ على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب
لفظا او تقديرا او محلا الذى هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره
لعدم الداعى ولان الاضافة لكونها من خواص اسم ترجح جانب الاسمية
وتجعل المشابهة ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل
كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا او تقديرا يشكل
بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعى ويا غير ما يضرنى مبنيا

على الفتح لان كلا منهما لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف (بفعل مقدر) عند سيبويه وهو الصحيح فاصل ياعبدالله ادعو او انادى عبدالله حذف فعله انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ام انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته (نحو ياعبدالله وياخيرا من زيد) مثال لشبه المضاف ومامن تمامة معمول له ومثال مامن تمامه نعت له جلة او ظرف نحو يا حليما لايعجل ويانخلة من دات عرق بخلاف يازيد الظريف ومثال مامن تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما بخلاف يازيد وعمرو (ويارجلا) لغير معين بان اريد من يأتى اى رجل كان (وان الحق بآخره) اى آخر المنادى المفرد المعرفة (الف) مذكور (بنى على الفتح) لاقتضائه فتح ماقبله (نحو يازيداه وان اتصل باوله لام) مذكور (يجب جره) لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغير يا نحو يا للكهولة وللشباب تكسر فى المعطوف ولايستعمل فيها الايا لكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف مشابهته للحرف بدخوله خاصة الاسم (نحو يالزيد) فى مقام الاستغاثة او تعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه ولما لم يجز الحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جاز فيه مطلقا بل فى بعضه قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (والبدل) من المنادى المبنى على مايرفع به

(٤ ت ٣)

(مطلقا)

مطلقا(والمعطوف)عليه(الخالى عن اللام)اذا لحكم الآتى لايجرى
فى غيره(حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم المنادى)المستقل
الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكأنه باشر كلا منهما فالاول
(نحو يارجل زيد) فى المفرد المعرفة (و) الثانى نحو (يازيد
وعمرو) كذلك ونحو يازيدا خاعمرو واخاعمرو فى المضاف ويازيد
طالعا جبلا او وطالعا جبلا فى شبهه ويازيد رجلا صالحا اورجلا صالحا
فى النكرة * وانمالم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض
ابن الحاجب والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المبنى فى كونها تابعة لمحل
متبوعها دون لفظه * وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغى اذ يلزم
ح ان لايكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه
والتعميم الحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع
فى العاقل مثلا فى مثل يازيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجرالجوارى
صرح به فى الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان بحث المنادى المبنى
كما لايخفى على الذكى (وحرف النداء) مبتداء خبره مجموع (يا)
وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لايستعمل فى الاستغاثة
والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يازيد
للبعيد منك حقيقة اوحكما كقول الداعى ياالله ويارب والله تعالى
وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعى يستعمله
استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشرى

وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعي لا برهاني فان الداعي يقول ياقريبا
غير بعيد ويامن هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب
منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر ان لا
اختصاص له بالبعيد (وايا وهيا) هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما
ليا لوجوده فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى الحلق
والهاء مما بعده وآو آي بالمد هما للبعيد ايضا كما في التسهيل (واي)
بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته ليا في كونه على حرفين
(والهمزة) للقريب (ووآ) عده منها لان الحق عنده كون المندوب
من المنادى كما صرح به في الامتحان وهو (مختص بالندبة) لا يستعمل
في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق (و) الثالث (اسم لا) التي
(لنفي الجنس اذا كان مفردا) اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا
بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية (نكرة متصلة
بلا) اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع
على الابتداء والتكرير حال كونهما (غير مكررة) اذ حكم المكرر سيجئ
(نحو لا رجل) في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلين فيها ولا مسلمات *
وانما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا
وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة
في الاصل قبل البناء ذكره الرضي * واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادى
من انه انما بني على ما يرفع به للفرق الى آخره فلابد من بيان الفرق حتى
يتم الكلام ان ولعله ان لا عامل ضعيف وقد ينعزل عنه فجعلت حركة
معمول المبني موافقا لعمله المحلي وهو النصب لتكون امارة ومذكرا له

الصادقين صدقهم و) نحو (حينئذ و يومئذ) اى حين اذ كان كذا
و يوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب (وكذلك) في جواز البناء
على الفتح للاكتساب والخفة (مثل و غير مع) الاضافة الى (ما و) الى
(ان المصدريتين مع مدخولهما و) الى (ان) المشددة كذلك مثل قيامى مثل
ماقام زيد وان يقوم وانك تقوم و نحو اقول غير ماتقول وان تقول وانك
تقول (واسم لا) عطف على الظروف (المكررة) صفة لا (المتصل) بها
(المفردة النكرة) صفات الاسم و قد سبق حكم اسم الغير المكررة و المفصول
عنها و المضاف وشبهه و المعرفة (نحو لا حول) عن المعصية (و لا قوة)
على الطاعة (الا) هداية (الله) وعنايته (فانه يجوز بناؤهما على
الفتح) على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر
للاول (ورفعهما) على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله
حول وقوة (و فتح الاول) على الاصل المذكور (مع نصب الثانى)
عطفا على لفظ الاول او محله القريب منونا لاعرابه (ورفعه) عطفا على
محله البعيد و لا زائدة فيهما و هو بالجر عطف على النصب (ورفع الاول)
بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير (مع فتح الثانى) على
الاصل المذكور (وهذه) الوجوه (خمسة اوجه) تجوز (فى) اسماء
(امثاله) اى امثال لا حول ولا قوة الا بالله فى كون لا مكررة متصلا بها
اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل و لا امرأة فيها (و صفة اسم لا) عطف على
الظروف او اسم لا (المبنى) صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته
لايجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا (المفردة المتصلة به) اى الا
صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لايجوز بناؤ
نحو لا رجل حسن الوجه و بالثانى عن المفصولة مثل لا غ

ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لا ينعزل اصلا فلا يظن به العزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ماسنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير (و) الرابع (المضارع المتصل به نون جمع المؤنث) بنى به لكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضى (او نون التأكيد) خفيفة او ثقيلة وانما بنى بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى فى الحقيقة * وبنى على الضم فى جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما ذكره فى الامتحان * وقال بعض الكمل يبنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير ونظر النحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءاً من الفعل استدلالا بسكون آخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول (نحو يضربن) للغائبة (وتضربن) للحاضرة (و) مثال الثانى (نحو هل يضربن) بفتح الباء او ضمها (وهل تضربن) بفتح الباء او ضمها او كسرها والنون فيهما خفيفة او ثقيلة (وهذه الالفاظ) من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدم احدها (واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة و) الى (اذا) المضافة اليها (فانها) اى الظروف المذكورة (يجوز بناؤها) لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها (على الفتح) لخفته (نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع

فانه لايجوز بناؤهما اصلا بل تعربان رفعا ونصبا ﴿فانه يجوز بناؤها﴾ اى الصفة المذكورة ﴿على الفتح﴾ حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليها حقيقة فكأن لا باشرها ﴿نحو لا رجل ظريف﴾ بالفتح ﴿و﴾ يجوز ﴿اعرابها رفعا﴾ حملا على محله البعيد ﴿ونصبا﴾ حملا على لفظه او محله القريب ﴿نحو لا رجل ظريف﴾ بالرفع ﴿وظريفا﴾ بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا فيرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر عن الاندلسى ان ماعداهما التوابع ايضا لانه لانص عنهم فيها غير انه نقل كتوابع المنادى *

وقد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار
الاسرار * بعون الملك العزيز الغفار *
على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى *
في الضحوة الكبرى * من يوم
الاربعاء السابع والعشرين
من رمضان المبارك من
سنة خمس وثمانين
والف *

م م
م